الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
فرع: علوم مالية ومحاسبية
التخصص: مالية المؤسسة

المرجع: 2021-2020

مذكرة بعنوان:

دور إدارة الودائع في التوفيق بين هدفي السيولة والربحية في البنوك التجارية
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ـ ميلة ـ

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية (ل.م.د)

تخصص " مالية المؤسسة "

إعداد الطالبتين:
- مخلوف دلال
- كروش زهرة

إشراف:
الدكتور قرين ربيع

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
....	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
.....	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
....	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله

الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا

على أداء هذا الواجب ووفقنا

إلى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من

ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز

هذا العمل وفي تذليل ما واجهنا

من صعوبات،

ونخص بالذكر الدكتور المشرف

قرين ربيع

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة

التي كانت عونا لنا فيإتمام هذا البحث.

إهـــداء

أهـدي قطـاف وثمـرة عملـي هـذا
إلــى الوالديــن الكريميــن راجيـة مــن
الله عــز وجــل أن يطيــل فــي عمرهمــا ويغفـر
لهمـا ويرحمهمـا
ويرزقهمـا العافيـة كمـا ربيانـي وسعيـا مـن أجـل
نجاحــي وسعادتــي في الحيــاة
إلى أحب الناس إلى قلبي إخوتي وأخواتي حفظهم
الله كل واحد باسمه
إلى من شاركتني في إنجاز هذا العمل صديقتي دلال
إلــى كــل مـن يعرفـه قلبـي ولــم يعرفــه قلمـي
إلــى كـل مـن ساعدنـا علـى إنجـاز هذا العمـل من
قريــب أو من بعيــد
راجيــة مـن الله سبحانـه وتعالـى أن يتقبـل منـا ثمـرة
هـذا الاجتهـاد
" اللهـم انفعنـا بمـا علمتنـا ونفـع غيرنــا بعملنــا"

زهرة

إهـــداء

إلى من لا يطيب الليل إلا بشكره...ولا يطيب النهار إلا بطاعته

ولا تطيب الحياة إلا بذكره وعبادته...من وفقني في جميع الخطوات

ولي ما في قلبي من دعوات من عالي سبع سموات...جلا جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ... وهدي وقمر الأمة

نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم

إلى من تحت أقدامها حياتي...وجنتي...يا نبع الحنان ولحن الأمل..

" اللهم اشفيها شفاء لا يغادر سقما "

إلى من شاركني رحلتي...ومشواري ...يا سندي وقدوتي رفيق الدرب

" اللهم خفف عنه هموم وتعب الحياة يا ارحم الراحمين "

إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها تحت سقف واحد إخوتي

إلي كتاكيت العائلة أسيل لؤي و أماني

إلى خطيبي ورفيق دربي بإذن الله سندي بعد أبي

إلى من شاركتني في هذا العمل صديقتي زهرة

إلى كل أصدقائي وصديقاتي

إلى كل من ترك في قلبي ذكرى طيبة

لكم اهدي ثمرة كفاحي واجتهادي

دلال

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور إدارة الودائع في التوفيق بين هدفي السيولة والربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة من أجل الحد من التعارض القائم بينهما، حيث تم استخدام الاستبيان كأداة للبحث من خلال استقصاء آراء عينة قدرت بـ 30 موظف، وكذا استخدام برنامج SPSS لمعالجة البيانات.

حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية موجبة بين إدارة الودائع و السيولة و الربحية في البنك.

الكلمات المفتاحية: إدارة الودائع ، السيولة ، الربحية ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Abstract :

This study aims to know the role of deposit management in reconciling the two goals of liquidity and profitability in the Bank of Agriculture and Rural Development of the state of Mila in order to reduce the existing conflict between them, as the questionnaire was used as a tool for research by surveying the opinions of a sample estimated at 30 employees, and the use of the SPSS program to address The data.

where the descriptive and analytical approach was relied, and the study concluded that there is a positive direct relationship between the management of deposits, liquidity and profitability in the bank.

Keywords: deposit management, liquidity, profitability, the Bank of Agriculture and Rural Development.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
بسملة	I
الشكر والتقدير	II
الإهداء	III
الملخص	IV
فهرس المحتويات	V
فهرس الجداول	VI
فهرس الأشكال	VII
مقدمة	أ- و
الفصل الأول: إدارة الودائع في البنوك التجارية	**25-1**
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية البنوك	03
المطلب الأول: نشأة البنوك	03
المطلب الثاني: مفهوم البنوك	04
المطلب الثالث: أهداف ومهام البنوك	06
المطلب الرابع: أنواع البنوك	07
المبحث الثاني: أساسيات حول البنوك التجارية	10
المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك التجارية	10
المطلب الثاني: مفهوم البنوك التجارية وخصائصها	12
المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية	14
المطلب الرابع: أسس العمل المصرفي	15
المبحث الثالث: ماهية الودائع المصرفية	17
المطلب الأول: مفهوم الوديعة المصرفية	17
المطلب الثاني: أهمية الودائع المصرفية	18
المطلب الثالث: أنواع الودائع المصرفية	18
المطلب الرابع: إدارة الودائع و إستراتيجيتها	20
خلاصة الفصل	25
الفصل الثاني: ماهية السيولة والربحية المصرفية	**47-26**
تمهيد	27
المبحث الأول: أساسيات حول السيولة البنكية	28
المطلب الأول: مفهوم السيولة البنكية	28
المطلب الثاني: وظائف السيولة البنكية	28
المطلب الثالث: أهداف السيولة البنكية والعوامل المؤثرة فيها	29
المطلب الرابع: أنواع السيولة البنكية	31
المبحث الثاني:أساسيات حول الربحية البنكية	32
المطلب الأول: مفهوم ربحية البنوك التجارية	32
المطلب الثاني: مصادر ربحية البنوك التجارية	33
المطلب الثالث: أهداف ربحية البنوك وأهميتها	33

فهرس المحتويات

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في ربحية البنوك	34
المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء في البنوك التجارية وإدارتها	37
المطلب الأول: نظريات السيولة البنكية وإدارتها	37
المطلب الثاني: نسب ومؤشرات السيولة البنكية	39
المطلب الثالث: نسب الربحية	41
المطلب الرابع: التوفيق بين السيولة والربحية في البنك التجاري	42
خلاصة الفصل	47
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة والتمنية الريفية لولاية ميلة	**81-48**
تمهيد	49
المبحث الأول: أهمية البنك الفلاحة والتنمية الريفية	50
المطلب الأول: نشأة و تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة	50
المطلب الثاني: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وموارده	52
المطلب الثالث: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية	54
المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	56
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة	57
المطلب الأول: نموذج الدراسة	57
المطلب الثاني: تحديد مجتمع و عينة الدراسة	60
المطلب الثالث: أداة الاستبيان	61
المطلب الرابع: عرض وتحليل نتائج الدراسة	61
المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة	66
المطلب الأول: الوصف الإحصائي للبيانات السيكولوجية	66
المطلب الثاني: عرض وتحليل بيانات متغيرات الدراسة	71
المطلب الثالث: مناقشة فرضيات الدراسة	78
خلاصة الفصل	81
خاتمة	83
قائمة المراجع	86
قائمة الملاحق	88

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مواصفات عينة الدراسة	57
02	يوضح مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان و وزانه	60
03	يحدد مجالات الاتجاه حسب البرنامج الخماسي ليكارت	61
04	معامل الارتباط بيرسون لمتغير المستقل الودائع مع المتغير التابع السيولة	62
05	معامل الارتباط بيرسون لمتغير المستقل الودائع مع المتغير التابع الربحية	63
06	ثبات أداة الفا كرومباخ	64
07	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	65
08	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	66
09	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	67
10	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية	68
11	استجابات أفراد العينة على العبارات التي تقيس متغير الودائع	69
12	استجابات أفراد العينة على العبارات التي تقيس متغير السيولة	72
13	استجابات أفراد العينة على العبارات التي تقيس متغير الربحية	74
14	اختبار معادلة الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل الودائع والمتغير التابع السيولة	76
15	معادلة الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل الودائع والمتغير التابع الربحية	77

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	االبنك كوسيط مالي	05
02	الهيكل التنظيمي لأحد فروع بنك ما	13
03	أنواع السيولة المصرفية	31
04	العوامل المؤثرة في الربحية	36
05	الأسلوب التجميعي للأموال	43
06	أسلوب تخصيص الأموال حسب مصدرها	45
07	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة	56
08	نموذج الدراسة	57
09	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	67
10	توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية	68
11	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	69
12	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية	70

مقدمة

يلعب الجهاز المصرفي دورا حيويا في الواقع الاقتصادي لجميع الدول، إذ يمكن تشبيهه للعضلة القلبية بالنسبة للإنسان فلا يمكن تصور حياة الإنسان بدون العضلة القلبية، كما لا يمكننا أن نتصور اقتصادا متطورا دون جهاز اقتصادي متطور.

كما تعتبر السيولة البنكية من أهم الموجودات التي تمتلكها البنوك، والتي من خلالها يتم توظيف أموال البنك وزيادة أرباحه، كما أن نجاح البنوك يعتمد على مدى قدرته على إدارة السيولة البنكية التي يمتلكها والتي تتولد في الغالب من الودائع، سواء أكان مصدرها الأفراد المتعاملين من العملاء أم المؤسسات والبنوك الأخرى، حيث يقوم البنك بإدارة سيولته وتضيفها نحو الاستثمار الذي يرغب في القيام به وذلك بهدف تعظيم الربحية وتحقيق أهدافه الإستراتيجية، ولتحقيق ذلك يتعين على البنك البحث عن مستجدات وصيغ جديدة تمكنه من إدارة الموجودات والنقد الذي بحوزته، وإلا فانه سيتحمل تكاليف الاحتفاظ بالسيولة والموجودات دون استثمار وما يصاحبها من انخفاض في حجم الربحية، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان ثقة العملاء، وتعد السيولة من الجوانب الهامة التي تهتم بها إدارة البنوك والشركات المالية في ممارستها في لجباتها الإدارية.

ويتمثل الدور الأساسي للبنوك التجارية في عملية استقبال الودائع من جهة وتقديمها على شكل قروض من جهة أخرى، ومن خلال هذه العملية فان البنوك تحقق فوائد إلى حسابها الخاص ولذلك فهي تسعى دوما لتوطيد العلاقة مع زبائنها وتحقيق مستوى رضا أعلا للعملاء الحاليين من اجل استقطاب المزيد من العملاء المحتملين، مما سينعكس إيجابا على الوضع التنافسي للبنك وعلى الحصة السوقية، وبالتالي تحقيق مستويات ربحية أعلا وهو الهدف الأساسي للبنك، ولكن لا يستطيع البنك أن يتمادى في هذا السبيل لأنه مقيد بحدود ،إذا تخطاها يهدد كيانه المالي ويهدم الهدف الذي كان يسبوا إلى تحقيقه، فالبنك عندما يضيف إلى قروضه يضيف أيضا إلى حجم التزاماته التي يرتبط بها وبالتالي يتحتم عليه أن يكون مستعدا لمواجهة طلبات دائنين جدد فيجب أن يكون لدى البنك نقد حاضر بمقدار كافي من السيولة والربحية وهما مفهومان متعارضان ، حيث يؤدي الأخذ بالسيولة للأمن والأمان، ولكن مع انخفاض حجم الأرباح عن طريق الاحتفاظ بالجزء الأكبر من الودائع وبالمقابل تؤدي زيادة الربحية إلى توظيف الجزء الأكبر من الودائع وبالتالي تؤدي إلى إمكانية تعرض البنك إلى الخطر في بعض البنوك .

الإشكالية:

يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور إدارة الودائع في التوفيق بين هدفي السيولة والربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة ؟

التساؤلات الفرعية:

للإجابة على التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

– ما هي استراتيجيات إدارة الودائع في البنوك التجارية؟

– هل يعتبر مؤشر السيولة والربحية من أهم المؤشرات المعتمدة في البنوك التجارية؟

– ما هو دور إدارة الودائع في تحقيق هدف السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية ميلة؟

– ما هو دور إدارة الودائع في تحقيق هدف الربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية ميلة؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

– هناك العديد من الاستراتيجيات المعتمدة في إدارة الودائع في البنوك التجارية من أهمها إستراتيجية المنافسة السعرية وإستراتيجية المنافسة الغير سعرية.

– يعتبر مؤشر السيولة والربحية من أهداف البنوك التجارية.

– توجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 0.05$ بين إدارة الودائع والسيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.

– توجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 0.05$ بين إدارة الودائع والربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.

مبررات اختيار الموضوع:

تكمن مبررات اختيار الموضوع فيما يلي:

– الشعور بأهمية الموضوع؛

– الرغبة في تقديم اقتراحات لتطوير البنوك التجارية؛

– قلة الدراسات في الجزائر التي تناولت موضوع إدارة الودائع؛

– محاولة إبراز تأثير إدارة الودائع على تحقيق التوافق بين السيولة والربحية في البنوك التجارية.

أهداف الدراسة:

– إثراء الجانب النظري حول إدارة الودائع؛

– توضيح العلاقة بين إدارة الودائع وتحقيق التوافق بين هدفي السيولة والربحية في البنوك التجارية؛

– التعرف على مدى وضوح المفاهيم المتعلقة بإدارة الودائع.

أهمية الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة فيما يلي:

– بيان مدى أهمية إدارة الودائع في البنوك التجارية باعتباره ركيزة الاقتصاد الوطني؛

– إثراء المكتبة الجامعية بالدراسات ذات الصلة بالموضوع؛

– يؤمل من نتائج هذه الدراسة أن تفيد بنوك التجارية.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

من اجل دراسة عناصر الموضوع وتبيان أهمية تأثير إدارة الودائع في تحقيق التوافق بين هدفي السيولة والربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي مع الاعتماد على أسلوب دراسة حالة باستخدام أداة الاستبيان التي تم تحليل نتائجها باستخدام برنامج SPSS.

حدود الدراسة:

يمكن الأخذ بنتائج هذه الدراسة والعمل على تعميمها في ضوء الحدود التالية:

الحدود المكانية: أجريت الدراسة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة .

الحدود الزمنية:

تناولت هذه الدراسة في إطارها النظري في بداية شهر أفريل 2021، أما الإطار التطبيقي فكان من بداية شهر جوان 2021 إلى غاية نهاية العمل.

وقد تم توزيع الاستمارة على موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وجمعها ليتم بعد ذلك التحليل الإحصائي وتحليل النتائج المتوصل إليها.

الحدود البشرية: تم اختيار فئة من موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة نظرا لملاءمتهم لموضوع الدراسة الميدانية.

الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع دور وإدارة الودائع في التوفيق بين هدفي السيولة والربحية ي البنوك التجارية في الجزائر وفي العديد من الدول العربية وسواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر ومنها الدراسات الآتية:

- باسل جابر أبو زعيتر (2006) دراسة رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية غزة: جاءت هذه الدراسة بعنوان (العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين) هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، والمؤشرات التي تستخدم في قياسها، وكذلك التعرف على العوامل المؤثرة عليها سو اءا كان سلبياً لتفاديها أو التقليل منها،أو ايجابياً لمحاولة زيادتها وتعظيمها وكذلك الوصول إلى نتائج من شأنها المحافظة على أرباح المصارف التجارية وتحسين ربحيتها ومعالجة العوامل التي تؤدي إلى تحقيق خسائر أو تخفيض الربحية وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطيه طردية معنوية إحصائيا بين كل من صافي الفوائد، حقوق الملكية، عدد الفروع، عدد الموظفين من جهة، وربحية المصارف التجارية مقاسه بمعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية ، ومن جهة أخرى وجود علاقة ارتباطية عكسية معنوية إحصائياً بين نسبة السيولة النقدية والربحية مقاسه بمعدل العائد على الموجودات.

- ❖ عمر بوجمعة وحمزة لعرابي، (2020)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال: وكانت تحت عنوان اثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية باستخدام بيانات بانل للفترة 2009-2017)
- ❖ هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل اثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية للفترة الممتدة من 2009-2017 من خمس دول ،ولقد استخدم الباحث في دراسته المعتمدة على المنهج الوصفي والتحليلي والاعتماد على الاستبانة في جمع البيانات ومن أهم نتائج الدراسة انه من لكل من الرصيد النقدي والاحتياطي القانوني ونسبة النقدية الجاهزة إلى إجمالي الأصول ذات تأثير ايجابي على مؤشرات الربحية.

- غربي يسين سي لأخضر ،(2016)، مجلة البديل الاقتصادي: دور أدارة الودائع في التوفيق بين هدفي السيولة والربحية لدى البنوك التجارية الجزائرية،دراسة استطلاعية لعينة من إطارات البنوك العمومية الجزائرية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اثر إدارة الودائع في تحقيق التوافق بين هدفي السيولة والربحية في البنوك التجارية الجزائرية والحد من التعارض القائم بينها ، ولقد استخدم الباحث في دراسته المعتمدة على المنهج الوصفي التحليلي والاعتماد على الاستبانة في جمع البيانات.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها ضرورة تحسين وعصرنة آليات جدب الودائع في البنوك العمومية الجزائرية في استخدام تكنولوجيا الصناعة البنكية، وخلق التوافق بين هدفي السيولة والربحية من خلال تفعيل إدارته.

. حاتم مصطفى كنعان رسالة ماجستير بعنوان "السيولة في البنوك التجارية الأردنية وأثرها على الربحية للفترة (1989-1999) : هدفت هذه الدراسة إلى تحليل السيولة في المصارف التجارية الأردنية وكذلك تحليل العلاقة بين نسب والسيولة ونسب الربحية ضمن عينة شملت سبع مصارف تجارية أردنية توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية فيما بين كل من نسبة السيولة الكلية والفعلية ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني وبين معدل العائد على حقوق الملكية، وكذلك وجود علاقة طردية بين نسبة محفظة الأوراق المالية وبين معدل العائد على حقوق الملكية .

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

تمحورت الدراسات السابقة حول مناقشة موضوع إدارة الودائع في التوفيق بين هدفي السيولة والربحية والحد من التعارض بينهما في البنوك التجارية حيث تم استقصاء آراء عينة من إطارات موظفي بنوك عمومية جزائرية.

كما ارتكزت أيضا على دراسة نسب السيولة والربحية وإدارة كل منهما واثر كل منها على الأخر أما دراستنا الحالية فقد كانت الأولى من نوعها في جامعة عبد الحفيظ بوصوف أي لم يتم التطرق لها سابقا

حيث قمنا استقصاء عينة من موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية ميلة في ظروف مختلفة عن الدراسات السابقة من حيث المتغيرات السيكولوجية.

هيكل الدراسة:

سعيا للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها تناولنا الموضوع من خلال ثلاث فصول الفصل الأول والثاني متعلقين بالجانب النظري ، أما الفصل الثالث متعلق بالإطار التطبيقي للدراسة.

حيث تناولنا في الفصل الأول إدارة الودائع في البنوك التجارية وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث كل مبحث مقسم إلى أربعة مطالب ، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية البنوك أما في المبحث الثاني أساسيات حول البنوك التجارية وفي المبحث الثالث ماهية الودائع المصرفية.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه ماهية السيولة والربحية البنكية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث كل مبحث مقسم إلى أربعة مطالب، حيث تناولنا في المبحث الأول أساسيات حول السيولة البنكية و أساسيات الربحية البنكية في المبحث الثاني أما المبحث الثالث فتناولنا فيه مؤشرات تقييم الأداء في البنوك التجارية وأدارتها.

أما الفصل الثالث فكان متعلق بالدراسة الميدانية حيث احتوى على ثلاث مباحث ، حيث تناولنا في المبحث الأول تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه إلى الإجراءات المنهجية للدراسة وعرض وتحليل نتائج الدراسة في المبحث الثالث.

صعوبات الدراسة:

تتجلى أهم صعوبات الدراسة فيما يلي:

- صعوبة إيجاد المراجع ونقصها في مكتبة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة؛
- استمرار انتشار فيروس كوفيد 19 صعب علينا الأمر إذ ليس من السهل التحرك في ظل هذه الظروف ؛
- قصر مدة التربص التي بدأت من 01 مارس 2021 إلى 14 أفريل 2021 وذلك بسب فيروس كورونا؛
- صعوبة الحصول على المعلومات بسبب سريتها.

الفصل الأول
إدارة الودائع في البنوك التجارية

تمهيد:

جاء ظهور البنوك نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية، وزادت الحاجة إليها في كل مرحلة من هذا التطور نظرا لأهمية الوظائف التي تقوم بها، ومن أبرزها قبول الودائع وتقديم القروض بل وتعدد ذلك إلى اشتقاق الودائع وإصدار النقود.

نتيجة لهذا التعدد في الوظائف والخدمات، أنشأت عدة بنوك متخصصة في وظائف معنية مشكلة بذلك جهازا بنكيا هاما يتكون أساسا من البنك المركزي، الذي يمثل قمة هذا الجهاز والبنوك التجارية التي تمثل قاعدته، بالإضافة إلى وجود بنوك متخصصة تتقاضى فائدة على الأموال المودعة لديها، باعتبارها مكانا لحفظ الأموال، ولكن باتساع نطاق الارتباط التجاري بين الأفراد وهذه الهيئات زاد نشاط هذه المؤسسات وأصبحت عبارة عن مصارف تقوم بدور حيوي في تمويل الاقتصاد الوطني، ولم يقتصر عملها على إيداع الأموال وسحبها فقط بل تطورت مهامها بتطور مختلف التقنيات المواكبة للتكنولوجيا التي كانت تستعملها. وسنتطرق في هذا الفصل إلى ماهية البنوك وأساسيات حول البنوك التجارية وماهية الودائع المصرفية.

المبحث الأول: ماهية البنوك

نظرا للأهمية الكبيرة التي تحظى بها البنوك حيث يمكن تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب، سنتطرق في المطلب الأول إلى نشأة البنوك ومفهومها، أهدافها ومهامها في المطلب الثاني والثالث، أما المطلب الرابع فسنتحدث فيه عن أنواع البنوك.

المطلب الأول: نشأة البنوك

ارتبط نشوء البنك وتطوره بتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، إّذ أن أول شكل من أشكال البنوك ظهر في بلاد الرافدين عام 3500 ق.م، وتعتبر المبادئ التي وضعها حمو رابي عام 1675 ق.م في الشريعة من أقدم النصوص المعروفة في التاريخ فيما يتعلق في تنظيم عمليات الإيداع والتسليف والفوائد والضمانات المرتبطة بها.

وبتقدم التجارة بين الشعوب وظهور النقود كإحدى الوسائل الهامة في التبادل التجاري، فقد بدأت ظاهرة إيداع الفائض منها بالإضافة إلى الحلي والمعادن الثمينة كودائع مقابل حصول هؤلاء على عمولة نظير حراستها والمحافظة عليها، تعتبر هذه الظاهرة أولى أشكال التعامل المصرفي في المجتمع حيث استمرت حقبة من الزمن، حتى ظهرت في القرون الوسطى ظاهرة الصراف الذي يكسب دخله من العمولات بعضها ببعض بين رجال البحارة والتجارة الذين كانوا يترددون على موانئ أوروبا الجنوبية.

ومع تطور الزمن لاحظ رجال البنوك أن نسبة صغيرة من شهادات الإيداع تعود إليه للمطالبة بتحويلها إلى نقود أو تحويلها إلى الأشياء التي تماثلها، ومن ثم يتبقى لدى هذه البنوك مبالغ نقدية كبيرة خالصة، حيث رأى رجال البنوك إمكانية التصرف بها باقتراضها إلى الغير وبضمانات معينة، مقابل حصولهم على فائدة معينة دون الإخلال بمبدأ الثقة بينهم وبين المودعين، طالما أنه في وضع يسمح له بالوفاء بطلبات المودعين ويسمى الجزء من الأموال التي لا يتم التصرف به بالاحتياطي النقدي، وهو يمثل نسبة معينة من الودائع التي يلزم بها البنك إزاء عملائه، حين طلبهم استرداد ودائعهم وفي هذه الحالة جمعت البنوك بين وظيفتين هما: قبول الودائع والإقراض معا، ثم تطورت هذه الأعمال وظهرت أشكال أخرى عديدة من التعامل المصرفي، حتى وصل إلى ما نعرفه عنها اليوم من تطور ومكانة في الاقتصاد الوطني لجميع البلدان.

ويذكر المؤرخون أن أول بنك ظهر بشكله الحديث كان بمدينة البندقية عام 1557 م، وفي عام 1587 م ظهر بنك آخر هو بنك "**ريياليتو**" بمدينة البندقية، ومنها انتشرت البنوك في بقية أوروبا ومنها بنك أمستردام في هولندا عام 1609م، وبنك هامبورغ بألمانيا عام 1619م، وبنك إنجلترا عام 1694م، وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون الأول عام 1800م.

وقد عرف العرب قبل الإسلام النشاط المصرفي، حيث يشير المؤرخون أن المكيون قبل الإسلام وصلوا إلى درجة عظيمة من التبادل التجاري، وكان اعتماد الروم عظيما على هذا التبادل وظهرت تخصصات في الإنتاج التبادلي مثل تبادل التمور البحرين مقابل الزيت والزبيب والخمور من الشام.[1]

وعرف المكون أنا ذاك استثمار الأموال بطريقتين:

- **الأولى:** وهي إعطاء المال مضاربة على حصة من الربح؛
- **الثانيـة:** هي الإقراض بالربا الذي كان شائعا في الجاهلية بين العرب أنفسهم وبينهم وبين اليهود.

وجاء الإسلام فحرم الربا وأبقى ما عداه من التعاملات التجارية لكن أسباب التخلف التي حلت بالبلاد الإسلامية قد أدت إلى قطع كل صلة بما كان قائما ومعروفا من أشكال التعامل المصرفي القديم وخضع الشرق للغرب المستيقظ من العصور الوسطى حتى فجره الجديد.

المطلب الثاني: مفهوم البنوك

كلمة البنك مشتقة من الكلمة الإيطالية بانكو (BANKO) كان يقتصد بها في البدء بالمصطبة التي كان يجلس عليها الصراف لتحويل العملة الصعبة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بها المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنصة وتجري فيها المتاجرة بالنقود.[2]

وهناك عدة تعاريف للبنوك من ضمنها ما يلي:

التعريف اللغوي:

يقال بالعربية صرف الدنانير أي بدلها بالدراهم أو الدنانير سواها، والصراف أو الصرفي وجمعها صارفة وهو بياع النقود بنقود غيرها، والمصرف (هي كلمة محدثة) وجمعها مصارف تعني المؤسسة المالية التي تتعاطى الإقراض والاقتراض.[3]

تعريف البنك حسب أنشطته:

البنك المنشأة تصب عملياتها الرئيسية على شكل الموارد المالية والنقود الفائضة عن حاجة الجمهور ومنشآت الأعمال أو الدولة لفرض توظيفها أو إقراضها للآخرين وفق أسس وتقنيات معينة، إذ يتلخص عمل البنك في جمع الادخار من مختلف المتعاملين الاقتصاديين والتي شكل المورد الأساسي للمؤسسة البنكية، ثم

[1]– عبد الباقي إسماعيل إبراهيم ، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2016، ص ص. 11–12.

[2]– القزويني شاكر ، محاضرات في اقتصاد البنوك، المطبوعة الثانية،دون دار النشر، دون بلد، 1992، ص. 24.

[3]– المرجع نفسه، ص. 26.

توجيه هذه الموارد نحو استخدامات شتى خاصة ما يتعلق بعمليات الإقراض والاستثمار وأداء الخدمات المصرفية.[1]

البنك مؤسسة مالية مختصة تعمل في الائتمان القصير الأجل، وهي التي تقبل ودائع الأفراد وتلتزم بدفعها عند الطلب وفي موعد متفق عليه، يطلق عليها اسم بنوك الودائع، و قد اكتسبت البنوك منذ نشأتها ثقة كبيرة لما تقوم به من التزامات عند الطلب وأصبحت تتمتع بالقبول العام[2]

تعريف البنك من الناحية الحديثة:

يمكن النظر إلى البنك على أنه مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب، أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسية الدولة ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[3]

والشكل التالي يسهم في إيضاح مفهوم البنك كوسيط مالي.

الشكل رقم (01): البنك كوسيط مالي

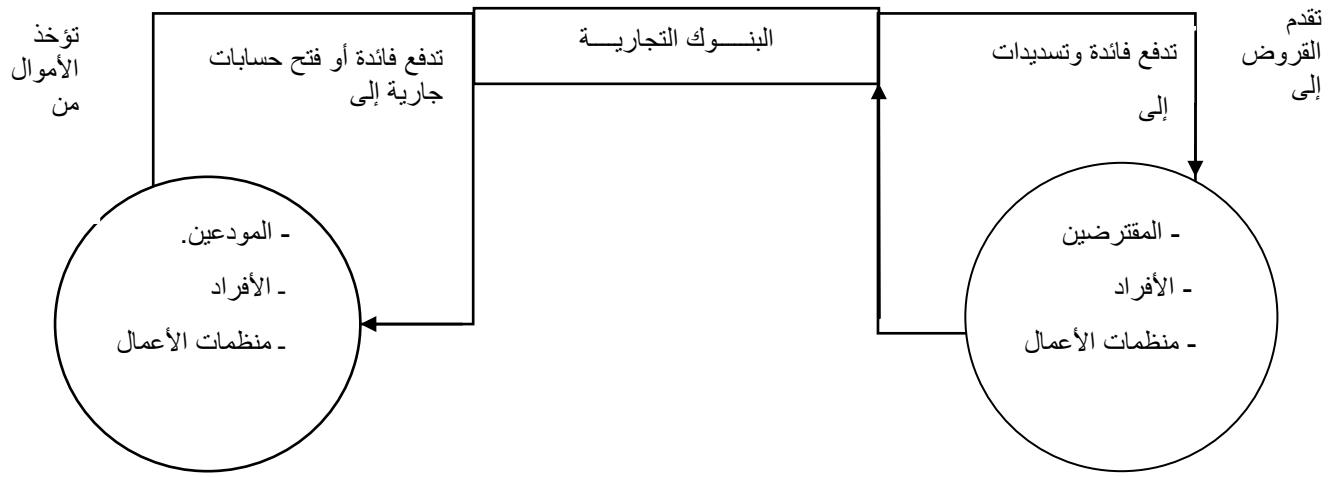

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي إدارة البنوك، دار المنهج،عمان، الأردن، 2014، ص.14.

[1]– لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص. 202.

[2]– بوالعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية دون دار نشر، الجزائر، ص. 21.

[3]– الصيرفي محمد عبد الفتاح ، إدارة البنوك، دار المنهج، عمان، 2014، ص. 13.

ومن التعاريف السابقة نستخلص التعريف التالي: " البنك هو مؤسسة مالية وسطية تتعامل بالنقود، لها عدة مهام تهدف إلى تدعيم الاقتصاد القومي، وذلك من خلال تلقي الودائع ومنح القروض من وإلى الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين".

المطلب الثالث: أهداف ومهام البنوك

أولا/ أهداف البنوك:

يهدف النشاط المالي في البنك إلى تعظيم ثروة ملاك المشروع أو بمعني آخر تعظيم قيمة السهم في سوق الأوراق المالية، بما يؤدي لتعظيم ثروة أصحاب حقوق الملكية وتعظيم ثروة هذا الأخير يأتي عن طريق تعظيم الإيرادات أو تخفيض المصروفات أو كلاهما معا.[1]

ثانيا/ وظائف البنوك (العمليات البنكية):

تتمثل العمليات البنكية في مجموعة الأعمال التي يقوم بها موظفو البنك وإدارته لتحقيق هدف المصرف (الربح) ونستعرض هذه العمليات في ما يلي: [2]

1- قبول الودائع: هي مبلغ من المال يتم وضعه في المصرف من قبل الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين بشروط محددة، وتشمل هذه الشروط حجم الوديعة، معدل الفائدة، طريقة السحب، وفي بعض الأحيان شروط التصرف بها (في المصارف الإسلامية).

2- منح الائتمان: هو الثقة التي يمنحها المصرف لأحد العملاء، وينتج عنها حصول هذا العميل على تسهيلات نقدية أو تسهيلات غير نقدية من المصرف.

3- الاستثمار: ويقصد بالاستثمار الأموال التي يوجهها المصرف للاستثمار في مجالات عديدة (غير منح الاستثمار) منها شراء الأسهم والسندات الحكومية والمساهمة في إنشاء المشروعات.

4- تقديم الخدمات البنكية : ويقصد بالخدمات المصرفية مجموعة الأعمال التي يقدمها المصرف لعملائه (لا تشمل العمليات المصرفية الثلاثة التي ذكرناها سابقا) مقابل عمولات معينة.

[1]- الصرفي محمد عبد الفتاح ، المرجع نفسه، ص ص. 18-19.

[2] - شادي أحمد زهرة، مقرر إدارة المصارف التجارية، جامعة الشام الخاصة، كلية العلوم الإدارية، سوريا، ص ص. 4-5-6.

المطلب الرابع: أنواع البنوك

أولا/ البنوك المركزية: يعتبر البنك المركزي منشأة مصرفية لا تضع الربح في إعتبارها بقدر ما تهدف إلى تدعيم النظام النقدي والاقتصادي في الدولة، وبالتالي فإن البنك المركزي يجب أن يكون مملوكا للدولة.

وإذا كانت هذه البنوك غير مملوكة للدولة فإنها يجب أن تخضعها لرقابتها ويمكن أن نذكر أن البنك المركزي يعتبر مصرف الإصدار ومصرف المصارف ومصرف الدولة.

1- تعريف البنك المركزي:

هو البنك الذي يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي ولديه القدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والأصول النقدية إلى أصول حقيقية، وهي المحتكر الأول والأخير لعملية إصدار النقد في الدولة[1].

2- نشأة وتطور البنك المركزي:

كان ظهور ونشأة تأسيس البنوك المركزية بشكل كبير نسبيا متأخرة عن ظهور البنوك التجارية، وكان ظهور البنك المركزي على اعتبار أنه بنك تجاري لكن تقوم الدولة بمهمة سلطة الإصدار كما كان سائدا في تطور البنوك في السويد وانجلترا وفرنسا.

وقامت هذه البنوك منذ نشأتها الأولى في إصداراتها البنكنوت، وتولي الأعمال المصرفية جنبا إلى جنب مع الأعمال المصرفية العادية، وخلال النصف الثاني من القرن 19 م بدأت البنوك المركزية وظيفتها الأساسية في الرقابة على الائتمان من حيث كميته ونوعيته ومعدله.[2]

ثانيا/ البنوك الإسلامية:

1- تعريف البنك الإسلامي:

هو مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، و تحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية.

وهو مؤسسة بنكية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخ ذا وعطاءا، فالبنك الإسلامي ينبغي أن يتلقى من العملاء نقودهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء عائد ثابت عن ودائعه.

---

[1]- صافي وليد ، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص. 89.

[2] - المرجع نفسه، ص. 90.

2. نشأة البنوك الإسلامية:

تأسيسا على حرمة الربا، وعلى حقيقة أن الفائدة هي عين الربا بعيدا عن الربح الحلال، وإيمانا باستحالة أن يكون فيما حرمه الله سبحانه وتعالى شيء لا تقوم الحياة البشرية ولا تقوم بدونه.

قامت البنوك الإسلامية في البداية إلى الدعوة إلى التحرر الاقتصادي تدعيما إلى الاستقلال السياسي بالدعوة إلى الهوية وتطبيق شرع الله والالتزام بأحكامه في مجال المال والمعاملات، وظهرت هذه الدعوة بقوة في كتابات جمال الدين الأفغاني ومحمد إقبال وابن باديس ومحمد عبده ورشيد رضا وحسن البنا والمودودي وغيرهم.

ثم قامت بعد سنوات أول تجربة عملية لبديل بنكي لا ربوي وهي تجربة بنوك الادخار المحلية بمصر والتي أشرف على تنفيذها الدكتور أحمد النجار عام 1963م، و مع محدودية هذه التجربة إلا أنها جسدت بنجاح من خلال فروعها التسعة جدول العمل البنكي الإسلامي بتجميع المدخرات المحلية وتوظيفها في مشروعات التنمية المحلية، ولأسباب أساسية أساسا لم تكتب لهذه التجربة الرائدة الاستمرار، وتمت تصفيتها وانتقال أصولها في النهاية عام 1967م، وفي السبعينات أصبحت البنوك الإسلامية حقيقة واقعة، وأخذت عملية إنشاء المصارف الإسلامية تتزايد عاما بعد عام، فتم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي في مصر 1971م ليعمل كما نص نظامه الأساسي في النشاط البنكي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.[1]

ثالثا/ البنـوك الاستثماريــة: (أو بنوك الائتمان المتوسط وطويل الأجل):

وعملياتها موجهة لمن يسعى لتكوين أو تحديد رأس المال الثابت(مصنع، عقار، أرض صالحة للزراعة...الخ) لذا فهي تحتاج إلى أموال غير قابلة للطلب متى شاء المودع أي أنها تعتمد في إقراضها للغير على رأس مالها بالدرجة الأولى، الذي يفترض فيه أن يكون كبيرا نسبيا وعلى الودائع لأجل (أي ودائع مرتبطة بالتاريخ، أي غير مستحقة الأداء عند مجرد الطلب) وعلى الاقتراض من الغير لفترة محددة بتاريخ (السندات)، وهي تشبه تماما الودائع لأجل من حيث النتيجة إلا أن الفرق هو أن البنك هنا هو الذي يسعى للاقتراض وجلب الوديعة تحت إغراء منح الفائدة، في حين أن الوديعة لأجل يأتي بها المودع بتلقائي نفسه طمعا بالفائدة والرغبة منه في توظيف ماله، وأخيرا تعتمد تلك البنوك أيضا على المنح الحكومية، وكل تلك الموارد التي تقدم ذكرها يجمعها جامع يتمثل في كونها غير مستحقة الطلب إلا بعد تواريخ معروفة مقدما.[2]

[1] – العزعزي شهاب احمد سعيد ، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص ص. 11-12.

[2]– القزويني شاكر، محاضرات في اقتصاد للبنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، بن عكنون الجزائر، 2008، ص. 31.

رابعا/ البنوك المتخصصة:

وهي نوع من أنواع البنوك التي تتميز بالخصوصية واختلافها عن البنوك الأخرى يمكن التطرق إليها كالتالي:

1- تعريف البنوك المتخصصة: هي مؤسسات تقوم بالعمليات المصرفية التي تستخدم نوعا محددا من النشاط الاقتصادي وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها، والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها، وتعمل على أن تكون الرائدة في نشاط اقتصادي محدد، وتختلف أنشطتها عن أنشطة البنوك التجارية لأن أنشطتها تحتاج إلى تمويل طويل وخبرات خاصة ومصرفية بطبيعة العمليات مثل النشاط الزراعي أو الصناعي أو العقاري، ويندرج ضمن هذا النوع:

- بنـوك الاستثمـار؛
- بنـوك الادخـار؛
- بنـوك الأعمـال.

2- خصائص البنـوك المتخصصة: تتميز بعدة خصائص وهـي:

- لا تتلقى الودائع من الأفراد إما تعتمد على رؤوس أموالها وما تصدره من سندات تستحق الدفع بعد آجال طويلة، أو ما تعقده من قروض طويلة الأجل تحصل عليها من البنك المركزي والبنوك التجارية؛
- قد يكون جانبا من هذه البنوك اجتماعي ولذلك فتساعدها وتمنحها القروض سعر فائدة متميز؛
- لا يقتصر نشاط هذه البنوك على عمليات الإقراض والتسليف فقط بل تقوم بالاستثمار المباشر أو عن طريق إنشاء مشروعات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال المشروعات وتقديم الخبرات الفنية والمشورة في مجال تخصص البنوك.[1]

خامسا/ البنوك الشاملة:

ويمكن تعريف البنـوك الشاملـة كالتالـي:[2]

1 **-تعريف البنوك الشاملة:**

هي البنوك التي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية والغير تقليدية، بما فيها القيام بدور المنظم، وتجمع في ذلك بين وظائف البنوك التجارية وبنوك الاستثمار ، إضافة إلى نشاط التأمين وتأسيس الشركات أو المشروعات، ولا تقوم هذه البنوك على أساس التخصص القطاعي أو الوظيفي بل تساهم في تحقيق التطوير الشامل والمتوازن للاقتصاد مع القيام بدور فعال في تطوير السوق المالية والبورصة وكافة أوجه النشاط المالي والاقتصادي في المجتمع.

---

[1]- حنفي عبد الغفار ، أسواق المال، كلية التجارة، الإسكندرية، ص. 25.

[2] - عرابة رابح ، دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 5، العدد 6، جامعة الشلف، الجزائر،2009، ص.2.

2- وظائف البنوك الشاملة:

تتمثل وظائف البنوك الشاملة في:

- يقوم البنك الشامل بترويج المشروعات الجديدة وإتاحة الفرص الاستثمارية الجديدة والجيدة في إطار من العلاقات التواصل والتعاون مع العملاء؛
- تقديم مجموعة من الخدمات الاستثمارية للعملاء، من بينها إعداد دراسات الجدوى والاستشارة والنصح لمن يتقدم إليه بطلبها؛
- الاستناد وهي وظيفة تحمل مخاطرة شراء الأوراق المالية المصدرة حديثا من الشركات المصدرة لها وبيعها على حساب مخاطرة مصرف الاستثمار.

سادسا/ البنـوك التجاريــة:

هي التي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة من تلقي الودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية ومنح القروض وما شابه ذلك، وأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من البنوك الأخرى هو قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الأموال إلى أصاحبها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي للصرف.[1]

المبحـث الثانـيأساسيـات حول البنـوك التجاريـة

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى الحديث عن نشأة البنوك التجارية وكذا مفهومها ووظائفها التقليدية والحديثة من خلال مطالبه.

المطلـب الأول: نشـأة وتطـور البنـوك التجاريـة

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حيث قام بعض التجار والمرابين والصياغ في أوروبا بالذات في مدن البندقية وجنوا وبرشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع وذلك بمقابل إصدار شهادات إيداع اسمية، وقامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من الحساب مودع إلى حساب مودع آخر سدادا للمعاملات التجارية، و كان قيد التحويل بسجلات المؤسسة يتم في حضور كلي من الدائن والمدين، ومنذ القرن الرابع عشر سمح الصياغ والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف، وهذا يعني سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم الدائنة، وقد أدى ذلك إلى إفلاس عدد من هذه المؤسسات، مما دفع عددا من المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم بنك "بيازا يالتو"، وفي عام 1609م أنشئ بنك أمستردام وكان غرضه الأساسي

[1]- العصار رشاد والحلبي رياض ، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص. 69.

حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، والتعامل في العمليات وإجراء المقاصة بين السحوبات التجارية[1].

وباستقرار في المؤسسات المصدرة لشهادات الإيداع اعتاد الأفراد قبولها وفاءا للمعاملات أو تحولت الشهادات تدريجيا من شهادات اسمية إلى شهادات تستحق الدفع لحاملها فازداد تداولها، وقد انبثق عن هذه الشهادات كل من الشهادات والبنكنوت(Bank Note) بشكله الحديث.

ومنذ بداية القرن الثامن عشر أخد عدد البنوك يزداد تدريجيا، وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات، وكانت القوانين تقضي بحماية المودعين،حيث يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حالة إفلاسها، تلك القوانين وتعديلاتها أدت إلى إنشاء بنوك بشكل شركات مساهمة، ويرجع الفضل في ذلك إلى انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا مما أدى إلى نمو الشركات وكبر حجمها واتساع نشاطها، و برزت الحاجة بالتالي إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتحويلات هذه الشركات، و قد تم تأسيس عدد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروع في كل مكان، وكان لها أثر كبيرا في استخدام الشيكات المصرفية في تسوية المعاملات.

وتجدر الإشارة إلى انه قد برزت بعد ذلك اختلافات جوهرية بين سياسة البنوك التجارية في إنجترا وسياسة البنوك التجارية في القارة الأوروبية وبالذات في ألمانيا وبلجيكا وإلى حد ما في سويسرا وإيطاليا.

ففي إنجلترا حيث بدأت الثورة الصناعية قبل غيرها وما ترتب على ذلك من نمو شركات ورواج التجارة، وقد مكنها ذلك من تكوين أموال طائلة في صورة احتياطات ومخصصات وأرباح ساعدت على تحويل الجزء الأكبر من استثماراتها بحيث لم تكن ثمة حاجة ملحة لالتجائها إلى البنوك التجارية للمشاركة في تمويل القروض الطويلة الأجل، ومن ثم استقر مبدأ اقتصاد السلوفات في البنوك التجارية في بريطانيا على القروض والسلفيات القصيرة الأجل.

أما في القارة الأوروبية فقد جاءت الثورة الصناعية متأخرة عن إنجلترا نظرا لاستفادة هذه الدول من خيرات المملكة المتحدة، لقد أخ ذت الثورة الصناعية في الانتشار بمعدل أسرع نسبيا بالمقارنة مع الفترات الأولى من نمو الثورة الصناعية في المملكة المتحدة، ونتيجة لذلك برزت الحاجة إلى الالتجاء إلى البنوك التجارية للمشاركة في تمويل الشركات الصناعية.

[1]– العصار رشاد والحلبي رياض ، مرجع سابق، ص ص. 63-64.

المطلب الثاني: مفهوم البنوك التجارية وخصائصها

أولا/مفهوم البنوك التجارية:

البنوك التجارية هي تلك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي، و تباشر تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات مما تستلزم من عمليات مصرفية، وتجارية، ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

التعريف1:"البنوك التجارية هي مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضا وتستخدمها في إقراض الأفراد والمشروعات ذات العجز".[1]

التعريف 2: "تلك المؤسسة التي تقوم على سبيل الاحتراف، بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع أو ما في حكمها، ثم إعادة استخدام هذه الأموال لحسابها الخاص في عمليات الخصم والائتمان أو في العمليات المالية".[2]

التعريف3:"هي تلك البنوك التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية، والتي تشمل تقديم الخدمات المصرفية لاسيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة(تحت الطلب، التوفير، لأجل، وخاضعة لإشعار) واستعمالها مع موارد أخرى للبنك في الاستثمار كليا أو جزئيا أو بأي طريقة أخرى يسمح بها القانون".[3]

مما سبق نعرف البنك التجاري على أنه "عبارة عن مؤسسة أو منشأة هدفها المتاجرة بالنقود التي تحصل عليها من الغير على شكل ودائع أو قروض، لتعيد استخدامها في مجالات استثمارية متنوعة لتحقيق عدة أهداف من أهمها الحصول على عائد مناسب لمالكي البنك".

ثانيا/ خصائص البنوك التجارية:

تتميز البنوك التجارية بعدة خصائص يمكن تحديد أهمها كالتالي:[4]

– يمارس البنك المركزي الرقابة على المصارف في حين أن المصارف تتأثر برقابة البنك المركزي، ولا تأثر عله من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن المصارف التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أي رقابة أو تأثير على البنك المركزي، كما يحق له كذلك أن يفرض عليها أحكاما واجبة التنفيذ تحت طائلة العقوبات المدنية أو الجنائية؛

---

[1]– الوادي محمود حسين و آخرون، النقود و المصارف، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص ص. 105–106.

[2]– الهلالي محمد و شحادة عبد الرزاق ، محاسبة المؤسسات المالية، دار المناهج، عمان، 2009، ص. 17.

[3]– عبد الله خالد أمين و الطراد إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية، دار وائل، عمان، 2006، ص. 39.

[4]– بودياب سلمان ، اقتصاديات النقود و البنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 1996، ص. 92.

– تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجة السوق النقدية إلا أن تعددها لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركيز على التنوع الذي من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقود والمال، غير أن هذا التركيز لم يصل بعد إلى مرحلة تصور وجود بنك تجاري واحد في بلد ما، وهذا الأمر غير عملي لأنه يؤدي إلى إضعاف القدرة على خلق النقود المصرفية؛
– تسعى البنوك التجارية إلى الربح بعكس البنك المركزي حيث تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأس مالية، هدفها الأساسي تحقيق اكبر قدر ممكن من الربح بأقل نفقة.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لأحد فروع بنك ما

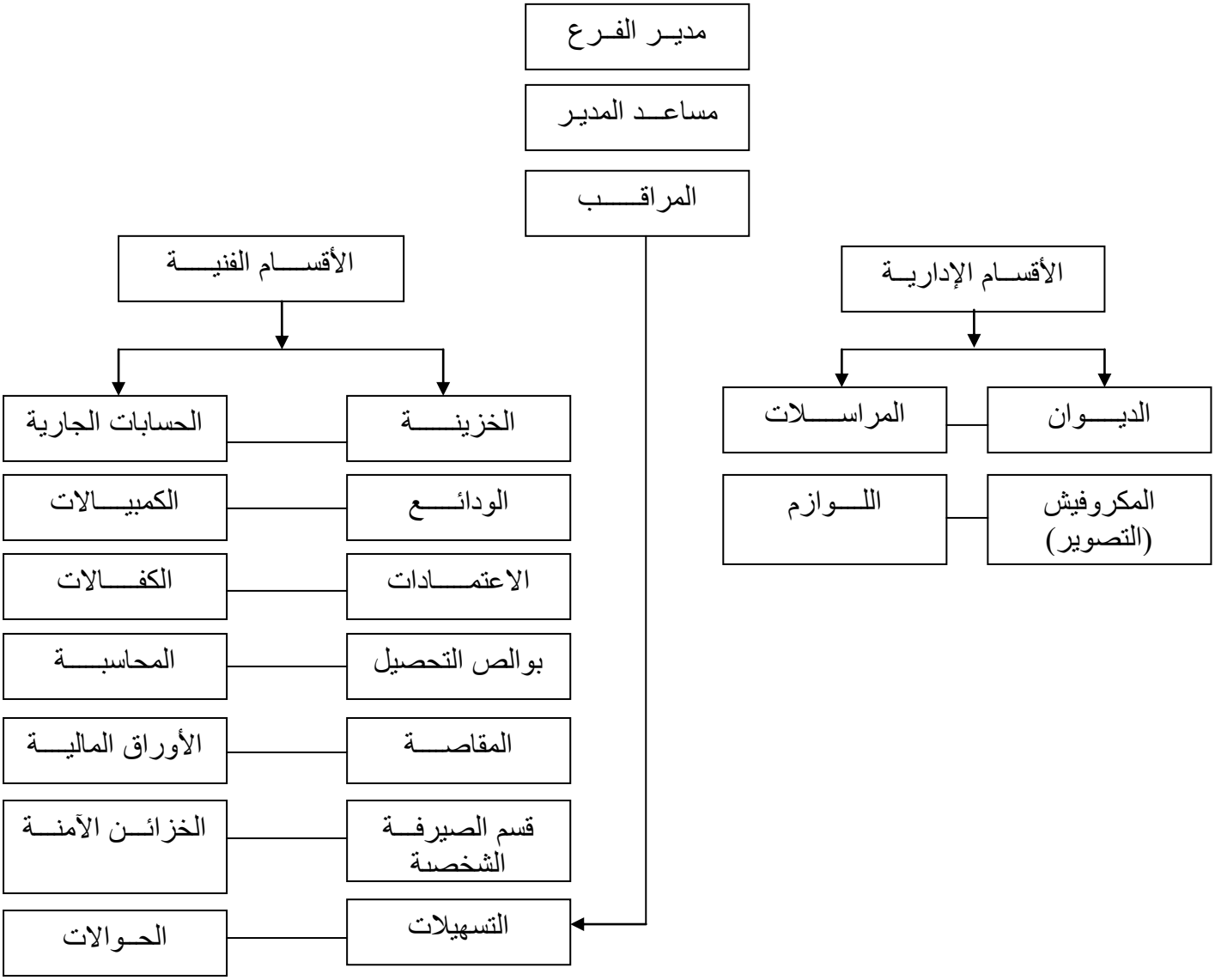

المصدر: خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار الوائل عمان، ص.43.

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية

للبنوك التجارية وظائف تقليدية وأخرى حديثة.

أولا/ الوظائف التقليدية للبنوك التجارية:

الوظائف التقليدية القديمة التي يقدمها المصرف التجاري يمكن إجمالها في النواحي التالية:[1]

1- قبول الودائع بمختلف أنواعها وتتألف من:

أ- **ودائع لأجل:** وهي الوديعة التي تودع لدى المصرف التجاري ولا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها من المصرف؛

ب- **تحت الطلب (الحساب الجاري):** وهي الودائع التي تودع لدى المصرف دون قيد أو شرط، و يستطيع صاحبها أن يسحب منها في أي وقت شاء أثناء الدوام الرسمي للمصرف، و لا يدفع البنك فائدة على هدا النوع من الودائع؛

ج- **تحت إشعار:** وهي الوديعة التي لا يمكن لصاحبها السحب منها إلا بعد إخطار المصرف فترة زمنية متفق عليها؛

2- توظيف موارد المصرف التجاري على شكل قروض ممنوحة للعملاء واستثمارات متعددة مع مراعاة أسس توظيف أموال المصرف وهي الربحية، السيولة والضمان؛

3- خلق النقود من خلال عملية قبول الودائع وإعادة استثمارها(إقراضها).

ثانيا/ الوظائف الحديثة للبنوك التجارية

تجمع الأدبيات على أن ابرز هذه الوظائف هي:[2]

- يعتبر المصرف مستشارا ماليا واقتصاديا للكثير من العملاء، في كيفية إدارة أعمالهم وممتلكاتهم؛
- يمارس المصرف دور الوسيط المالي بين المقرضين والمقترضين، ضمن الضوابط التجارية للعمل المصرفي؛
- يقوم المصرف بالمساهمة في تمويل خطط التنمية الاقتصادية، وتحسين معدلات النمو الاقتصادي؛
- يقوم المصرف بالمساهمة في تمويل التجارة الخارجية، عبر الاعتمادات المستندية والكفاءات المصرفية التي تقدمها؛
- المساهمة في تنفيذ السياسة النقدية في الدولة، للحفاظ على معدلات التضخم عند مستويات مقبولة(المساهمة في الاستقرار الاقتصادي)؛

[1]- العصار رشاد ورياض الحلبي، مرجع سابق، ص. 70.

[2]- النسور إياد عبد الفتاح ، مرجع سابق، ص. 49.

– تعتبر المصارف المشتري الرئيسي للأوراق المالية والسندات، و أذونات الخزينة التي تصدرها الحكومة المحلية(وزارة المالية)؛

– الدور الرئيسي الذي تلعبه المصارف في أسواق النقود ورأس المال؛

– تعتبر المصارف وسيلة لتقديم الكثير من الخدمات المالية مثل: بطاقات الائتمان، والتمويل الالكتروني، والقروض بأشكالها المختلفة الاستهلاكية والعقارية والاستثمارية؛

– سداد وتحصيل المدفوعات الحكومة: الكهرباء، الهاتف، الماء، ومخالفات السير والرسوم والغرامات، وتحصيل الأوراق التجارية؛ وسداد المدفوعات المختلفة نيابة عن العملاء.

ثالثا/ وظائف أخرى تضاف إلى ما سبق وظيفتين أساسيتين هما:[1]

1- وظيفة التوزيع: حيث يقوم المصرف بتوزيع الأموال المتاحة للإقراض بين الاستخدامات أو الاستثمارات المختلفة، ويتم ذلك بشكل أساسي غبر منح القروض المصرفية والاعتمادات المستندية.

2- وظيفة الإشراف والرقابة: تقوم المصارف التجارية بعملية توجيه الأموال نحو الاستخدامات المختلفة، والتأكد من تحقيقها لأهداف المشروع وجدواه الاقتصادية.

المطلب الرابع: أسس العمل المصرفي

تتسم البنوك التجارية بثلاث سمات هامة تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال، وتتعلق هذه السمات السيولة، الربحية، الأمان، وترجع أهمية تلك السمات إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك، والتي تتمثل في قبول الودائع، وتقديم القروض، والاستثمار في الأوراق المالية، وفيما يلي سنتعرض باختصار كل سمة من هذه السمات الثلاث.

أولا/ السيولة:

يمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، ومن ثم يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، وتعد هذه السمة من أهم السمات التي يتميز بها البنك عن منشآت الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات، ولو لبعض الوقت فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض البنك للإفلاس (Runon Bank)، ويزودنا التاريخ بدروس مستفادة في هذا الصدد فمثلا أضطر بنك أنترا اللبناني إلى التوقف عن دفع مستحقات المودعين وأقفل أبوابه في 14 تشرين الثاني لعام 1966م وذلك نتيجة لزيادة مفاجأة في السحوبات لم يتمكن البنك من مواجهتها بما لديه من موارد نقدية.

ثانيا/ الربحية:

[1] – النسور إياد عبد الفتاح ، مرجع سابق، ص. 50.

يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع، وهذا يعني وفقا لفكرة الرفع المالي أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثيرا بالتغيير في إيراداتها، وذلك بالمقارنة مع المنشآت الأعمال الأخرى، لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر منشآت الأعمال تعرضا لآثار الرفع المالي (Highly Leverqgoeql Firm)، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة اكبر، وعلى العكس من ذلك إذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة اكبر، بل قد تتحول أرباح البنك إلى انخفاض فيها.

وإذا كان الاعتماد على الودائع .كمصدر رئيسي لموارد البنك المالية . بعض الجوانب السلبية نتيجة لالتزام البنك بدفع فوائد عليها، سواء حقق أرباح أم لم يحقق فإن للاعتماد على الودائع ميزة هامة، فالعائد الذي يحققه البنك على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكه، ومن ثم إذا اعتمد البنك على أموال الملكية في تمويل استثماراته فسوف يقفل أبوابه منذ اليوم الأول، بل وربما لا يفتح أبوابه على الإطلاق، أما الاعتماد على ودائع كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات فيحقق للبنك حافة صافي الفوائد (Net InterestMargin spiced)، التي تتمثل في الفرق بين الأرباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع وبين الفوائد المدفوعة عليها، وبالطبع يذهب هذا الفرق إلى ملاك البنك، مما يجعل العائد الذي يحصلون عليه أكبر بكثير من العائد على الاستثمار، هذا ويطلق أحيانا على كافة صافي الفوائد بعائد الدفع المالي، أو عائد المتاجرة بالملكية، إي العائد الناجم عن الاعتماد أموال الغير في تمويل الاستثمارات.

ثالثا/ الأمان:

يتسم رأس مال البنك التجاري بأنه الصغير نسبيا، إذا لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10% عادة، هذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزءا من أموال المودعين، والنتيجة هي إفلاس البنك.[1]

[1]– جلدة سامر ، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر، عمان، 2009، ص ص. 19-20.

المبحث الثالث: ماهية الودائع المصرفية

خلال هذا المطلب سنتطرق إلى الحديث عن كل من مفهوم الوديعة المصرفية وأهميتها في المطلب الأول والثاني، وكذا أنواع الودائع في المطلب الثالث، وأخيرا أدارة الودائع وإستراتيجيتها في المطلب الرابع.

المطلب الأول: مفهوم الوديعة المصرفية

يرغب الأفراد أحيانا، لاعتبارات مختلفة في تفضيل عدم الاحتفاظ بالنقود لديهم، ويبحثون عن أحسن الصيغ للحفاظ عليها، وتطرح البنوك واحدة من هذه الصيغ، وهي إتاحة الفرصة للأفراد من اجل الاحتفاظ بالنقود لديها، وعلى هذا الأساس، يمكن تعريف الوديعة على أنها:

التعريف1: "الوديعة تمثل كل ما يقوم الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف، وتتجسد هذه الودائع في غالب الأحيان في شكل نقود قانونية على الرغم من أنها يمكن أن تأخذ أحيانا أشكالا أخرى".[1]

التعريف 2: "الوديعة عقد يبرم بين العميل المودع والبنك المودع إليه بمقتضى يكون من حق البنك التصرف في النقود محل الوديعة بما يتفق مع نشاطه، إذ يلتزم البنك مقابل ذلك برد مبلغ الوديعة عند الطلب أو عند اجل معين من الإيداع مضافا إليه الفوائد بحسب الاتفاق القائم بينهما".[2]

التعريف3: " كما تعرف الوديعة المصرفية على أنها المبلغ المصرح به بأي عملية كانت والمودعة لدى المنشأة المالية والمصرفية والواجبة الدفع أو التأدية عند الطلب، أو بعد إنذار في تاريخ استحقاق معين.[3]

مما سبق يمكننا تعريف الوديعة على أنها: "هي عقد يبرم بين الشخص المودع والمصرف المودع لديه بمقتضاه يكون من حق البنك التصرف في النقود محل الوديعة بما يتفق مع نشاطه، ويلتزم المصرف مقابل ذلك برد مبلغ الوديعة عند الطلب أو بعد اجل معين من الإيداع مضافا إليه الفوائد بحسب الاتفاق القائم بينهما".

---

[1]– لطرش الطاهر ، مرجع سابق، ص ص. 25–26.

[2]– زيتوني كمال، دور نظام التأمين على الودائع في سلامة البنوك من التعثر، (أطروحة الماجستير: علوم اقتصادية)، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المسيلة، 2012/04/09، ص.10.

[3]– أوصغير الويزة، إستراتيجية جذب الودائع في البنوك الجزائرية و أثرها على نشاطها، مجلة الإستراتيجية والتنمية، مجلد 08، العدد، 15 ، جامعة مستغانم، الجزائر، سنة 2018 ص. 90.

المطلب الثاني: أهمية الودائع المصرفية

تتمثل أهمية الودائع المصرفية فيما يلي:[1]

- تمثل الودائع أفاقا لتوظيف أموال البعض وتسهم في تغطية عجز البعض الآخر؛
- خلق إمكانيات جديدة تسمح بالتوسع في النشاط الاقتصادي؛
- تنمية ديناميكية دائمة من خلال تدفقات مالية مستمرة؛
- تساعد على تطور الأعمال؛
- الودائع عملية جديدة للحفاظ على النقود من الأخطار الكثيرة المحتملة، كالضياع والسرقة بالإمكان أن تعود على صاحبها بمكاسب مالية لا يمكن أن يحصل عليها إذا احتفظ بالنقود معطلة بحوزته؛
- مما يزيد من أهمية الودائع بالنسبة للأفراد تلك الإيداعات المستمرة من طرف النظام البنكي والتي تتفتح يوميا آفاق جديدة فيما يتعلق بتداول واستعمال هذه الودائع أو فيما يتعلق بالعوائد المترتبة عنها؛
- زيادة اهتمام الأفراد بإيداع أموالهم نظرا للخدمات التي يحصلون عليها من طرف النظام البنكي كنتيجة للعلاقة المالية القائمة بينهما؛
- تفتح الودائع أمام النظام البنكي فرصا واسعة لتوسيع الفرص بإعادة رسكلة الأموال الموجودة فعلا ودون اللجوء إلى عمليات التمويل التضخمي للنشاط الاقتصادي؛
- تمكن الودائع من تركز مجهوداتها في تمويل فعال ومدروس ووفقا لموارد مالية لست مكلفة في الغالب مثلما هوا الشأن بالنسبة للودائع تحت الطلب؛
- ووجود الودائع تخدم الاقتصاد ككل من عدة جوانب، فهي أولا تشكل خزانا كبيرا من الموارد يجنب عرقلة الاقتصاد بسبب شح الموارد، كما أن ذلك يسهل التسيير النقدي للاقتصاد من دون وجود توترات نقدية معيقة للنمو المنتظم، ومن شأن ذلك أن يدفع إلى زرع الثقة في نفوس كل المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا منتجين، أم مستهلكين أو مجرد مدخرين للأموال، مما يساعد على توفير الظروف الضرورية للازدهار الاقتصادي.

المطلب الثالث: أنواع الودائع المصرفية

هناك عدة أنواع للودائع تختلف بحسب الغرض منها، فهناك الودائع التي توضع في البنوك لمجرد الاحتفاظ بها، وهناك نوع آخر من الودائع ينتظر أصحابها تحقيق عوائد من ورائها، وعموما يمكن أن نذكر أربعة أنواع رئيسية للودائع:

[1]– لطرش الطاهر ، مرجع سابق، ص. 29.

أولا/الودائع تحت الطلب أو الودائع الجارية:

تتميز الودائع تحت الطلب بخصائص تميزها عن غيرها من الودائع، وكما يدل عليها اسمها، فهذه الودائع هي دائما تحت تصرف أصحابها، يمكنهم اللجوء إلى سحبها كليا أو جزئيا متى شاؤا، ودون إشعار مسبق. فالوديعة وإن كانت بحوزة البنك فهي تحت التصرف المطلق لصاحبها، ولا يحق للبنك أن يفرض قيود وشروطا أمام صاحبها أثناء السحب، ولا يجوز له أن يتحجج بأي حجة كانت من شانها أن تشكل عراقيل أمام المودعين في استعمال هذه الودائع.

ومقابل هذه الخاصية لا يمكن لأصحاب هذا النوع من الودائع الاستفادة من الفوائد، وهم لا يستطيعون أن يفرضوا ذلك على البنوك نظرا للطبيعة الجارية للوديعة، على الرغم من أن البنك بإمكانه استعمال هذه الودائع في منح القروض، ولا شيء يمنعه من ذلك سوى ما تتوقعه من عمليات السحب، وهناك من الأنظمة المالية ما يمنع صراحة إعطاء فوائد على هذه الودائع، ويسمح مثل هذا الأمر للبنوك باستعمال موارد مالية غير مكلفة، الأمر الذي يسمح بالتوسع في القرض نظرا لتكلفته المنخفضة نسبيا[1].

ثانيا/الودائــع لأجــل:

هي تلك الودائع التي يضعها أصحابها في البنوك لفترة معينة، ولا يمكن لهم سحبها إلا بعد انقضاء هذه الفترة، وتقديم إخطار للبنك بتاريخ السحب، فالوقت يعتبر إذا عاملا تصنف على أساسه هذه الودائع، وتميزه عن غيرها فهي ليست ودائع جارية تماما بحكم العقبات، والشروط التي تعترض صاحبها أثناء عمليات السحب، بالإضافة إلى أنها تبقى بحوزة البنك لفترة ما تكون محل اتفاق الطرفين، وهي كذلك، ليست ودائع ادخارية بالمعنى الدقيق لهذا المفهوم نظرا لان إبقائها بالبنك لا يكون في العادة لفترات طويلة.

وعلى هذا الأساس تعتبر الودائع لأجل من التوظيفات السائلة قصيرة الأجل، ففي تجمع بين خاصتي التوظيف والسيولة، فخاصية التوظيف تعطى لصاحبها الحق في الحصول على عائد في شكل فائدة، بينما خاصية السيولة تعني أن المدة التي تبقاها الوديعة في البنك ليست بالطويلة بالإضافة إلى وجود إمكانية سحبها في أي وقت ولكن بعد استيفاء بعض الشروط الضرورية، الإخطار المسبق، واحتمال تحمل فائدة سلبية على أساس المبلغ المسحوب، ويعتبر هذا النوع من الودائع من بين العناصر الأساسية، مثلما هو الشأن في الودائع الجارية، التي يمكن البنك من إنشاء نقود الودائع ويكفي البنك أن يحصل على وديعة من هذا النوع لكي يوسع من قدرته الاقتراضية بشكل أكبر من الوديعة ذاتها[2].

---

[1]- لطرش الطاهر ، مرجع سابق، ص. 27.

[2]– المرجع نفسه، ص ص. 26 –27.

ثالثا/ الودائــع الادخاريـــة:

تعتبر هذه الودائع بمثابة عملية توفير وادخار حقيقية نظيرا لمدة إيداعها في بنوك، والعائد المنتظر منها. فهذه الودائع تبقى لفترات طويلة في البنك، لا يمكن لصحابها أن يسحبها مهما كانت الظروف، وهو يواجه عراقيل عديدة أولها ضرورة انقضاء مدة الإيداع.

كما أن أصحاب هذه الودائع يحصلون على فوائد معتبرة تغير عوائد توظيف حقيقية للأموال، وتعكس الطبيعة الادخارية لهذه العوائد، ومقابل هذه التكلفة التي تعتبر مرتفعة نسبيا بالنسبة للبنك مقارنة بما يدفعه مقابل الودائع لأجل مثلا، فأنه يضمن بقاء هذه الأموال بحوزته لفترات طويلة الأمر الذي يفتح أمامه المجال للاستعمال في منحة القروض ذات الآجل الطويل.[1]

المطلب الرابع:العوامل المؤثرة في الودائع واستراتيجياتها

أولا/العوامل المؤثرة فـي ودائع البنـك:

رغم أن البنوك لا تملك السيطرة التامة على مستوى ودائعها، ولكن يمكنها أن تؤثر في حجم الودائع لديها، ونظرا لان الودائع لها دور هام في ربحية البنك، لذلك تشتد المنافسة فيما بينها على جذب المزيد من الودائع خلال البحث عن الأوعية، والوسائل التي يمكن لها زيادة الودائع، ومما لا شك فيه أن السياسات النقدية، والضريبية للحكومة من العوامل الرئيسية التي تؤثر في حجم الودائع للجهاز البنكي، والعوامل الاقتصادية والسمات والخصائص الذاتية للبنك تأثير فعال في حجم الودائع للبنك.

1-العوامل المؤثرة في الودائع على مستوى البنك:

تحدد هذه العوامل فيما يلي:[2]

أ-السمات الرئيسية للبنك والسمات المادية والشخصية:

إن اسم البنك في سوق المال وسمعته من الأمور الهامة التي تؤثر على نمو الودائع بشكل عام من خلال شعور المتعاملين بالاطمئنان والأمان وتعمل البنوك على بناء ودعم هذه السمعة من خلال الإدارة الجيدة وسرعة أداء الخدمة والعمليات وتطويرها، كما تتمثل في الخصائص التي يتمتع بها العاملين بالبنوك من حيث تأدية مهامهم بكفاءة، وتعاملهم بود مع العملاء، بالإضافة إلى التسهيلات المادية التي يوفرها البنك لعملائه من حيث قرب البنك وراحة العملاء...الخ.

[1]- لطرش الطاهر ، مرجع سابق ، ص.28.

[2]- يسين غربي سي لأخضر، دور إدارة الودائع في التوفيق بين هدفي الربحية والسيولة لدى البنوك التجارية، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 3، العدد5، جامعة الجلفة، الجزائر، 2016، ص.138.

ب- تشكيلة الخدمات الاسمية والنوعية التي يقدمها البنك:

فكلما زادت هذه التشكيلة ساعد ذلك على اجتذاب العملاء وزيادة درجة رضاهم فمثلا تسهيل أنظمة الإقراض للعملاء وإعطائهم الأولوية في هذه الخدمة، أو حفظ الأمانات قد يجذب عدد من العملاء.

ج-السياسات الرئيسية وقوة المركز المالي:

وذلك فيما يتعلق بسياسات القروض والاستثمار التي يتبعها البنك لأنها مؤشر للعامة عن مستوى تعاملاته ودقتها، فالبنك الذي يمكنه تفادي الأزمات الاقتصادية، والظروف المحلية والعالمية يعتبر مصدر جذب الودائع عن البنك الذي ليس لديه هذه الخيرات، فسمعة البنك الاستثمارية وتشكيلة القروض وهيكل رأس المال القوي تعكس مدى كفاءة الإدارة، وبالتالي ثقة العملاء في البنك، بالإضافة إلى أن التنوع في تشكيلة الاستثمارات والقروض تساعد على جذب المزيد من العملاء.

د-عامل البداية الأولى:

حيث قد يفضل العميل التعامل مع البنك الذي يتعامل معه أول مرة، وكذلك بالنسبة لمؤسسات الأعمال فقد تفضل التعامل مع البنك الذي حصلت منه على أول قرض، وجود مثل هذه الارتباطات والتي يصعب تغييرها قد يؤثر على مقدرة البنك لجذب الودائع.

2- العوامل المؤثرة في الودائع على المستوى الاقتصاد الوطني من أهمها: [1]

أ- مستوى النشاط الاقتصادي: إن مستوى هذا النشاط سواء كان محليا أو دوليا يؤثر على حجم الودائع فعادة تزيد بشكل واضح خلال فترات الرجاء عن فترات الركود؛

ب- الفعاليات الحكومية الحكومي: اثبت بعض الدراسات بأن حجم الإصدار النقدي من العوامل المؤثرة في الودائع، فزيادة الإنفاق الحكومي في مجال المشروعات العامة مثلا يتحول إلى دخول الكثير من الفئات المستفيدة التي تتحول بدورها إلى البنوك أو بمعنى آخر قد يترتب على الإنفاق تأثير في زيادة الرواج أو الكساد وبالتالي تؤثر في حجم ونوعية الودائع في البنوك؛

ج- مدى وجود الوعي البنكي: فارتفاع مستوى هذا الوعي من شأنه أن يؤثر إيجابيا على حجم ونوع الودائع.

د- نسبة الاحتياطي والسيولة: حيث أن ارتفاع هذه النسبة والتي يلزم البنك المركزي البنوك بإيداعها لديه لديه من شأنه أن يؤدي إلى تقليل حجم الودائع الجديدة في البنك؛

[1] - حديدي ادم ، مرجع سابق، ص. 139.

ثانيا/ الاستراتجيات الأساسية لجذب الودائع المصرفية.

هناك إستراتيجيتان لجذب الودائع ، إستراتيجية المنافسة السعرية، وإستراتيجية المنافسة غير السعرية الموضحة كما يلي:[1]

1-إستراتيجية المنافسة السعرية:

تتمثل هذه الإستراتيجية بدفع معدلات فائدة على المودعين وعلى الرغم من أهمية هذه الإستراتيجية إلا أن بعض التشريعات المصرفية لا تسمح بدفع الفوائد على الودائع الجارية الأمر الذي يقلل من دور هذه الإستراتيجية في جدب الودائع من أهم أسباب عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية ما يأتي:

أ- الحد من ارتفاع تكلفة الأموال:

تتحمل المصارف التجارية مصاريف متعددة نتيجة لإدارتها للحساب الجاري، منها تكاليف تحصيل المستحقات، وتكاليف سداد المطلوبات، لذا عند السماح بدفع الفوائد عليها فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إدارتها، الأمر الذي يضطر معه إلى البحث عن فرص استثمارية يتولد عنها معدلات عالية للعائد، والتي غالبا ما تكون ذات مخاطر عالية قد تهدد في النهاية مستقبل المصرف، وعليه فإن عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية يقلل من تكلفة الأموال.

ب-الحد من زيادة المنافسة بين المصارف:

إن دفع الفوائد على الودائع الجارية قد يؤدي إلى حالة تنافسية بين المصارف فترتفع بذلك معدلات الفائدة عليها أملا في الحصول على حصة مناسبة منها، وهذا يؤدي كذلك إلى زيادة تكلفة إدارة تلك الودائع مما يدفع بالمصارف إلى استثمار جزء من أموالها في مجالات أكثر مخاطرة، سعيا وراء تحقيق عائد يكفي لتمويل تلك التكاليف.

ج-الحد من ارتفاع الفوائد على القروض:

قد يؤدي السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية إلى زيادة الفوائد على القروض الممنوحة، والذي يترتب عليه انخفاض الطلب عليها، في حين أن عدم دفع الفوائد على تلك الودائع ينجم عنه تخفيض تكلفة الأموال.

د-الحد من هجرة الأموال من المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة:

تتمتع المصارف التي تمارس عليها في المدن الكبيرة ذات الأنشطة التجارية والاقتصادية المتنوعة بفرص أكبر مقارنة بعمل المصارف في المدن الصغيرة، وعليه فإذا سمح بدفع الفوائد على الودائع الجارية فإن المصارف في المدن الكبيرة تكون أكثر قدرة واستعداد لدفع فوائد عالية على تلك الودائع مقارنة مع

[2]- بن الشيخ توفيق ، مطبوعة حول محاضرات في: الاقتصاد المصرفي المعمق، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص ص. 23-24.

المصارف في المدن الصغيرة، وهذا يعني أن المدن الكبيرة سوف تصبح مناطق جذب لهذه الودائع، في حين تصبح المدن الصغيرة مناطق طرد لها مما يؤثر على التنمية الاقتصادية فيها.

2-إستراتيجية المنافسة غير السعرية:

هذه الإستراتيجية لا تقوم على دفع فوائد على الودائع إنما تستند على مستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة، وإن التباين الموجود بين المصارف في مستوى جودة الخدمات ونوعها وتكاليفها يزيد من نجاحها فالزبون يفضل التعامل مع المصارف ذات الخدمة الجيدة، ومن أهم الخدمات المصرفية التي يعتمد عليها المصرف في جذب المزيد من الودائع ما يأتي:[1]

أ -**تحصيل مستحقات المودعين:**

يعد نشاط تحصيل مستحقات المودعين من بين الأهداف المهمة التي يسعي الجهاز المصرفي إلى توسيعها وتطويرها، لأنها تعمل على تقليل تداول النقود بين الأفراد، فالمصرف يستطيع تحصيل هذه المستحقات دون الحاجة إلى استخدام النقود عن طريق إجراء المقاصة بينه وبين المصارف الأخرى، التي عليها التزامات تجاه زبون المصرف المعني.

ب-سداد المدفوعات نيابة عن الزبون:

كما تقدم المصارف خدمات مصرفية أخرى، وتتمثل في سداد قيمة الصكوك التي حررها المودع لصالح الغير وفي سداد بعض المطلوبات المستحقة عليه عندما يتقدم بها الدائنين دون الحاجة لتحرير صكوك، كقائمة الهاتف، وأقساط الإيجار، وبعض قوائم الشراء، إن قيام المصرف بهذه المهمة يجعل الزبون مطمئنا إلى أن المصرف سيقوم بسداد ما عليه من مستحقات في مواعيدها، مما يوفر عليه الكثير من الوقت والجهد الذي كان عليه أن يبذله إذا ما لجأ إلى طريق آخر للسداد، وهذا إلى جانب ما قد يتعرض له الزبون من غرامات تأخير إذا لم ينتبه لسداد الالتزامات في مواعيدها المحددة.

ج-استحداث أنواع جديدة من الودائع:

تسعى المصارف إلى استحداث أنواع جديدة من الودائع، وذلك في حدود تشريعات الدولة التي تعمل فيها فهناك مثلا: شهادات الإيداع التي يمكن تداولها وهي شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء، وعادة ما تكون القيمة الاسمية لتلك الشهادات الكبيرة، وأن معدل فائدتها وتاريخ استحقاقها يتحددان بواسطة المصرف دون الزبون، وهناك شهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها: وهي شهادات شخصية تصدر بمقتضى اتفاق بين المصرف والزبون يتحدد فيه معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق، ولا يجوز لحامل هذه الشهادات أقل من القيمة الاسمية للشهادات القابلة للتداول، إن المصارف التي ستحدث أنواع جديدة من

[1]- بن الشيخ توفيق ، مرجع سابق، ص ص. 23-25.

الودائع يعني أنها تمتلك القدرة على الابتكار والتطور، وهو مؤشر على كفاءة المصرف وهذا سيؤدي إلى زيادة إقبال المودعين عليها مقارنة بتك المصارف التي تمتلك القدرة على استحداث أنواع جديدة من الودائع.

د- سرعة أداء الخدمة:

سعت المصارف إلى استخدام أحدث أساليب والوسائل التقنية في عملها كاستخدام الحسابات الالكترونية وأنظمة التحويل الالكتروني، والتي كان لها دور كبير في تحسين مستوى الخدمة والتكلفة التي تنطوي عليها عملية التحصيل والصرف والإيداع، وعلى الرغم من أهمية التكنولوجيا الحديثة في عمل المصارف إلا أنها ليست الوسيلة الوحيدة لضمان سرعة أداء الخدمة، فهناك العنصر الإنساني والتي تعتمد بدورها على حسن اختيارهم وتدريسهم وإثارة دوافعهم نحو الأداء الجيد.

هـ-التسيير على الزبائن:

تستطيع المصارف التسيير على الزبائن من خلال عدد من الخدمات تقدم لهم، كاختيار المصرف وفروعه في مناطق مناسبة للزبائن، أو إنشاء آلات الصرف الذاتي، التي تعد أكثر الوحدات الالكترونية استخدامها في مجال الخدمة الصرفية، حيث ترتبط هذه الآلات بالحاسب الرئيسي للمصرف، بحيث يمكن استقبال بيانات الزبون بمجرد قيامه بإدخال بطاقة التشغيل، بحيث تقوم الآلة بعد ذلك بإعطاء استجابات فورية تتمثل في الخدمات المصرفية المطلوبة (كالسحب النقدي، والإيداع النقدي، وإيداع الصكوك وكشف الحساب، وبيان الأرصدة)، وتوزع هذه الآلات في مناطق عديدة ليسير عمل الزبون، حتى أن بعضها يطل على الطرق بحيث يمكن للزبون التوقف في مواجهة الآلة وإنهاء العملية التي جاء من أجلها دون أن يضطر للخروج من السيارة، لذلك يمكن اعتبار هذه الآلات بمثابة فروع مصرفية، نظرا لأنها تتواجد في أماكن جغرافية مختلفة، كما طبقت بعض المصارف نظام المصارف المنزلية وغيرها من الأساليب التي يكون الهدف الرئيسي منها هو تلبية حاجات الزبون بأسرع وقت ممكن وبأقل كلفة ممكنة.

و-خدمات تفضيلية للزبائن:

قد تعطي المصارف الأفضلية لزبائنها في العديد من الخدمات، كإعطائهم الأسبقية في الإقراض أو إقراضهم بمعدلات منخفضة، مع تقديم بعض التنازلات بشأن الرصيد المعوض وكذلك قد تقوم بتقديم خدمات دعائية لمودعيها.

خلاصة الفصل

تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية، حيث تقوم باستقطاب الودائع ومنح القروض، فالبنوك تقوم بعملية التحويل لمختلف النشاطات فهي محرك الأساسي لدواليب الاقتصاد القومي، وتسعى هذه البنوك إلى بناء وتكوين هيكل المجتمع ليقوم على الوعي المصرفي والادخاري وإدخال مختلف المتعاملين في أعمال المصرفية.

وتعتبر الودائع أهم مورد من موارد البنوك التجارية، حيث تفتح أمام هذه البنوك فرصا واسعة بإعادة توظيف الأموال الموجودة دون اللجوء إلى عمليات التمويل الخارجية، وبالإضافة إلى أن وجود الودائع يخدم الاقتصاد ككل فهي تشكل خزانا كبيرا من الموارد وتجنب عرقلة الاقتصاد وتفتح آفاق واسعة أمام البنوك وتتيح له فرصة تحقيق أهدافه فيما يتعلق بالأمان والسيولة والربحية وتساهم في تغطية العجز وخلق إمكانيات جديدة تسمح في التوسع في النشاط الاقتصادي.

الفصل الثاني
ماهية السيولة والربحية البنكية

تمهيد:

تسعى البنوك التجارية لتحقيق جملة من الأهداف، تتجلى الرئيسية منها في السيولة والربحية، حيث أن المشكلة التي تواجه أغلب هذه البنوك هي كيفية التوفيق بينهما، لدى فهي تسعى جاهدة من خلال نشاطها لخلق نوع من الموازنة بينهما والذي يتحقق بالاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة يسمح بتلبية متطلبات سحب المودعين الممكنة من جهة، ويسهم في توظيف لباقي في أنشطة استثمارية مدرة للأرباح، أما إذا كان العكس أي بمعنى الاحتفاظ بمستويات مرتفعة من السيولة مخافة عدم الوفاء بالتزامات السحب من قبل المودعين، فسيؤثر ذلك بشكل كبير على ربحية البنك خاصة في ظل عدم توفر البنوك على نسبة هامة من الملائمة المالية، نتيجة انخفاض رأس مالها فسنحاول في هذا الفصل دراسة العلاقة الموجودة بين السيولة والربحية ولتحقيق ذلك قسم الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: أساسيات حول السيولة البنكية؛
- المبحث الثاني: أساسيات حول الربحية البنكية؛
- المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء في البنوك التجارية وإدارتها.

المبحث الأول : أساسيات حول السيولة البنكية

سنتطرق في هذا المبحث إلى الحديث عن مفهوم السيولة البنكية في المطلب الأول وعناصر السيولة البنكية، وكذا أهدافها، والعوامل المؤثرة فيها في كل من المطلب الثاني والثالث، أما المطلب الرابع فيخص الحديث عن أسباب الحاجة إلى السيولة البنكية.

المطلب الأول : مفهوم السيولة البنكية

كون السيولة البنكية عنصر مهم للغاية في العمل البنكي، فقد خضعت لعدة دراسات بغية التعرف على مفهومها.

التعريف1:"هي قدرة المصرف على تحويل اعتماداته إلى نقد حاضر عند الطلب بمعنى أن العميل يستطيع أن يسحب نقدًا باستخدام ودائعه لدى المصرف في أي وقت يرغب فيه ".[1]

التعريف2:"تعني قدرة الموجودات للتحول إلى نقد بسرعة وبدون خسارة في القيمة وتتربع النقود على هرم السيولة لأنها سائلة بالكامل أي أنها وسيلة دفع مباشرة لتسديد الديون، ولإنفاق وتحافظ على قيمتها".[2]

التعريف3:"السيولة بشكل عام تعني القدرة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها".[3]

ومن خلال هذه التعاريف المختلفة للسيولة البنكية يمكن أن نستنتج مفهوم شامل للسيولة البنكية " السيولة البنكية هي قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل اي أًصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبأقل التكاليف حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان في شكل فروض وسلفيات لخدمة المجتمع".

المطلب الثاني : وظائف السيولة البنكية

إن السيولة لها عدة أدوار ووظائف: فهي تمكن من مواجهة سحب الودائع غير المستقرة وأيضًا مقابلة الطلبات غير المتوقعة السحب الواقعة تحت الطلب.

ويحدد حجم هذا النوع وفقًا للخبرة (الودائع تحت الطلب التي تقع تحت بند السحب الغير متوقع تساوي حجم الودائع تحت الطلب ناقص ذلك الجزء من الودائع تحت الطلب غير المستقر) ويعني هذا توافر قدر ملائم من السيولة لمواجهة هذا النوع بصفة خاصة وهي تعمل على مواجهة احتمال السحب من ودائع التوفير والودائع لأجل فقد يتم سحب من هذا النوع بدون مقدمات أو دلائل أو مؤشرات تعطى الإدارة فرصة لتدبير السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب وأخيرًا تمكن السيولة من تلبية طلبات السحب من المودعين لظروف استثنائية ويتوقف

[1]– عبد الله خالد أمين وإسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سابق، ص 97.

[2]– الجنابي هيل عجمي جميل ورمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار الوائل للنشر، عمان، 2009، ص. 96.

[3]– نعمات محمد مصطفى ، إدارة البنوك، دار الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص. 129.

حجم الرصيد النقدي الذي يخصص لمواجهة مثل هذه الظروف على مدى إمكانية البنك في تدبير موارد أخرى لمواجهة هذه السحوبات.[1]

المطلب الثالث: أهداف السيولة البنكية والعوامل المؤثرة فيها

أولا/ أهداف السيولة البنكية :

تتمثل أهداف السيولة فيما يلي:[2]

1- أن السيولة في البنوك تهدف إلى مواجهة تبرئة الذمم في تاريخ استحقاقها مما له الأثر الكبير في دعم ثقة المودعين والدائنين؛

2 تعتبر مؤشر ايجابي في الكثير من الأحيان إذا تمت إدارتها بشكل جيد لكل من الإدارة والمودعين وحتى البنوك المحلية؛

3 . تحمي الأصول من البيع الاضطراري عند الحاجة لأن ذلك يعرض البنك لمخاطر كبيرة على المدى الطويل؛

4 – التأكد من مقدرة البنك على الوفاء بالالتزامات؛

5 – تجنب البنك من اللجوء للبنوك الأخرى والبنك المركزي للإقراض بشروط قد تكون أحيانًا صعبة.

ثانيا/ العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية:

إن أهم العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية ما يلي:[3]

1- عمليات الإيداع والسحب على الودائع:

في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع، أي قلب الودائع إلى نقود قانونية لإنجاز المعاملات اليومية إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطيات المصرف التجاري لدى البنك المركزي، وبالتالي إلى تقليص سيولته، فإن عمليات الدفع أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية تعمل على تحسين سيولة المصرف التجاري.

2- معاملات الزبائن مع الخزينة العامة:

سيولة المصرف التجاري يمكن أن تتأثر من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة ودائنيه الزبائن بالنسبة للخزينة تتحقق في حالات عديدة أهمها:

أ- إن الزبائن يعملون في أجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضون من أموال لدى مصرف تجاري.

ب- استرداد مبالغ السندات الحكومية التي ابتاعها الزبائن في فترة سابقة.

---

[1]- سويلم محمد ، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1998، ص. 224.

[2]- الروبي ربيع محمود ، اقتصاديات النقود والمصارف، دار الحقوق، مصر، ص. 308.

[3]- بن الشيخ توفيق ، مرجع سابق، ص ص. 32-33.

ج – عقد صفقة توريد سلع وخدمات إلى الدولة.

وتتقلص سيولة المصرف التجاري عندما يقوم زبائنه بما يلي:

– تسديد الضرائب إلى الحكومة؛

– شراء الأوراق المالية الحكومية كحوالات الخزينة والسندات العامة الطويلة الأجل؛

– سحب الزبائن لجزء من ودائعهم وإيداعها لدى صندوق التوفير البريدية.

3– رصيد عمليات المقاصة بين المصارف:

تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي، مما يزيد من أرصدته النقدية، ويجب الملاحظة هنا أن عمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي تؤدي إلى إحداث تغير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون أن يصاحب ذلك أي تغير في إجمالي السيولة المصرفية، أما على مستوى المصرف التجاري الواحد فإن حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة، فالمصرف الذي يحقق رصيدًا دائنًا سيشهد تحسنًا في سيولته، وبالعكس.

4– موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف :

يمتلك البنك المركزي قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويد المصارف التجارية بالنقد المطلوب، فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة، فانه يعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة ويقلل قابليتها على منح القروض ورفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة.

5– رصيد رأس المال الممتلك :

يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة المصرف حيث كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة وكلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف، ومن ثم تحدد قدرته الاق تراضية وانخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجارية.

المطلب الرابع: أنواع السيولة المصرفية

تقسم السيولة إلى ثلاث أنواع هي:

الشكل(03): أنواع السيولة المصرفية

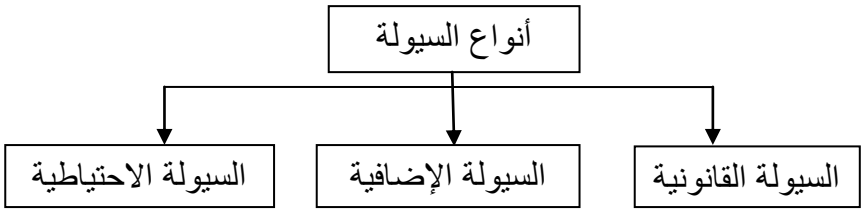

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على.

أولا/ السيولة القانونية:

تحرص الدولة على توفير عنصر الاطمئنان والثقة في البنوك عن طريق تدخل البنك المركزي، وفي هذا السبيل يفرض البنك المركزي نسبة قانونية للسيولة تلتزم بها البنوك التجارية وإلا تعرضت لعقوبات مالية إذا ما انخفضت تلك النسبة عما هو مقرر.

وتتكون هذه النسبة من مقادير الأموال التي يحجبها البنك التجاري عن الإقراض وتتضمن هذه الأموال ما يلي:[1]

1- احتياطي نقدي: وهو عبارة عن نسبة مئوية من الودائع والأرصدة المستحقة على البنك للبنوك المحلية والفروع والمراسلين بالخارج، وأية مبالغ تكون مستحقة الدفع بواسطة البنك بموجب شيكات أو حوالات أو إعتمادات ويودع هذا الاحتياط في البنك المركزي.

ثانيا/ السيولة الإضافية:

تحرص البنوك التجارية على توفير نسبة من السيولة أعلى من النسبة القانونية المفروضة عليه، وذلك بغرض تدعيم الثقة فيها واستغلال أية فرص جديدة للتوظيف تدر عليها عائدًا عاليًا وتبلغ نسبة السيولة الإضافية عند البنوك ما يقارب من 30 % في المتوسط.

ثالثا/ السيولة الاحتياطية:

وهي تمثل الأصول القابلة للرهن لدى البنك المركزي،حيث يقدم هذا البنك للبنوك التجارية تسهيلات مصرفية تحقق لها السيولة اللازمة عند الضرورة، وذلك نظير رهن أصولها كالكمبيالات الجيدة المخصومة أو الأوراق المالية الممتازة التي يحددها البنك أو بضائع مرهونة، وفي العادة تلجا البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك

[1]- ذيب سوزان سمير ، إدارة الائتمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص 40-41.

المركزي لمواجهة الظروف الموسمية كتمويل محصول للزراعة وهذا التمويل يقتضي توفر السيولة في وقت معين وتنتهي حاجة البنك إليها بانقضاء ذلك الوقت.

كذلك تحتاج البنوك إلى الاقتراض من البنك المركزي عندما تواجه طلبات سحب غير متوقعة لذلك فإن البنوك تحرص على اقتناء الأصول التي يقبلها البنك المركزي كرهن لتمثل سيولة احتياطية عندها وقت اللزوم.

المبحث الثاني: أساسيات حول الربحية البنكية

البنك التجاري هو منشأة تتعامل بالأموال أخذًا وعطاءا، وتحقق من وراء ذلك العمل ربحًا، من خلال تقديمها للخدمات البنكية والائتمان.

وهذا الربح يشمل عائد رأس المال، وهي فكرة غامضة بسبب طبيعة عمليات ووظائف البنوك التجارية ويحقق الربح عن طريق توزيع أصوله على مختلف أنواع الاستثمارات المربحة، ولذلك من الفائدة التي يتقاضاها على القروض التي يمنحها الأفراد ومن عائد استثماراته الأخرى.

ولذلك سنتعرض في مبحثنا هذا إلى: مفهوم الربحية ومصادرها وكذا أهميتها والعوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: مفهوم ربحية البنوك التجارية

إن الأرباح تشكل عنصر أساسي للتمويل الذاتي في البنوك ومعيار هام للإدارة السليمة، وقد اختلفت الربحية بين العديد من الاقتصاديين، وبالتالي فإننا سوف نقدم التعاريف التي قدمت من طرفهم.

التعريف1: هو زيادة الإرادات عن التكاليف، أو بعبارة أخرى مقدار الزيادة في الأصول عن الخصوم. [1]

التعريف2: هو ربحية البنوك التجارية هي ضرورة التوسع في التوظيف وتحقيق عائد مالي مجزي للمساهمين. [2]

التعريف3:هو الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية، وتتكون الإرادات الإجمالية نتيجة لعمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك، أما نفقات البنك، فتتمثل في نفقات إدارته وتشغيله والفوائد التي يدفعها على ودائع الأفراد لديه.[3]

مما سبق نستطيع القول أن "ربحية البنوك التجارية هي عبارة عن الإيرادات الإجمالية منقوص منها النفقات الكلية للبنك وهو مقدار الزيادة في هذا الفرق أي الفرق بين الأصول والخصوم".

[1]– إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في البنوك والنقود، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، 1976، ص. 67.

[2]– عوض الله زينب حسين ، اقتصاديات النقود والأموال، دار الجامعية، مصر، 1994، ص. 132.

[3]– العلواني زياد ، النقود والبنوك، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص. 139.

المطلب الثاني: مصادر وربحية البنوك التجارية

الربح هو صافي الدخل بعد دفع التكاليف اللازمة، وكلما زاد الدخل مع ثبات التكاليف أو زيادتها بمعدل أقل من معدل زيادة الدخل كلما زاد الربح، ويحصل البنك على زيادة في دخله كنتيجة لاحتفاظه بحجم أكبر من الأصول، فأصول البنك والتي تتكون أساسًا من وعود بالدفع في صورة قروض وسلفيات، تتم مقابل معدل يدفعه المقترض للبنك نتيجة استعماله للقروض.

وليست أصول البنك من القروض والسلفيات بالمصدر الوحيد لدخل البنك، فهناك أنواع أخرى من الأصول يمكنها أن تدر أيضًا دخلًا للبنك وهناك أصول لا يمكنها أن تدر دخلًا على الإطلاق، فاحتفاظ البنك بالنقدية في بالخزينة يمثل احتفاظه بأصول لا تدر أي دخل، كذلك فإن شراء البنك لأوراق مالية كأسهم وسندات يمثل احتفاظ البنك بأصول تدر ربحًا، وهكذا نرى أن أصول البنك تتدرج في قدرتها على تحقيق دخل للبنك، فهناك أنواع من الأصول يكون الدخل منها منعدم، وأنواع تدر دخلًا منخفضا وأنواع أخرى تدر دخلًا مرتفعًا. [1]

المطلب الثالث:أهداف الربحية البنكية وأهميتها

إن ما تسعى البنوك لتحقيقه هو الاستفادة القصوى من الأهداف والامتيازات التي ترتبط بالربحية البنكية وذلك لا يتأتى إلا من خلال التسيير الفعال وتهيئة الظروف الملائمة.

أولا / أهداف الربحية:

تسعى الربحية إلـى تحقيق:[2]

1- قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة؛

2- تأمين تشغيل وتطوير البنك عن طريق إنماء الموارد المتاحة؛

3- ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة.

عموما تتجلى أهمية الربحية أساسا في ضمان إشباع حاجات الملاك وكذا الدفع بالبنك نحو النمو والتقدم.

ثانيا/ أهميـة الربحية:

للأرباح في البنك التجاري منافع عديدة منها:[3]

1- الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطر التي يتعرض لها البنك حتى يستطيع البقاء في دنيا الأعمال فهناك

---

[1]- طه عاطف جابر ، تنظيم وإدارة البنوك، منهج وصفي تحليلي، الدار الجامعية، القاهرة، 2008، ص ص. 241- 242.

[2]- فرحات جمعة سعيد ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ لنشر والتوزيع، الرياض، 2000، ص. 59.

[3]- أبو زعيتر باسل جبر حسن ، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في المحاسبة والتمويل كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص. 85.

مخاطر كبيرة ومتعددة منها: مخاطر الائتمان، مخاطر السرقة والإفلاس ومخاطر سعر الفائدة... الخ؛

2- الأرباح ضرورية لملاك المشروع، حيث تزيد من قيمة ثرواتهم واستثماراتهم في المؤسسات البنكية والشركات ؛

3- الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل، وذلك على ثلاثة وجوه:

أ- إعادة استثمار الأرباح بصفة مستمرة وهو أحد وسائل التمويل الذاتي؛

ب- تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في البنك عند زيادة رأس ماله

ج- إعطاء المساهم عائد مقبول على رأسماله يزيد من ثقته في البنك الذي يساهم فيه؛

د- تقيس الأرباح المجهودات التي بذلت بصفة عامة، حيث يمكن القول بأنها مقياس لأداء الإدارة؛

هـ- تحقيق البنوك للأرباح يزيد من ثقة أصحاب الودائع بالبنك والمستثمرين المرتقبين؛

و- تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن البنك يسير في الاتجاه الصحيح.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في ربحية البنوك

تواجه البنوك التجارية في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها في هذه الربحية وتتنوع هذه العوامل بين عوامل داخلية وأخرى خارجية.[1]

أولا / العوامل الداخلية:

تتمثل العوامل المؤثرة في ربحية البنك في:

1- هيكل الودائع: تعطي الودائع للبنوك مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الاعتبار لعامل السيولة في سبيل تحقيق ربحية أكبر وفي الوقت نفسه، وتؤثر تكلفة الودائع أيضا في ربحية البنوك التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها البنك في سبيل حصوله على الأموال؛

2- توظيف الموارد: تواجه البنوك التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية، إذ بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الأصول تزداد ربحية البنوك التجارية،كما أن الدخل المتولد عنهما يعد المصدر الأساسي لإيرادات البنك خاصة الدخل المتولد من القروض، أما توظيفات البنك في الأصول الثابتة فيجب أن تكون محدودة، لأنها تعد من الأصول غير المدرة للدخل وكذلك الأمر بالنسبة إلى النقدية لديها؛

3- أرباح أو خسارة الأوراق المالية وأرباح أو خسارة القروض؛

4- عمر البنك وعدد موظفيه وعدد فروعه؛

5- حجم البنك وإدارته؛

[1]-علي محمود محمد، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية، دراسة حالة مصرف التجارية، دراسة حالة مصرف سوريا والمجر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد 30، العدد1، 2014، ص ص. 543-544.

6- السيولة.

ثانيًا/ العوامل الخارجة:

تتمثل العوامل الداخلية المؤثرة في ربحية البنك في:

1- معدل الفائدة: تزداد ربحية البنوك التجارية كلما زادت معدلات الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش معدل الفائدة، وتؤدي معدلات الفائدة دورًا فاعلًا في التأثير في استثمارات البنوك وان معظم إيرادات البنوك التجارية هي عبارة عن الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة؛

2- السياسة النقدية: تؤدي السياسة النقدية للبنوك المركزية في الدول دورًا بالغ الأهمية في التأثير على سياسة البنوك التجارية فيما يتعلق بإدارة أصولها وخصومها؛

3- التشريعات القانونية والضوابط البنكية والظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية الاجتماعية والوعي البنكي؛

4- المنافسة.

يمكن تلخيص العوامل المؤثرة في الربحية في الشكل التالي:

الشكل (04): العوامل المؤثرة في الربحية

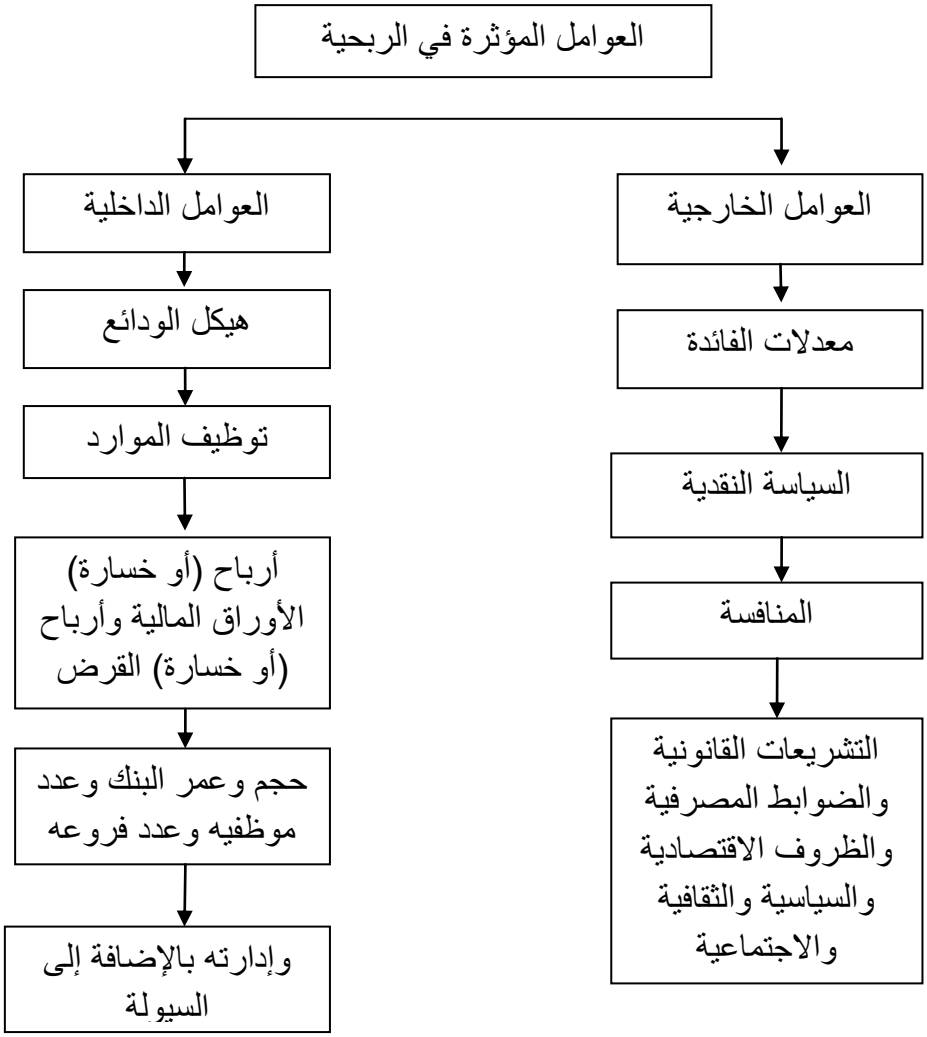

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على.

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء في البنوك التجارية وإدارتها

سنتطرق في هذا المبحث إلى نظريات السيولة البنكية وإدارتها في المطلب الأول ونسب مؤشرات السيولة البنكية والربحية في المطلب الثاني والثالث أما المطلب الرابع فسنتطرق إلى علاقة السيولة بالربحية.

المطلب الأول: نظريات السيولة البنكية وإدارتها

أولا/ نظريات السيولة البنكية:

إن سياسة أي مصرف من خلال إتباعه إستراتيجية معينة لاستثمار أمواله ينبغي وضع حدود قصوى لتواريخ استحقاق الأوراق المالية التي يقوم المصرف بالاستثمار فيها من خلال توافر الخبرات لديه والاتجاهات العامة لأسعار الفائدة، لهذا فإن تأثير الاتجاه العام لأسعار الفائدة على الحد الأقصى لتاريخ استحقاق الاستثمارات ينبغي التعرف على النظريات التالية وهي: [1]

1- نظرية تفضيل السيولة: وهذه النظرية تشير إلى أن المستثمرين يفضلون الاستثمار في الأوراق المالية التي يسهل تحويلها إلى نقدية وبدون خسائر، أي أنها أوراق مالية قصيرة الأجل على اعتبارها أنها قد تتعرض إلى مخاطر (Risks) محدودة وأما العائد الذي تحققه فهو منخفض، لذلك نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين العائد الذي تحققه وبين تاريخ الاستحقاق.

أما إذا كانت النية في تحقيق عوائد مرتفعة ينبغي توجيه أموال المصرف إلى استثمارات طويلة الأجل وبالعكس.

2- نظرية السوق المقسمة: وهذه النظرية تؤكد على انه لا توجد علاقة بين الأوراق المالية قصيرة الأجل والأوراق المالية طويلة الأجل فلكل نوع من هذه الأوراق سوق خاصة به، حيث يتحدد العائد من خلاله أي وفقًا لقانون العرض والطلب أي أنه لا توجد هناك علاقة بين العائد وبين تاريخ الاستحقاق على العكس من النظرية السابقة.

3- نظريات التوقعات: وتشير إلى أن العلاقة بين معدلات الفائدة وتواريخ الاستحقاق تتحدد من خلال توقعات المتعاملين في السوق، فإذا كانت هذه التوقعات تشير إلى ميل أسعار الفائدة إلى الثبات والاستقرار فيكون عندها العائد المتولد عن الاستثمارات طويلة الأجل لن يختلف عن مثيله للاستثمارات قصيرة الأجل.

أما إذا كانت توقعات المتعاملين تشير إلى أن هناك ارتفاع مضطرد في أسعار الفائدة فإن العلاقة بين تواريخ الاستحقاق والعوائد ستكون علاقة طردية، أما إذا كانت مختلفة فتكون على العكس من ذلك، أي أنه إذا كانت التوقعات تشير إلى انخفاض مضطرد في أسعار الفائدة، لذلك يمكن القول بأنه تفضيل السيولة تنسجم مع نظرية

[1]- الشمري صادق راشد ، إدارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية، 2014، ص ص. 469-470.

التوقع وذلك في الحالة التي يتوقع فيها المتعاملين في السوق ارتفاع مضطر في أسعار الفائدة كما اعتبرت نظرية تفضيل السيولة إحدى مشتقات نظرية التوقع.

وقد أكد الكثيرون بأن نظرية التوقع تعتبر أكثر واقعية من سابقتها لكن تم تأكيد بأن نظرية تفضيل السيولة هي الأكثر واقعية على أساس أن العلاقة الطردية بين العائد وبين تاريخ الاستحقاق هي علاقة منطقية حيث تكون الأوراق المالية طويلة الأجل أكثر تعرضا للمخاطر وبالمقابل فإن عائدها ينبغي أن يكون مرتفعا.

4- الاقتراض من البنك المركزي: طالما أن البنوك المركزية في معظم البلدان تعتبر هي الملاذ الأخير أو الملجأ الأخير أو المقرض الأخير للجهاز المصرفي، لذلك فإن أغلب المصارف تلجأ إليه في حالة الحاجة إلى السيولة أوفي أوقات الضيق الموسمي أو الأزمات الطارئة وتكون إما عن طريق عملية إعادة الخصم أو الاقتراض المباشر ومن خصائصها أنها اقتراض مؤقت حيث تقوم المصارف بتعديل أوضاعها وتجاوز الأزمة بالتسديد، مع العلم أن إدارة السيولة تعمل وفق آليات معينة وفي مقدمتها التنبؤ والتخطيط والمتابعة، لكون التنبؤ ينبغي أن يتضمن التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية والكشف مبكرا عن احتمال حدوث عجز أو فائض في الرصيد النقدي مما يسمح بإتحاد إجراءات مسبقة للمواجهة (وهو هدف السيولة).

ثانيا/ إدارة السيولة البنكية:

إن المقصود بالسيولة هو سهولة تحويل الأصل إلى نقد بأقصى سرعة وبدون خسائر تذكر، وهي تلك الإجراءات التي تجعل البنك دائما جاهزًا لمقابلة صافي التدفقات دون الحاجة إلى تصفية بعض الاستثمارات مع الإشارة إلى انه لا يمكن إدارة السيولة بمعزل عن إدارة الربحية أو أموال البنك، والسيولة بالنسبة للمصرف تعد عنصر أساسي في العمل المصرفي لأن الاحتفاظ بأموالها بدرجة سيولة عالية تأتي لغرض تلبية حركة السحوبات العادية والمفاجئة ولتلبية طلبات القروض بدون تأخير ولمواجهات الالتزامات المستحقة الأداء، ولذلك فان إدارة السيولة يجب أن تدار مع إدارة الربحية وإدارة أموال البنك بصورة شاملة، ولذلك فان المؤشرات المعيارية أو التشريعات التي تفرض حد أدنى من متطلبات السيولة وأحيانا تسمى نسبة السيولة القانونية تحدد حجم الأصول السائلة للمصارف وعادة تكون بحدود نسبة 10% من إجمالي الودائع، وكذلك ما يعرف بإدارة التدفقات النقدية الداخلية والخارجية مع تحقيق أرباح ممكنة في الوقت نفسه، وتتوقف السيولة على وجود سوق تباع فيه الأصول ومدى إمكانية استخدامه كضمان للحصول على القروض، وطبيعة الموجودات السائلة ومواعيد استحقاق أقساط القروض المقدمة من قبل البنك ولا يستطيع البنك تأجيل سحب الودائع لأموال المودعين لأن ذلك يؤثر على سمعته والعلاقة المستقبلية مع العملاء، مع العلم أن المقصود بالموجودات السائلة هي (المسكوكات وأوراق النقد والأرصدة لدى البنك المركزي وصافي الأرصدة الدائنة لدى البنوك المحلية والأجنبية في الخارج والسندات الحكومية بفترة اقل من سنة والكمبيالات التجارية). [1]

[1]- دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص. 159.

المطلب الثاني: نسب ومؤشرات السيولة البنكية

تعتمد المؤسسات المالية ومنها المصارف التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة مدى كفاءة السيولة النقدية فيها وهذا يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من سيولة نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية والسيولة تمثل سيفا ذو حدين فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الأقصى لها، أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن الحد المطلوب سوف يؤثر سلبا على ربحية المصرف في السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي ويحقق الضعف في كفاءة المصرف عن الوفاء بالالتزامات تجاه المودعين وكذالك عدم القدرة في تلبية طلبات الاقتراض المقدم له ومن أبرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقسيم إدارة السيولة النقدية في المصارف ما يلي: [1]

أولا/ نسبة الرصيد النقدي:

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق ولدى البنك المركزي ولدى المصارف الأخرى وأية أرصدة أخرى كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف وواجهة السند في مواعيدها المحددة ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية :

$$\text{نسبة السيولة القانوني} = \frac{\text{النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} X 100$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة) وتشير المعادلة أعلاه إلى انه لكما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت مقدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها أي أن هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي.

ثانيا/ نسبة الاحتياطي القانوني:

تحتفظ المصارف التجارية برصيد نقدي وبدون فائدة لدى البنك المركزي يطلق عليه الاحتياط القانوني ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من الودائع المصرفية وما في حكمها وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغير هذه النسبة تبعا لظروف البلد الاقتصادي والنقدي، لأنها تمثل إحدى أدواته المهمة في التأثير على حجم الائتمان، ويمكن حساب هذه النسبة رياضيا كما في المعادلة الآتية :

[1]– بن الشيخ توفيق ، مرجع سابق، ص ص. 37–38.

$$\text{نسبة الإحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} X100$$

توضح المعادلة أعلاه أنه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالالتزامات المالية

ثالثا/ نسبة السيولة القانونية:

تمثل هذه النسبة مقياسا لدى الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية (الأرصدة النقدية والشبه نقدية) على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف لذالك تعد هذه النسبة من أكثر النسب في السيولة الموضوعية واستخداما في مجال تقيين كفاءة إدارة السيولة ويمكن التعبير عنها رياضيا وفق معادلة الآتية :

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الإحتياطات الأولية} + \text{الإحتياطات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} X100$$

وتشير المعادلة أعلاه انه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت السيولة أي هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة.

رابعا/نسبة التوظيف:

وتستخرج نسبة التوظيف من قسيمة القروض والسلف إلى الودائع وما في حكمها وكما يلي :

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} X100$$

تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع لتلبية حاجيات الزبائن من القروض والسلف، و كلما ارتفعت هذه النسب دل على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديد وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاءة المصرف على الوفاء بالتزاماته اتجاه إي أنها تظهر انخفاض السيولة لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الغير نسبة التوظيف ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة.

المطلب الثالث: نسب الربحية

هي النسب التي تقيس ربحية البنك التي تعد ذات أهمية كبيرة نظرا للمخاطر التي يتعرض لها الهمل المصرفي ومن المعروف أن الهدف الرئيسي للبنك التجاري هو تعظيم ثروة الملاك وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة من بينها قدرة البنك على تحقيق الإرباح وعادة ما تقاس تلك القدرة بالمجموعة من النسب ويطلق عليها نسبة الربحية وهي كما يلي : [1]

أولا/ نسب العائد إلى إجمالي الأصول :

يقيس معدل العائدات إلى إجمالي الأصول ما يحصل عليه الأملاك من وراء لاستثماراتهم كإبداعات في النشاط البنك ويتم قياسه كما يلي :

$$\text{نسبة العائد الى إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ثانيا/ نسب العائد (صافي الربح إلى حق الملكية):

تبين لنا هذه النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر من أموال المالكين من الربح في البنك وأموال المالكين وهي عبارة عن رأس مال والاحتياطي وأرباح المحتجزة والمخصصات.

$$\text{نسبة العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي حق ملكية}}$$

ثالثا/ نسبة هامش الربح الصافي :

$$\text{نسبة العائد على إجمالي الإرادات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

رابعا/ معدل العائدات على العوائد :

يقيس إجمالي الودائع مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها باعتبارها من الأموال الإستراتجية المتاحة للتوظيف وهي من أكبر مصادر التوظيف في البنك ويتم قياسه من خلال:

[1]– دريذ كمال آل شنيب، مرجع سابق، ص ص. 109–110.

المطلب الرابع: التوفيق بين السيولة والربحية في البنك التجاري

اتضح لنا من العرض السابق أن التعارض بين السيولة والربحية لا يعني أن البنك عليه أن يختار هدفا منهما يضحي وبالثاني، وإنما التعارض ينشأ من التنامي في تحقيق أحد الهدفين وإهمال الآخر، أي التضحية ببعض الربح في سبيل الجميع بين الربح والسيولة ، ولحل هذا التعارض تطرقنا إلى الأساليب التي يستخدمها البنك التجاري في إدارة الأصول ثم تناول هيكل الأصول كنموذج للتوفيق بين الربحية والسيولة في البنك التجاري.

أولا / أساليب أدارة الأصول لحل مشكلة السيولة والربحية:

تهتم إدارة الأصول بالتوفيق بين هدفين متعارضين ومهما تحقيق أقصى معدل للربح والاحتفاظ بالسيولة تضمن قدرة البنك على مواجهة السحب.

ويقصد بالإدارة الأصول في البنوك التجارية: الكيفية التي يتم بها توزيع الموارد المالية المتاحة بين مختلف مجالات الاستثمار المتعددة، والبديلة وتعيين أولويات بنيها، مع تحديد أوزان مختلفة لكل نوع منها.

فإدارة البنك الأصول تعتمد على مدى توفر الاقتراض المربح وقليلة الخطر، وهناك العديد من الطرق والأساليب المختلفة التي يمكن لإدارة البنك التجاري استخدامها في اتخاذ قراراتها الاستثمارية ومن ثم إدارة أصولها بشكل فعال يمكنها مع التغلب على مشكلة التعارض بين السيولة والربحية وفيما يلي نتعرض إلى بعض الأساليب التي يمكن إتباعها في إدارة أصول البنك.[1]

1- الأسلوب التجميعي للأموال: تتمثل الفكرة الأساسية لهذا الأسلوب في تجميع الأموال من مختلف المصادر ودائع تحت الطلب، ودائع ادخار، رأس مال والاحتياطات والاقتراض من جهة أخرى، تم توظيف مختلف بنود الأصول ويمكن أن ينقسم هذا الأسلوب إلى مختلفين:[2]

أ -مدخل الأموال المشتركة.

ب- مدخل أولويات استخدام الموارد.

فالمدخل الأول يعني به أن كل موارد البنك واستخداماته مجتمعة، أي أن كل مورد على حده يعني جميع أوجه الاستخدام.

إما الثاني يتم بمقتضاه وضع جدول أولويات استخدام مرتبة ترتيبا تنازليا، بحيث يتم توفير احتياجات المجموعة الأولى ثم التالية وهكذا، ويتطلب هذا الأسلوب معرفة القيود الموضوعة على البنك مثل قيود السيولة

[1]- باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد المنصور وعبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ، 1987، ص. 96.

[2]- الروبي ربيع محمود ، اقتصاديات النقود البنوك، دار الحقوق، 1985، ص. 96.

العامة في احتياطات القانونية والأرباح المستهدفة وبالتالي فإن إدارة البنك توظف الأموال حسب الأولويات معينة ترضي القيود المختلفة، وتساعدها في حل مشكلة السيولة والربحية.[1]

الشكل رقم (05): الأسلوب التجميعي للأموال

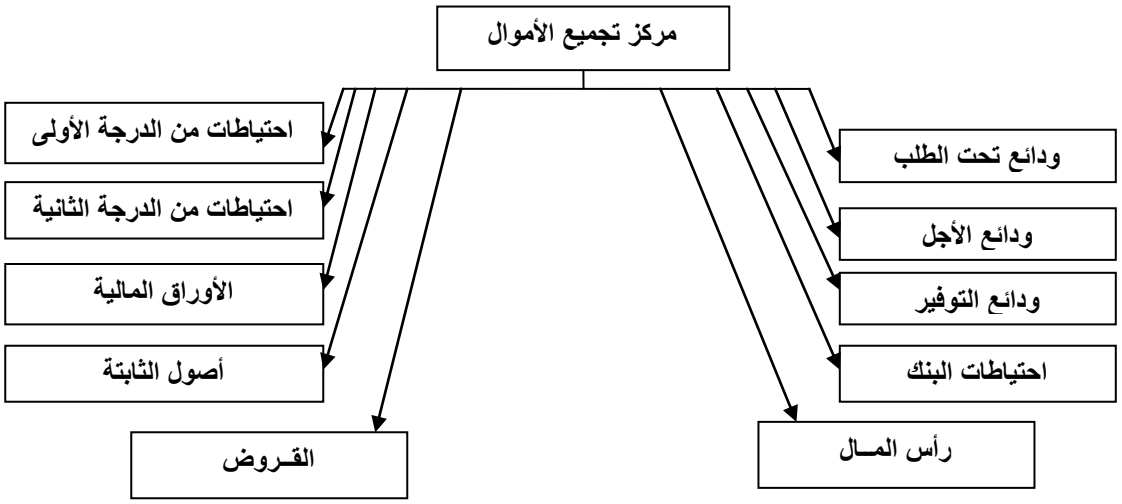

المصدر: صالح الأمين الأرباح، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكتب الوطنية بن غازي، 1991، ص.97.

فيما يلي نتعرض إلى توظيف البنك لا موالـه باستخدام هذا الأسلوب:

❖ **الاحتياطات من الدرجة الأولى:**

حسب هذا الأسلوب فإنه يعطي الأولوية في تخصيص الأموال إلى تكوين احتياطات من الدرجة الأولى لأنها المصدر الأول لسيولة البنك التي يحتاجها في أعماله اليومية، يتكون هذا النوع من النقدية في الصندوق وودائع البنك لدى المركز البنكي والبنوك التجارية الأخرى , وبالتالي البنك هنا يوفر السيولة التشغيلية والتي نعني بها توفير النقدية المتطلبة لمواجهة مسحوبات العملاء، من الودائع الجارية والودائع الأخرى وبقية متطلبات السيولة القانونية التي يفرضها البنك المركزي.[2]

❖ **الاحتياطات من الدرجة الثانية:**

أهم ما تتميز به الاحتياطات من الدرجة الثانية أنها تتحول إلى سيولة خلال فترة قصيرة دون التعرض إلى خسائر تذكر، وبالرغم من أنها تساهم في أرباح البنك إلا أنها دعامة الاحتياطات من الدرجة الأولى ومكملة لها، وتمثل هذه الاحتياطات محفوظة استثمارية مكونة من الأوراق المالية، وقروض قصيرة الأجل وذات شروط خاصة، ويتجدد هذا النوع من الاحتياطي بطريقة غير مباشرة وبواسطة العوامل والمتغيرات التي تؤثر في الودائع

[1]– الأرباح صالح الأمين ، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكتب الوطنية، بن غازي، 1991، ص. 96.

[2]– الروبي ربيع محمود ، مرجع سابق، ص. 314.

والقروض، والبنك الذي يحتاج اكبر من هذه الاحتياطات هو الذي يتميز بتذبذب في حجم ودائعه وتزايد في طلب الائتمان.[1]

❖ **محفظة القروض:**

تمثل القروض المرتبة الثالثة في تخصيص أموال البنك، ويقوم هذا الأخير يمنح القروض لعملائه، وفتح الاعتمادات وخصم الأوراق، وهي الأنشطة التي تحقق عائد كبير للبنك. .

❖ **استثمارات مالية طويلة الأجل :**

يوظف البنك الجزء المتبقي من أمواله بعد تلبية طلبات العملاء من القروض، في استثمارات تتميز بطول الأجل ويهدف البنك من خلال هذه الاستمارات إلى تحقيق العوائد، وعليه فإنه يأتي في المرتبة الأخيرة من أولويات البنك الاستثمارية.

2- أسلوب تخصيص الأموال حسب مصدرها:

يعتمد هذا الأسلوب في تخصيص أموال البنك، على مصدرها استنادا إلى إن السيولة التي يحتاجها البنك ترتبط بمصادر الأموال، فالودائع تحت الطلب تحتاج إلى احتياطات كبيرة، حيث أن كل دينار يودع كوديعة تحت الطلب يوجه إلى الاحتياطات من الدرجة الأولى والثانية وجزء صغير منها يوجه إلى الاستثمار في القروض،أما ودائع الادخار والودائع الزمنية تتطلب سيولة اقل، حيث أن جزءا كبيرا منها يوجه إلى القروض والاستثمارات المالية الأخرى، بالإضافة إلى الاحتياطات من الدرجة الأولى والاحتياطي من الدرجة الثانية، أما رأس المال والاحتياط، فإنه يتطلب سيولة اقل، لذلك تستخدم الأموال الناتجة عنه في تموين الأصول الثابتة كالآلات والعقارات والقروض طويلة الأجل وأوراق مالية درجة سيولتها منخفضة،وتمثل الميزة الأساسية لهذا الأسلوب في تخفيض الأصول السائلة وتوظيف أموال إضافية في القروض والاستثمارات المالية، وهذا ما يؤدي زيادة أرباح البنك ويفترض هذا الأسلوب أن مصادر الأخرى، وهذه الفرضية غير واقعية، حيث أننا نجد البنوك التجارية تعمل على جذب الودائع، كمان أي عميل يحاول الاقتراض من البنك الذي يتعامل معه (أي الذي به حسابه الجاري)، وبهذا فإن دخول ودائع جديدة يلزم على البنك تلبية بعض متطلبات الاقتراض للمودعين الجدد.[2]

[1]- الأرباح صالح الأمين ، مرجع سابق، ص. 98.

[2]- الروبي ربيع محمود ، مرجع سابق، ص. 315.

الشكل رقم (06): أسلوب تخصيص الأموال حسب مصدرها

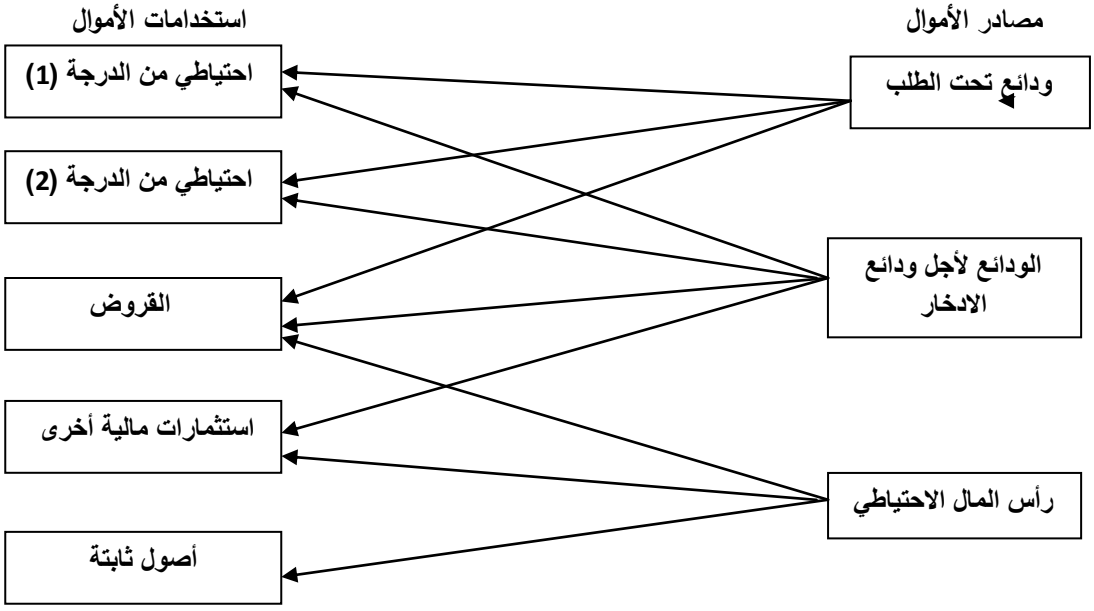

المصدر: صالح الأمين الأرباح، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكتب الوطنية بن غازي، 1991، ص. 101.

ثانيا / هيكل الأصول كنموذج للتوفيق بين السيولة والربحية

لقد وزعت أصول البنك على مجموعة من الاستخدامات يتسم بعضها بالسيولة المطلقة، ثم مجموعة أخرى تتميز بالسيولة بصفة رئيسة والربحية بصفة ثانوية، أما المجموعة الأخيرة من الأصول، فتميز بالربحية بصفة رئيسية وبالسيولة بصفة ثانوية، وبهذا تصنف أصول البنك التجاري تنازليا حسب درجة السيولة، أي تصاعديا لا حسب درجة الربحية وهي كما يلي:[1]

1- الأصول شديدة السيولة ضعيفة الربحية:

وهي الأصول غير النقدية لكنها تشبه النقود، حيث يمكن تحويلها بسرعة ودون خسارة إلى نقود، وهي تتمتع بسيولة كبيرة وبعائد قليل، حيث يعتمد عليها البنك في مواجهة السحب غير المتوقع من العملاء ومسحوبات الودائع الآجلة والودائع بإخطار، أما النقدية الزائدة فتوظف في مجال مربح قليلا.

أما مكونات الأصول شديدة السيولة ضعيفة الربحية فهي غير محددة بصورة دقيقة، إلا أننا نجد أن السندات واذونات الخزن تتميز بسيولة كبيرة، ثم نجد الأوراق التجارية المخصومة (من البنك المركزي) بالإضافة إلى الأوراق المالية قصيرة الأجل أو طويلة الأجل التي قرب موعد الوفاء بها، وكذلك القروض القابلة للاستدعاء.

[1]- الروبي ربيع محمود ، مرجع سابق، ص. 318.

2- أصول تامة السيولة عديمة الربحية:

تقتصر على الأصول النقدية التي تدر ربحا، وإنما الهدف منها توفير سيولة البنك، وهي تشمل النقود الموجودة بخزينة البنك، والموجودة بالفروع ولدى المراسلين، والنقود المودعة لدى البنك المركزي،الذهب والعملات الأجنبية، وكذالك الشيكات تحت التحصيل لحساب البنك وكما أن هذه الأصول لا تذر ربحا، ولذالك يحاول البنك أن لا يزيد حجمها عن اللازم.

3- الأصول ضعيفة السيولة شديدة الربحية:

في هذه الحالة يكون هدف البنك من الاستثمار فيها، هو تحقيق الربح ولا تحتل اعتبارات السيولة إلا المقام الثاني، وتتميز بنوع من المخاطرة، إذ أن معظم هده الأصول من نوع طويل الأجل، ومعنا هذا ضعف الإقبال على شرائها عندما يقرر البنك بيعها ويترتب على ذلك تضحية بجزء من الثمن، أي تحمل الخسارة وبدرجة مخاطرتها، تتعلق أيضا بطول أجلها، ومن أمثلة هذه الأصول : القروض والأوراق المالية طويلة الأجل الأسهم وسندات الشركات، وكذالك الأصول الثابتة وكل أنواع الائتمان طويل الأجل والذي لم تتوسع البنوك التجارية في التعامل فيه الأبعاد استقرار ونضوج الأسواق المالية وتزايد قيم البنوك المركزية بدور الملجأ الأخير للإقراض.[1]

[1]- مبارك محمود يونس وعبد المنعم ، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، ص. 137.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة العلاقة بين السيولة والربحية وتوصلنا بأنهما هدفان متعارضان،لكنهما متلازمان، بمعنى أن تحقيق إحداهما سيكون على حساب الآخر، فزيادة الربحية تتطلب الاستثمار في المزيد من الأموال والأصول والأقل سيولة وهذا يتعارض مع هذه السيولة وكذلك فإن الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد أو شبه يعني زيادة الأصول التي تحقق عوائد مرتفعة أو منخفضة، وهذا يتعارض مع هدف الربحية ومن هنا فإنه على الإدارة المالية في البنك خلق التوفيق بين السيولة والربحية.

الفصل الثالث

مساهمة إدارة الودائع في تحقيق الربحية والسيولة

دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بميلة

تمهيد:

جاء هذا الفصل للربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، وذالك بعد اختيار بنك الفلاحة الريفية الولاية ميلة للدراسة الميدانية.

ويتناول هذا الفصل مدخل شامل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وإبراز بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة كما يتناول وصفا مفصلا للمنهجية والإجراءات التي تمت في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها واعتمادها في تنفيض البحث، كما سيتم أيضا التطرق إلى وصف إفراد مجتمع الدراسة وعينها، وكذالك أداة الدراسة المستخدمة (الاستبيان) وطرق إعدادها ومحاورها وفحص مصداقيتها وثباتها، وأخيرا بيان الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل ومناقشة البيانات الدراسة وبيان دلالتها الإحصائية واختيار فدياتها من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ما أهمية البنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة؛

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة.

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أقدم البنوك أتجارية وأكبرها نشأة في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تتبعها الدولة من خلال هذا المبحث ستقوم بتقديم بطاقة تعريفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة

أولا/ نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة

إنشاء بنك ميلة سنة 1952 ميسمي بدار الفلاحة التي كانت تتكفل باقتراض الفلاحين وحل المشاكل المتعلقة بالقطاع ألفلاحي، وفي سنة 1966 ثم إنشاء البنك الوطني الجزائري الذي اتخذ بنك الفلاحة مقرا له وكان يتكفل بكافة العمليات المصرفية الفلاحة، الصناعية، والتجارية.

وفي 13 مارس 1982 وبمجيء المرسوم 82– 106 الذي تقرر بموجبة إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولعدم توفر مقرا له فإن البنك الوطني الجزائري يقوم بكل العمليات الخاصة بالقطاع ألفلاحي نيابة عنه إلى أن فتح هذا البنك وبعد انتقال البنك الوطني إلى مكان جديد، حل بنك بدر محله الذي كان في الأصل دار الفلاحة، وأصبح كلا البنكين يعملان بشكل مستقل.

قبل التقسيم الإداري للجزائر عام 1984 كانت ميلة تابعة لولاية قسنطينة وبموجب هذا التقسيم الإداري أصبحت ميلة ولاية، وأصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولولاية ميلة مستقبل عن المديرية الجهوية لقسنطينة بعدما كان اتساقا لهما من قبل، كما إن البنك تسعة وكالات موزعة على مستوى الولايات كالأتي: [1]

1 وكالة ميلة؛
2 وكالة فرجيوة؛
3 وكالة شلغوم العيد؛
4 وكالة القرارم قوقة؛
5 وكالة وادي العثمانية؛
6 وكالة التلاغمة؛
7 وكالة تاجنانت؛
8 وكالة واد النجاء؛
9 وكالة الرواشد.

[1]– معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

ثانيا/ مراحـل تطـور بنـك الفلاحـة والتنميـة الريفيـة

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمرحلة عديدة في تطويره، نوجزها في ما يلي :

أولا / المرحلـة الأولـى 1982 – 1990:

خلال هذه الفترة كان الهدف المنشود فرض الوجود ضمن العالم الريفي وذالك يفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصيغة الفلاحية، وبمرور الزمن أكتسب البنك سمعة كفاءة عالمية في ميدان تحويل القطاع الزراعي، قطاع صناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحة، وهذا الاختصاص كان منصوص عليه في أطار المخطط حيث كان كل بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العمة.

ثانيا/ المرحلة الثانية 1991 – 1999:

بموجب صدور القانون 90 / 10 الذي ينص على نهاية تخصص البنوك وسع بنك الفلاحة والتنمية الريفية افقه في مجلات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة الحجم بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة , في المجال التقني كانت هذه المرحلة بداية إدخال تكنولوجيا الإعلام الآتي، ويمكن ذكر أهم المستجدات خلال المرحلة في:

– سنة 1991: تطبيق نظام (SWIFT) لتطبيق عمليات التجارة الدولية.

– سنة 1992: وضع برمجيات (CYBU) مع فروعه المختلفة لقام بالعمليات البنكية،كما تم في نفس السنة إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات التجارية الالكترونية، كما تم في ذلك إدخال مخطط جديد للحسابات على مستوى الوكالات.

– سنة 1993: إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.

– سنة 1994: تشغيل بطاقة التسديد واسحب (BADR).

– سنة 1996: إدخال عملية الفحص السلكي (télétraitement) خدمة تسمح بفحص وإنجاز مختلف العمليات المصرفية عن بعد في وقت سريع وحقيقي، خاصة بعد إدخال تقنية جديدة والتي إلى إرسال الشبكات بالصور في أقل وقت ممكن.

– سنة 1998: تشغيل بطاقة السحب بين البنوك (CIB)

ثالثا / المرحلـة الثالثـة 2000 – 2009: – سنة 2000: تميزت هذه المرحلة بموجب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لشعب نفس جديد في مجال الاستثمارات المنتجة وجعل نشاطاتها ومستوى مرددتها سيساير قواعد اقتصاد السوق، وبذلك رفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية مستوى إعاناته للقطاع ألفلاحي وفروعه المختلفة.

– سنة 2001: إدخال مخطط جديد للحسابات على مستوى المحاسب.

– سنة 2003: إدخال نظام (SYRAT) وهو نظام تغطية الأرصدة عن طريق الفحص السلكي دون اللجوء إلى النقل المادي للقيم مما يسمح بتقليص فترات تغطية الصكوك والأوراق التجارية.

– سنة 2004: تعميق استخدام الشبابيك الآية الأوراق النقدية المرتبطة بطاقات الدفع التي تشرف عليها شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك " STIM " خاصة في المناطق ذات الكثافة السكنية.

– سنة 2006: تم إدخال المقايضة الالكترونية.

– سنة 2009: تعميق الشبكة المصرية (OCA) في البنك سعيا فيه لتقديم أفضل الخدمات مثل اقتناء أجهزة الصرف الآلي.

المطلب الثاني: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وموارده

أولا/ تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته إلى الدولة، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تتبناها الدولة بعد هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقيته، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي وترقيته، ولقد أوكلت له أيضا مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الصناعي، الري، الصيد البحرين، الحرف التقليدية في الأرياف.

تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال 22 مليار دينار مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد الوطني والقرض في 14 أفريل 1990 الذي منح استقلالية اكبر للبنوك والغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه فكبنك تجاري والمتمثل في منح القروض وتشجيع عمليات الادخار، أما حاليا فيقدر رأس ماله في حوالي 33 مليار دينار موزع على 3300 سهم بقيمة اسمية قدرها مليون دينار للسهم مكتتبة كلها من طرف الدولة، ولقد ورث من البنك المركزي الجزائري 18 مديرية 140 وكالة، وأصبح يحتضن 290 وكالة و 37 مديرية، وشغل حوالي 7000 عامل مابين إطار وموظف.

ثانيا/ موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سوف نتناول من خلال هذا العنوان الموارد الداخلي ة والموارد الخارجية للبنك:

1- الموارد الداخلية:

أ - **الأموال الخاصة:** يضم رأس مال بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموع الأسهم العادية التي تمتلكها الدولة كليا (الخزينة العمومية)، بالإضافة إلى الاحتياطات المكونة من الأرباح الغير موزعة والمئونات المخصصة لمواجهة مخاطر معينة، والتي نفصله فيما يلي:

- **مخصصات الأخطار والأعباء:** يسجل في هذا الحساب كافة المؤونات المخصصة لمواجهة بعض الأخطار والأعباء المحتملة التي يمكن أن يتحملها البنك:

- **ديون تابعة:** ويمل هذا لبنك كافة الديون المالية طويلة الأجل (قروض وسندات)، والتي يسمح بنك الجزائر بإضافتها إلى رأس المال لتقوية رأس مال البنك.
- **رأس المال المدفوع:** ويضم مجموع الأسهم العادية المحررة والمدفوعة بالعامل.
- **الاحتياطات:** وهي مخصصات مالية يكونها البنك سنويا من النتيجة الصافية (إذا كانت أرباح بطبيعة الحال)، وتتضمن الاحتياطات الإجبارية التي يفرضها البنك المركزي والاحتياطات التعاقدية المنصوص عليا في القانون الأساسي للبنك، بالإضافة إلى الاحتياطات النظامية وهي مخصصات يسمح بتكوينها للاستفادة من امتيازات جنائية طبقا للأحكام القانونية والتشريعية المعمول بها، ومن أمثلتها الاهتلاكات المرخص بها من طرف إدارة الضرائب.
- **فروق إعادة التقدير** : يسجل في هذا الحساب كافة المفروقات الناجمة عن عادة تقييم بعض عناصر أصول في الميزانية والاهتلاكات الموافقة لها بقرار من السلطات العمومية.
- **أرباح غير موزعة:** يشمل هذا البند الأرباح الغير موزعة والمتراكمة خلال السنوات السابقة، والتي لن يتخذ قرار بتوزيعها.

2- الموارد الخارجية:

بالنظر إلى ميزانية البنك يمكن تقسيم الموارد الخارجية للبنك إلى خمس مجموعات هي:

أ - **ودائع تحت الطلب** : وهي الودائع الجارية وهذا النوع من الودائع لا يمنح عليه البنك أي شكل من أشكال الفوائد، بل ويقتطع البنك سنويا من رصيد هذه الودائع مصاريف تسيير ومسك الحسابات، ويشمل هذا النوع من الودائع ما يلي:

- **حسابات الصكوك :** ويفتح هذا النوع من الحسابات العملاء والموظفين، والحرفيين والجمعيات (التي لا تهدف إلى تحقيق الربح)، وكافة الأشخاص الطبيعيين الذين يتلقون أجور ومرتبات، وهذ ا النوع من الحسابات يمكن أن يكون مدينا (حالة السحب على المكشوف).
- **حسابات جارية :** تفتح هذه الحسابات الذين يمارسون أعمال تجارية مثل: التجار، المقاولين، صناعيين، وكل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين التي تمارس عملا تجاريا، وهذا النوع من الحسابات تمكن أن يكون مدينا(حالة السحب على المكشوف).
- **حسابات خاصة :** وتتمثل هذه الحسابات في كل من الحسابات المفتوحة بالعملة الصعبة للأشخاص الطبيعيين الغير المقيمين بالجزائر، وكذلك الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص الطبيعيين المقيمين في الجزائر، وكذلك حسابات العملة الصعبة للأشخاص المعنويين، وقد تم إدراج هذه الودائع ضمن حسابات خاصة فقط لأنها بالعملة الصعبة.

ب – **ودائـع لأجل :** وهي ودائع مدرة للفوائد وذات طابع تعاقدي بين المودع والبنك، يلتزم بموجبها المودع بعدم السحب الكلي أو الجزئي للوديعة قبل آجال استحقاقها، وبموجب ذلك يتم تحرير عقد الوديعة من ثلاث نسخ (نسخة للمودع، ونسخة لمصلحة المحفظة المالية، ونسخة لمصلحة المحاسبة).

ج – **ودائع التوفير:** يمنح هذا النوع من الحسابات للأشخاص الطبيعيين فقط، حيث يعطي الحق.

المطلب الثالث: أهـداف ومهـام بنـك الفلاحـة والتنميـة الريفيـة

فيما يلي يتم إيضاح أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أولا/ أهداف بنـك الفلاحـة والتنميـة الريفيـة :

بنك الفلاحة والتنمية الريفية من وراء نشاطاته في القطاع المصرفي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة يمكن إيجازها في النقاط التالية: [1]

- تنويع وتوزيع سجلات البنك كموسطة مصرفية شاملة؛
- تحسين العلاقات مع العملاء؛
- الحصول على أكبر حصة من السوق؛
- تطوير العمل المصرفي قصد مردودية أكبر.

[1]– وثيقة داخلية بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك تنظيمات وهياكل داخلية ، ووسائل تقنية حديثة بلجوئه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي ، كما بدل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك.

ثانيا/ مهام بنك الفلاحة والتنمية والريفية:

تماشيا مع القوانين والقواعد السارية المفعول في مجال النشاط المعرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها؛
- إنشاء خدمات مصرفية جديدة، مع تطوير الخدمات القائمة؛
- تطوير شبكة ومعاملاته القديمة باستخدام بطاقة القرض؛
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار؛
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من دوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المعرفي.

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

فيما يلي نظهر الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

الشكل رقم(07): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة

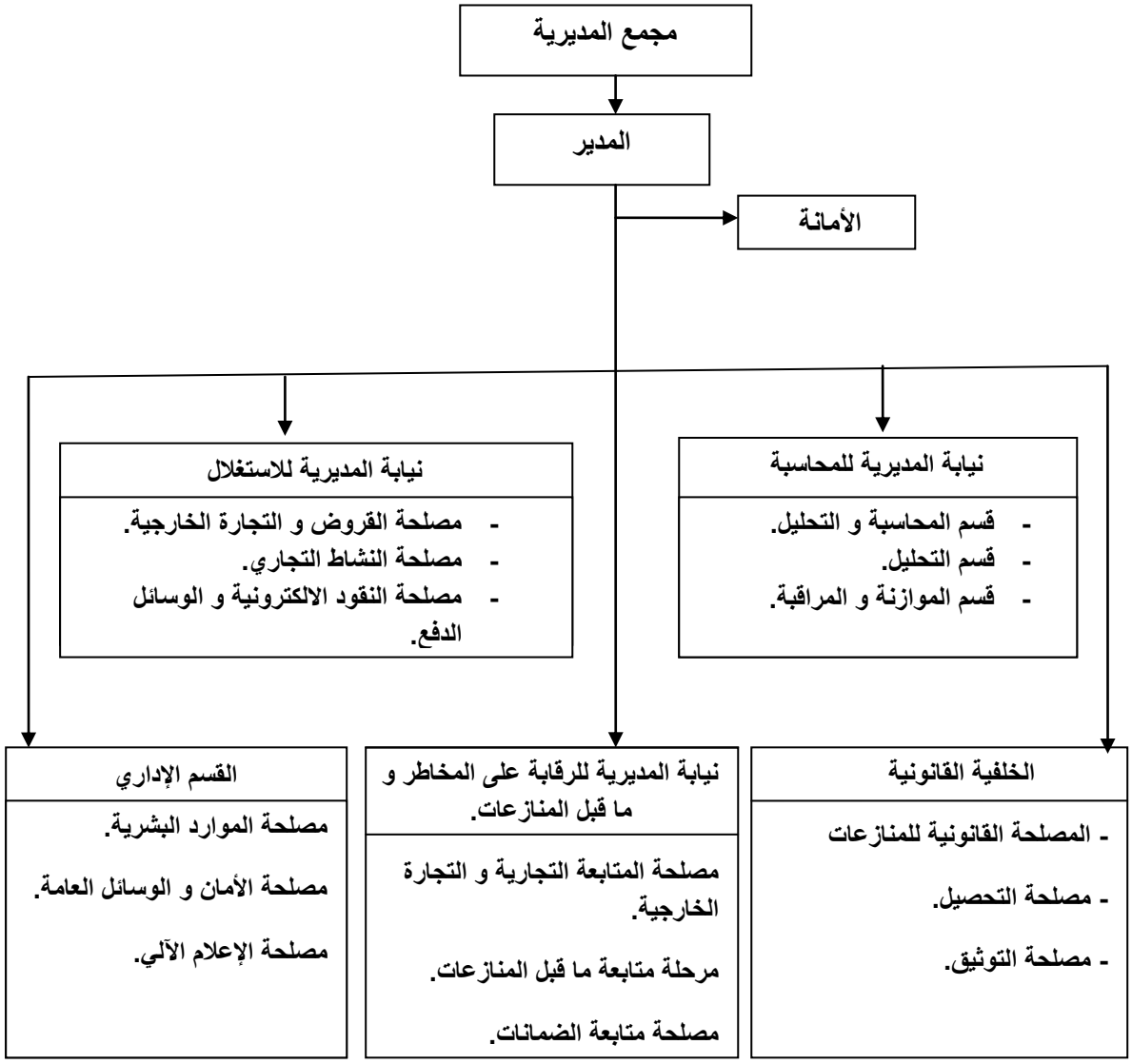

المصدر: وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة

تشمل منهجية الدراسة على تحديد نموذج ومجتمع الدراسة، واختيار حجم العينة، والتعريف بأداة جمع البيانات، والأدوات الإحصائية المستعملة في تحليل البيانات.

المطلب الأول: نموذج الدراسة

وفقا لما تم توضيحه في إشكالية الدراسة وأهدافها، تقوم هذه الدراسة على أساس تحديد دور إدارة الودائع في التوفيق بين هدفي الربحية والسيولة في البنوك التجارية، أي أن الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة فرضيتها وتحقيق أهدافها سوف يتم بالاعتماد على الانحدار الخطي البسيط، وذلك بالاعتماد على البيانات المجمعة،حيث تم الاعتماد على النموذج الأتي لفحص العلاقة بين الأبعاد المختلفة للدراسة :

الشكل رقم(08): نموذج الدراسة

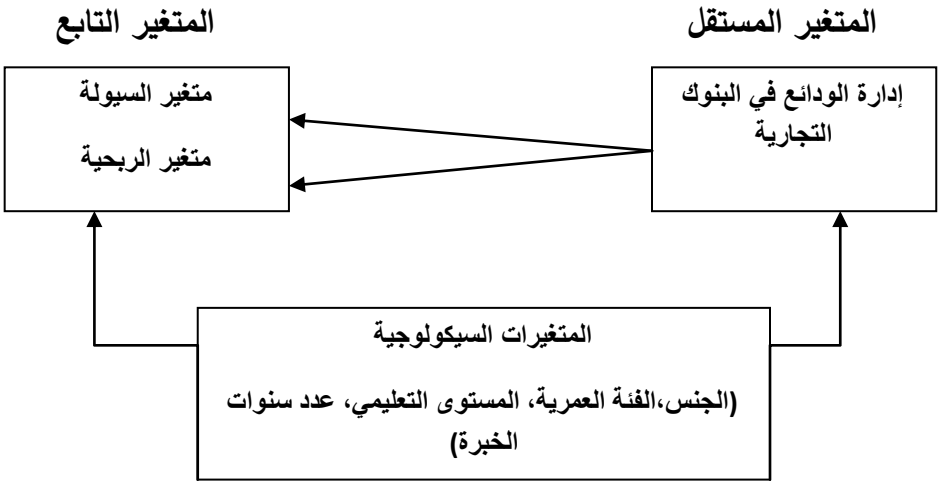

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثاني: تحديد مجتمع وعينة الدراسة

للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة اعتمدنا تقديم استبيان خاص بالموضوع لجمع المعلومات حيث قمنا بدراسة تحليل مختلف المعلومات التي تم الوصول إليها من اجل دراسة العلاقة بين إدارة الودائع والتوفيق بين هدفي السيولة والربحية.

أولا/ مجتمع الدراسة:

يعني مجتمع الدراسة جميع الأفراد أو الأشخاص الدين يشكلون موضوع البحث وهو يعتبر المكان الطبيعي لوجود الظاهرة أو المشكلة البحثية التي تدرس فيه المشكلة وتجمع من خلال بيانات ومعلومات لها، ويسعى الباحث إلى أن يعمم عليها النتائج.[1]

ثانيا/عينة الدراسة:

وتعني طريقة جمع البيانات والمعلومات وحالات محددة يتم اختيارها بأسلوب معين من جميع عناصر مفردات ومجتمع الدراسة، بما يخدم ويتناسب ويعمل على تحقيق هذه الدراسة.[2]

كما تعتبر العينة في البحث العلمي دعامة أساسية ومصدر استقصاء المعلومات وجمع المعطيات من الواقع، ويمكن تعريف العينة بأنها عبارة عن مجمعة جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة معينة، وجراء الدراسة عليها ومن استخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة الأصلي.[3]

ويتكون مجتمع الدراسة من 30موظف على مستوى ثلاث وكالات (وكالة ميلة، وكالة القرارم قوقة، وكالة رجاص)، فقد اعتمدا على أسلوب العينة العشوائية البسيطة حيث وزعنا الاستمارات على موظفي الوكالات الثلاث في مواقع عملهم الخاصة.

ثالثا/ وصف عينة الدراسة:

بعد تفريغ البيانات وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS) قمنا بحساب المتغيرات الشخصية والوظيفية للعين المبحوثة كما هوا موضح في الجدول التالي:

[1]– وائل عبد الحفيظ، العولمة وأساليب البحث العلمي، المكتبة الوطنية، الأردن،1997، ص.91.

[2]– ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد عنيم، أساليب البحث العلمي،الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص. 150.

[3]– أوسرير منور بوعافية ورشيد ، أسس منهجية البحث العلمي في العلوم الاقتصادية وإدارة أعمال،مكتبة الشركة الجزائرية بوداود للنشر والتوزيع،2011، ص. 66.

جدول رقم (01): مواصفات عينة الدراسة

الرقم	المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
01	الجنس	ذكر	16	53.3
		أنثى	14	46.7
02	الفئة العمرية	اقل من 30 سنة	5	16.7
		من 30سنة إلى اقل من 40 سنة	14	46.7
		من 40 سنة إلى اقل من 50 سنة	9	30
		50سنة فأكثر	2	6.7
03	المستوى العلمي	ليسانس	16	63.3
		دكتوراه	0	0
		ماجستير	2	6.7
		مستوى آخر	9	30
04	عدد سنوات الخبرة	اقل من 5سنوات	5	16.7
		من 5سنوات إلى اقل من 10 سنوات	4	13.3
		من 10سنوات إلى اقل من 15 سنة	11	36.7
		15سنة فما فوق	10	33.3

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS.

التعليق:

من نتائج الجدول نلاحظ انه هناك تقارب في نسبة أفراد العينة من حيث الجنس مع تفوق طفيف لصالح الذكور بنسبة 53.3 %، وقد يرجع السبب في ذلك لعدم وجود التفرقة بين الذكور والإناث في عملية التوظيف،أما فيما يخص الفئة العمرية نلاحظ ا هناك اختلاف في النسب المئوية بين أعمار أفراد العينة،حيث احتلت العمرية من 30سنة إلى اقل من 40 سنة المرتبة الأولى، وقد بلغت 46.7%، بينما الفئة من 40 سنة

إلى اقل من 50 سنة احتلت المرتبة الثانية وقد بلغت النسبة 30%، واحتلت الفئة اقل من 30 سنة المرتبة الثالثة حيث بلغت نسبتها 16.7%، بينما احتلت المرتبة الرابعة فئة 50 سنة فأكثر بنسبة 6.7%،ويدل ارتفاع النسبة المئوية في الفئة الثانية من 30 سنة إلى اقل من 40 سنة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية محل الدراسة من الفئة الشبابية، أما بالنسبة للمستوى العلمي مرتفع ومتنوع مع غلبة أصحاب شهادة ليسانس بنسبة 63.3% باعتبار أن أغلبية أفراد العينة جامعيين، أما بالنسبة لعدد سنوات الخبرة وهم متوسطي الخبرة حيث بلغت نسبة من يمتلكون خبرة تتراوح من 10 إلى اقل من 15 سنة المرتبة الأولى بنسبة 36.7%.

المطلب الثالث: أداة الاستبيان

اعتمدت الاستمارة كأداة رئيسية في جمع البيانات وقد تم تطويرها في تحقيق أهداف الدراسة من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وعلى طرق التحليل والنتائج التي تم الوصول إليها مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الواجب توفرها بالمنظمة محل الدراسة، وبهذا الصدد تم تصميم الاستبيان على نحو يتلاءم مع عينة الدراسة واعتمدنا في بنائها على مراعاة تشخيص وقياس المتغيرات الرئيسية للدراسة بالاستناد على الجانب النظري.

وقد تم الأخذ بعين الاعتبار في تصميم الاستمارة على أمرين أساسيين :

1- البساطة والسهولة، وذلك من خلال صياغة عبارات سهلة ومركبة، مع اعتماد أسلوب الأسئلة المغلقة في صياغة اغلب الأسئلة لتسهيل مهمة المبحوثين قدر الإمكان.

2- قدرة الاستمارة على تشخيص وقياس كفاءة إدارة الودائع في تحقيق بين المتغيرين التابعين السيولة والربحية.

وقد تكونت الاستمارة من البيانات الشخصية والوظيفية، ومتغيرات الدراسة.

- البيانات الشخصية والوظيفية:

وتشمل (04) أسئلة متعلقة بالمتغيرات الشخصية لأفراد العينة والمتمثلة في الجنس، الفئة العمرية، المستوى العلمي، وعدد سنوات الخبرة.

1- متغيرات الدراسة:

وهي تنقسم إلى ثلاث متغيرات:

- متغير الودائع؛
- متغير السيولة؛
- متغير الربحية.

أ - متغير الودائع: ويتكون من (08) عبارات تتعلق بإجابات أفراد العينة حول ودائع ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.

ب – متغير السيولة: ويتكون من (08) عبارات تتعلق بإجابات أفراد العينة حول السيولة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.

ج – متغير الربحية: ويتكون من (08) عبارات تتعلق بإجابات أفراد العينة حول الربحية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.

المطلب الرابع:الأساليب الإحصائية المعتمدة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات المجمعة من عينة الدراسة، تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية والذي يرمز له بالرمز spss21، وهو برنامج يحتوي على مجموعة كبيرة من الاختبارات الإحصائية التي تندرج ضمن الإحصاء الوصفي مثل التكرارات، المتوسطات والانحرافات المعيارية...الخ. وضمن الإحصاء الاستدلالي مثل معاملات الارتباط، التباين الأحادي...الخ.

وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في هذه الدراسة.

أولا/ الأساليب الإحصائية:

1- **معامل الثبات الفا كرونباخ:** لاختبار مدى صلاحية أداة جمع البيانات لقياس متغيرات الدراسة.

2- **التكرارات والنسب المئوية:** بهدف تحديد مؤشرات القياس المعتمدة في الدراسة وتحليل خصائص عينات الدراسة.

3- **اختبار كولومجروف . سمرنوف:** للتأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

4- **المتوسط الحسابي :** هومجموعة من البيانات لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارات متغيرات الدراسة، ويتم حسابه وفق المعادلة الإحصائية التالية:

$$\overline{X} = \frac{\sum nixi}{N}$$

5- الانحراف المعياري : لمعرفة مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من محاورها عن متوسطها الحسابي، ولكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما دل ذلك على تركز وانخفاض تشتت استجابات أفراد عينة الدراسة، وكلما كان الانحراف اقل من الواحد صحيح كلما قل التشتت بين استجابات أفراد عينة الدراسة، والعكس صحيح في حالة إذا كانت قيمة الانحراف تساوي أوتفوق الواحد صحيح، ويحب الانحراف المعياري المرجح بالعلاقة الإحصائية التالية:

$$\delta = \sqrt{\frac{\sum ni(xi - \bar{x})}{N}}^{2}$$

6- معامل الارتباط البسيط لكارل بيرسون: لتوضيح طبيعة وقوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة محل الدراسة.

7- الانحدار البسيط : لمعرفة كيف يؤثر المتغير المستقل المتمثل في الودائع والمتغير التابع المتمثل في السيولة والربحية.

8- الانحدار المتعدد: هو عبارة عن إيجاد معادلة رياضية تعبر عن العلاقة بين متغيرين، وتستعمل لتقدير قيم سابقة وللتنبؤ بالقيم المستقبلية، وهو عبارة أيضا عن انحدار للمتغير التابع y على العديد من المتغيرات المستقبلية.

$$y= a+BX$$

9- معامل فيشرF: هوطريقة لاختبار معنوية الفرق بين المتوسطات لعدة عينات بمقارنة واحدة،ويعرف أيضا بطريقة تؤدي لتقسيم الاختلافات الكلية لمجموعة من المشاهدات التجريبية لعدة أجزاء للتعرف على مصدر الاختلاف بينها ولدى فالهدف هنا فحص التباين المجتمع لمعرفة مدى تساوي متوسطات المجتمع.

10- اختبار (TEST): تم استخدام اختبار TEST من اجل اختبار الفرضيات : يتم تحديد مقياس إجابات الاستبيان بلستخدام مقياس ليكيرت ذي خمس درجات لقياس أراء أفراد عينة الدراسة بشان الأسئلة التي تضمنها الاستبيان تم تحديد مجالات الإجابة على الأسئلة وأوزان الإجابات على النحو التالي:

جدول رقم(02): يوضح مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان ووزانه

غير موافق إطلاقا	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبتين.

بعد ذلك يتم تحديد حساب المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ثم تحديد الاتجاه حسب قيم المتوسط كما يلي:

حساب المتوسط الحسابي

حدود الفئات : ويتم ذلك عن طريق حساب المدى

المدى = القيمة الكبيرة – القيمة الصغرى

طول الفئة: المدى / عدد التكرارات 0.8 = 5/4

نضيف النتيجة 0.8 بالتدريج إلى الفئات إبتداءا من الفئة الأولى وتكون كالتالي:

الجدول (03): يحدد مجالات الاتجاه حسب البرنامج الخماسي ليكارت

فئة المتوسط الحسابي المرجح	تقييم ليكارت الخماسي	درجة التقدير في الدراسة
[1 . 1.8]	موافقة ضعيفة جدا	منخفض جدا
[1.8 . 2.6]	موافقة ضعيفة	منخفض
[2.6. 3.4]	موافقة متوسطة	متوسط
[3.4 . 4.2]	موافقة عالية	مرتفع
[4.2 . 5]	موافقة عالية جدا	مرتفع جدا

المصدر: بودرجة رمزي، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية وانعكاساتها على صورة المؤسسة من وجهة نظر المستهلك، دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية،أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم التجارية،جامعة البليدة،2016، ص. 448.

ثانيا/ صدق وثبات أداة الدراسة

للتأكد من صدق الاستمارة تم عرضها على أربع محكمين من دوي الاختصاص وهم أساتذة بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف (الملحق رقم02) لإبداء رأيهم في مدى دقة ووضوح العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة وقد تم إجراء أهم التعديلات بناءا على أرائهم وملاحظاتهم، ولقد استجبنا لآراء الأساتذة المحكمين في التوجيهات والملاحظات التي أبدوها لنا، ولقد قمنا بإجراء التعديلات في العبارات ومحاور الاستبيان، وبعد إجراء التعديلات تم التوصل إلى الاستمارة في صورتها النهائية كما هو موضح في (الملحق رقم01).

1- الصدق الداخلي للاستمارة

من اجل التأكد من صدق الاستمارة، قمنا بحساب معامل الارتباط " بيرسون "لمعرفة درجة الارتباط بين كل عبارات الاستمارة من الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه كما هو موضح في الجداول التالية:

الجدول رقم (04): معامل الارتباط بيرسون لمتغير المستقل الودائع مع المتغير التابع السيولة

رقم العبارة	درجة الارتباط	مستوى الدلالة
01	0.759**	0.000
02	0.759**	0.000
03	0.612**	0.000
04	0.280	0.134
05	0.586**	0.001
06	0.212	0.261
07	0.720**	0.000
08	0.704**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

** دالة عند مستوى دلالة 0.01 فاقل

*دال عند مستوى دلالة 0.05 فاقل

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلبية معاملات ارتباط كل عبارة من عبارات المتغير (السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية) مع الدرجة الكلية، ذات دلالة إحصائية في العبارات رقم (01، 0.2، 03، 07،05، 08) عند مستوى المعنوية 0.05، حيث أن مستوى الدلالة لكل عبارة اقل من 0.05 وهذا يدل على أن علاقة الارتباط قوية، بينما العبارات رقم (06،04) غير دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05 حيث بلغت درجت ارتباطهم (0.134) و(0.261) وهذا يعني أن درجة الارتباط ضعيف في العبارتين.

وهذا يعني أن درجة الارتباط بصفة عامة متوسطة.

الجدول رقم (05): معامل الارتباط بيرسون لمتغير المستقل الودائع مع المتغير التابع الربحية

رقم العبارة	درجة الارتباط	مستوى الدلالة
01	0.692**	0.000
02	0.521**	0.000
03	0.646**	0.000
04	0.330	0.075
05	0.491**	0.006
06	0.370*	0.044
07	0.253	0.178
08	0.699**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

** دالة عند مستوى دلالة 0.01 فاقل

*دال عند مستوى دلالة 0.05 فاقل

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلبية معاملات ارتباط كل عبارة من عبارات المتغير (الربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية) مع الدرجة الكلية، ذات دلالة إحصائية في العبارات رقم (01، 0.2، 03، 05،06،08) عند مستوى المعنوية 0.05، حيث أن مستوى الدلالة لكل عبارة اقل من 0.05 وهذا يدل على أن علاقة الارتباط قوية، بينما العبارات رقم (04، 07) غير دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05 حيث بلغت درجت ارتباطهم (0.75) و(0.178) وهذا يعني أن درجة الارتباط ضعيفة في العبارتين.

وعلى العموم درجة الارتباط بين كل العبارات المتغيرين متوسطة.

2. ثبات الاستمارة

للوصول إلى نتائج دقيقة قمنا بحساب الفا كرومباخ لإجمالي المتغيرات:

- ضعيفا إذا كان الفا اقل من(60 %)؛
- مقبولا إذا كان الفا تقع بين (60% و70%)؛
- جيد إذا كانت الفا تقع بين (70% و80%)؛
- ممتازا إذا كان الفا اكبر من (80%).

والجدول أدناه يبين ثبات الأداة الفا كرومباخ:

الجدول رقم (06) ثبات أداة الفا كرومباخ

عدد العبارات	الفا كرومباخ
24	0.770

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الفا كرومباخ (77%) وهي تقع بين (70% و80%) وهي جيدة وهذا يدل على ثبات أداة الدراسة.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة

في هذا المطلب سيتم عرض النتائج وتحليلها واختبار الفرضيات، وذلك من خلال الإجابة على عبارات الدراسة واستعراض ابرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال الإجراءات الإحصائية التحليلية، كما تم وصف عينة الدراسة حسب بيانات الديموغرافية، وكذلك تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات التحصل عليا من الاستبيان والمتعلقة بفقرات ومجالات الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.v20 للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا المبحث.

المطلب الأول: الوصف الإحصائي للبيانات السيكولوجية

تتسم عينة الدراسة بعدة خصائص شخصية وعلمية ووظيفية من حيث (الجنس،الفئة العمر، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة)، والتي لها علاقة بدراستنا حيث تفيدنا في معرفة دور واثر المتغيرات على فرضيات الدراسة، وتم توزيع هذه الخصائص بغرض تحليل وتفسير النتائج، والجداول الموالية توضح عينات الدراسة حسب هذه الخصائص.

أولا/ توزيع عينة الدراسة حسب الجنس:

يوضح الجدول أدناه توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجدول رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

النوع	العدد	النسبة %
ذكر	16	53.3
أنثى	14	46.7
المجموع	30	100

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS.

الشكل رقم(09): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

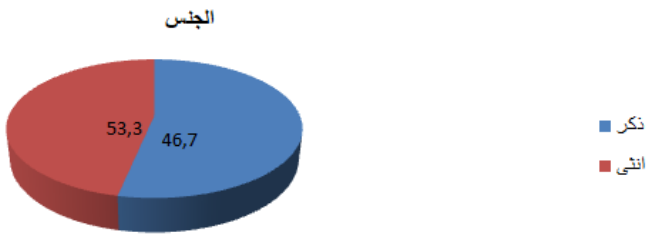

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انه هناك تقارب في نسبة أفراد العينة من حيث الجنس مع تفوق طفيف لصالح الذكور بنسبة 53.3 %، وقد يرجع السبب في ذلك لعدم وجود التفرقة بين الذكور والإناث في عملية التوظيف.

ثانيا/ توزيع عينة الدراسة حسب العمر:

الجدول رقم(08): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

العمر	العدد	النسبة %
أقل من 30 سنة	5	16.7
من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	14	46.7
من 40 سنة إلى أقل من 50	9	30
50سنة فأكثر	2	6.7
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS.

الشكل رقم (10): توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

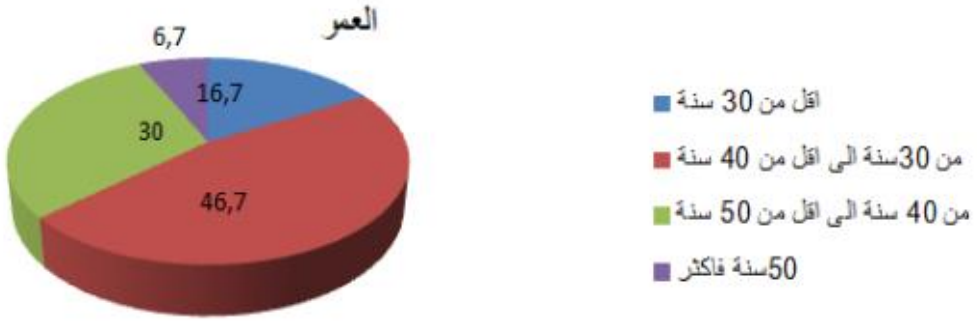

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجاتSPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك اختلاف في النسب المئوية بين أعمار أفراد العينة،حيث احتلت الفئة العمرية من 30سنة إلى اقل من 40 سنة المرتبة الأولى، وقد بلغت 46.7%، بينما الفئة من 40 سنة إلى اقل من 50 سنة احتلت المرتبة الثانية وقد بلغت النسبة 30%، واحتلت الفئة اقل من 30 سنة المرتبة الثالثة حيث بلغت نسبتها 16.7%، بينما احتلت المرتبة الرابعة فئة 50 سنة فأكثر بنسبة 6.7 % وقد يرجع السبب في ذلك إلى الإحالة على التقاعد، ويدل ارتفاع النسبة المئوية في الفئة الثانية من 30 سنة إلى اقل من 40 سنة في اهتمام البنك بتوظيف البنك بالشبابية.

ثالثا/ توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي:

الجدول رقم (09): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة%
ليسانس	19	63.3
دكتوراه	0	0
ماجستير	2	6.7
مستوى آخر	9	30
المجموع	30	100

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS.

الشكل رقم (11): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك اختلاف في النسب المئوية لأفراد العينة وفق المستوى التعليمي للموظفين،حيث احتلت فئة ليسانس المرتبة الأولى وقد بلغت 63.3% بينما فئة مستوى آخر احتلت المرتبة الثانية والتي بلغت 30%، أما المرتبة الثالثة فئة الماجستير بنسبة 6.7% والمرتبة الرابعة فئة الدكتوراه بنسبة منعدمة وهذا ما يدل على أن فئة الجامعيين هي الفئة الغالبة وهذا راجع إلى اهتمام البنك في عملية التوظيف بالمستوى الجامعي خاصة مستوى ليسانس.

رابعا/ توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

الجدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية

مستوى الخبرة	العدد	النسبة %
اقل من 5 سنوات	5	16.7
من 5الى اقل من 10 سنوات	4	13.3
من 10 إلى اقل من 15 سنة	11	36.7
15سنة فما فوق	10	33.3
المجموع	30	100

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS.

الشكل رقم (12): توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية

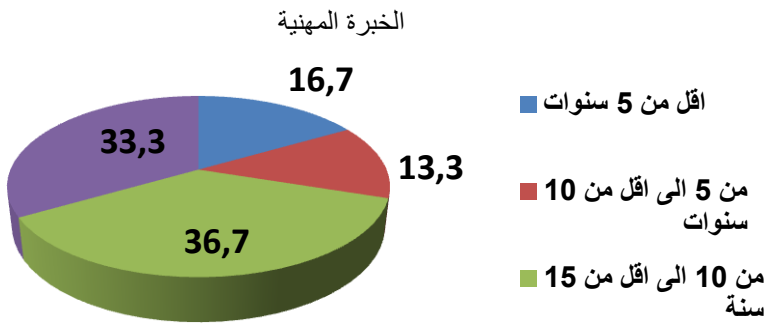

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نرى بان هناك اختلافات في النسبة المئوية لأفراد العينة وفق الخبرة المهنية للموظف، حيث احتلت الفئة من 10 إلى اقل من 15 سنة المرتبة الأولى وقد بلغت 36.7%، بينما احتلت فئة 15 سنة فما فوق المرتبة الثانية بنسبة 33.3 %، واحتلت فئة اقل من 5سنوات المرتبة الثالثة وفي الأخير حلت فئة من 5 إلى اقل من 10 سنوات المرتبة الأخيرة وقد بلغت 13.3%.

المطلب الثاني: عرض وتحليل بيانات متغيرات الدراسة

يختص هذا الجزء بعرض وتحليل أراء عينة الدراسة اتجاه دور إدارة الودائع في التوفيق بين هدفي الربحية والسيولة، ولأجل تحقيق هذا الغرض سنقوم باستخدام التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، وترتيب إجابات المبحوثين وفقا لدرجة موافقتهم.

أولا/ عرض وتحليل بيانات متغير الودائع

سوف يتم عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب إجابات المبحوثين وفق درجة موافقتهم.

الجدول رقم(11): استجابات أفراد العينة على العبارات التي تقيس متغير الودائع

الرقم	العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتبة العبارة	الرأي
			موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا				
01	يساعد إيداع الأموال في البنوك لفترات قصيرة الأجل على استغلالها في الأنشطة المختلفة.	التكرار	3	18	1	5	3	3.4333	1.19434	8	موافق
		%	10	60	3.3	16.7	0				
02	توفر الرقابة الخارجية الحماية لأموال المودعين والمستثمرين	التكرار	10	18	0	21	0	4.2000	0.76112	4	موافق تماما
		%	33.3	60	0	6.7	0				
03	تفرض السلطة الرقابية العقوبات على البنوك في حالة الخروج عن التعليمات المنظمة للودائع	التكرار	14	13	3	0	0	4.3667	0.66868	1	موافق
		%	64.7	43.3	10	0	0				
04	يعتمد البنك على معدل فائدة تنافسي مقارنة بالبنوك الأخرى من اجل جاذبية اكبر للزبائن المودعين	التكرار	4	14	7	5	0	3.5667	0.93526	7	موافق
		%	13.3	46.7	23.3	16.7	0				
05	يحوز البنك على ثقة ووفاء عملائه	التكرار	10	17	2	1	0	4.2000	0.71438	3	موافق تماما
		%	33.3	56.7	6.7	3.3	0				
06	تسهيل أنظمة الإقراض للعملاء وإعطائهم الأولوية في هذه الخدمة يزيد من حجم الودائع.	التكرار	5	15	5	5	0	3.6667	0.95893	6	موافق
		%	16.7	50	16.7	16.7	0				
07	إدارة الودائع بشكل جيد تساهم في التخفيض من مخاطر السيولة التي يمكن ان يتعرض لها البنك	التكرار	8	20	2	0	0	4.2000	0.50586	2	موافق تماما
		%	26.7	66.7	6.7	0	0				

08	يفضل العميل التعامل مع البنك الذي يتعامل معه أول مرة.	**التكرار**	4	15	9	2	0	3.7000	0.79438	5	موافق
		%	13.3	50	30	6.7	0				
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لمتغير الودائع								**3.89**	**0.81**	/	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول إن إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمتغير الودائع في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا المتغير المستقل (3.89) بانحراف معياري قدره (0.81)، ويدخل هذا المتوسط ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارث الخماسي وهي محصورة بين (3.4-4.2) وهذا يدل على أن إدارة الودائع لها تأثير في التوفيق بين هدفي السيولة والربحية في بنك الفلاحة التنمية الريفية.

- جاءت العبارة رقم (03) **تفرض السلطة الرقابية العقوبات على البنوك في حالة الخروج من التعليمات المنظمة للودائع** في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره(4.3667) وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم ليكارت الخماسي،والتي تشير إلى أن الخيار "موافق"والذي يدل على درجة موافقة مرتفعة، وقد قدر الانحراف المعياري بـ (0.66868).

- جاءت العبارة رقم (07) **إدارة الودائع بشكل جيد يساهم في التخفيض من مخاطر السيولة التي يمكن ان يتعرض لها البنك** في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (4.2000) وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات سلم ليكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار (موافق تماما) والذي يدل على درجة الموافقة مرتفع جدا،وقد قدر الانحراف المعياري بـ (0.55086).

- جاءت العبارة رقم (05) **يحوز البنك على ثقة ووفاء عملائه** في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (4.2000) وهو يقع ضمن الفئة الخامسة في فئات سلم ليكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق تماما" والذي يدل على درجة موافقة مرتفعة جدا، وقدر الانحراف المعياري بـ (0.71438).

- جاءت العبارة رقم (02) **توفر الرقابة الخارجية الحماية لأموال المودعين والمستثمرين** في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره(4.2000) وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات سلم ليكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق تماما "والذي يدل على أن درجة الموافقة مرتفعة جدا،وقد قدر الانحراف المعياري بـ (0.76112).

- جاءت العبارة رقم (08) **يفضل العميل التعامل مع البنك الذي تعامل معه أول مرة** في المرتبة الخامسة بمتوسط قدره (3.7000) ويندرج ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم ليكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" والذي يدل على درجة الموافقة مرتفعة،وقد قدر الانحراف المعياري بـ (0.79438).

– جاءت العبارة رقم (06) **تسهيل أنظمة الإقراض للعملاء وإعطائهم الأولوية في هذه الخدمة يزيد من حجم الودائع** في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدره (2.6667) ويندرج ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير إلى الخيار "موافق "والذي يدل على درجة الموافقة مرتفعة،وقد قدر الانحراف المعياري بـ (0.95893).

– جاءت العبارة رقم (04) **يعتمد البنك على معدل فائدة تنافسي مقارنة بالبنوك الأخرى من اجل جاذبية اكبر للزبائن المودعين** في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدره (2.5667) وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير إلى الخيار "موافق"والذي يدل على درجة موافقة مرتفعة وقد قدر الانحراف المعياري بـ (0.93526).

– جاءت العبارة رقم (01) **يساعد إيداع الأموال في البنوك لفترات قصيرة الأجل على استغلالها في الأنشطة المختلفة** في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي قدره (3.4133) وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير إلى الخيار "موافق "والذي يدل على درجة موافقة مرتفعة وقد قدر الانحراف المعياري بـ (1.19434).

ثانيا/ عرض وتحليل بيانات متغير السيولة

سوف يتم عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب إجابات المبحوثين وفق درجة موافقتهم.

الجدول رقم(12): استجابات أفراد العينة على العبارات التي تقيس متغير السيولة

الرقم	العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتبة العبارة	الرأي
			موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا				
01	يحتفظ البنك بسيولة كافية لمواجهة التزاماته.	التكرار	8	14	5	2	1	3.8667	1.0080	4	موافق
		%	26.7	46.7	16.7	6.7	3.3				
02	يستفيد البنك من عملية خلق النقود بشكل جيد.	التكرار	2	17	8	3	0	3.6000	0.7701	7	موافق
		%	6.7	56.7	26.7	10	0				
03	يتأثر الحصول على القروض بحجم البنك.	التكرار	3	19	4	2	2	3.6333	0.9994	5	موافق
		%	10	63.3	13.3	6.7	0.7				
04	توجد قيود يفرضها البنك المركزي على حجم السيولة التي يتم إدارتها في البنك.	التكرار	11	18	0	1	0	4.3000	0.6512	2	موافق تماما
		%	36.7	60	0	3.3	0				
05	العلاقات الجيدة مع البنك المركزي تساعد في الحصول على التمويل.	التكرار	6	12	7	4	1	3.6000	1.0699	6	موافق
		%	20	40	23.3	13.3	3.3				
06	هناك التزام كبير من طرف البنك بمواعيد الاستحقاق.	التكرار	11	18	1	0	0	4.3333	0.5466	1	موافق تماما
		%	36.7	60	3.3	0	0				
07	لدى البنك احتياطي بالبنك المركزي وبالقدر الكافي.	التكرار	10	11	7	2	0	3.9667	0.9278	3	موافق
		%	33.3	36.7	23.3	6.7	0				
08	يعتم البنك في عملية اشتقاق النقود على القروض.	التكرار	1	17	9	3	0	3.5333	0.7303	2	موافق
		%	3.3	56.7	30	10	0				
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لمتغير السيولة								**3.83**	**0.83**	**/**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول أن إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمتغير السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية،حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا المتغير التابع الأول (3.83) بانحراف معياري قدره (0.83) ويدخل هذا المتوسط ضمن الفئة الرابعة لمقياس ليكارت الخماسي (3.4 .4.2) وهذا يدل على أن السيولة لها تأثير على إدارة الودائع.

- جاءت العبارة رقم (06) **يحتفظ البنك بسيولة كافية لمواجهة التزاماته** في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.3333) وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من سلم ليكارت الخماسي، والتي يشير إلى الخيار " موافق تماما" والذي يدل على درجة موافقة مرتفعة جدا وقد قدر الانحراف المعياري بـ (0.5466).
- جاءت العبارة رقم (04) **توجد قيود يفرضها البنك المركزي على حجم السيولة التي يتم دارتها في البنك** في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (4.300) وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من سلم ريكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار " موافق تماما "والذي يدل على درجة موافقة مرتفعة جدا وقد قدر الانحراف المعياري(0.6512).
- جاءت العبارة رقم (07) **لدى البنك احتياطي بالبنك المركزي وبالقدر الكافي** في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي قدره (3.9667) وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من سلم ليكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار " موافق"والذي يدل على درجة موافقة مرتفعة، وقد قدر الانحراف المعياري بـ (0.9278).

- جاءت العبارة رقم (01) **يحتفظ البنك بسيولة كافية لمواجهة التزاماته** في المرتبة الرابعة، بمتوسط حسابي قدرة (3.8667) وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من سلم ليكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق "والذي يدل على درجة موافقة مرتفعة، وقد قدر الانحراف المعياري بـ (1.0080).
- جاءت العبارة رقم(03) **يتأثر الحصول على القروض بحجم البنك** في المرتبة الخامسة، بمتوسط حسابي قدرة (3.6333) وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من سلم ليكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق " والذي يدل على درجة موافقة مرتفعة، وقد قدر الانحراف المعياري بـ (0.9994).
- جاءت العبارة رقم (05) **العلاقات الجيدة مع البنك المركزي تساعد في الحصول على التمويل** في المرتبة السادسة، بمتوسط حسابي قدرة (3.6000) وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من سلم ليكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق " والذي يدل على درجة موافقة مرتفعة، وقد قدر الانحراف المعياري بـ (1.0699).
- جاءت العبارة رقم (02) **سيفيد البنك من عملية خلق النقود بشكل جيد** في المرتبة السابعة، بمتوسط حسابي قدرة (3.6000) وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من سلم ليكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق " والذي يدل على درجة موافقة مرتفعة، وقد قدر الانحراف المعياري بـ (0.7701).

– جاءت العبارة رقم (08) **يعتمد البنك في عملية اشتقاق النقود على القروض** في المرتبة الثامنة، بمتوسط حسابي قدرة (3.5333) وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من سلم ليكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" والذي يدل على درجة موافقة مرتفعة، وقد قدر الانحراف المعياري بـ (0.7303).

ثالثا/ عرض وتحليل بيانات متغير الربحية

سوف يتم عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب إجابات المبحوثين وفق درجة موافقتهم.

الجدول رقم(13): استجابات أفراد العينة على العبارات التي تقيس متغير الربحية

الرقم	العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتبة العبارة	الرأي
			موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا				
01	يحقق البنك ربحية من خلال عملياته البنكية في الأجل القصير والمتوسط والطويل.	التكرار	11	17	2	0	0	4.3000	0.5959	1	موافق تماما
		%	36.7	56.7	6.7	0	0				
02	يقوم البنك باستثمارات تحقق له عوائد واربح.	التكرار	7	15	5	3	0	3.8667	0.8995	6	موافق
		%	23.3	50	16.7	10	0				
03	يقدم البنك تسهيلات للاقتراض بما تدر عليه بفوائد في آجال محددة.	التكرار	7	19	4	0	0	4.1000	0.6074	3	موافق
		%	23.3	63.3	13.3	0	0				
04	تقيس الأرباح المجهودات التي بدلت بصفة عامة.	التكرار	2	19	7	2	0	3.7000	0.7022	8	موافق
		%	6.7	63.3	23.3	6.7	0				
05	يعمل البنك على ترشيد استخدام الموارد من اجل الحصول على الأرباح.	التكرار	7	19	4	0	0	4.1000	0.6074	4	موافق
		%	23.3	63.3	13.3	0	0				
06	يقدم البنك تسهيلات الإقراض تخص عمليات التجارة الخارجية بالعملة الصعبة التي تساهم في تحقيق أرباح عالية.	التكرار	7	15	4	3	1	3.8000	1.0305	7	موافق
		%	23.3	50	15.3	10	3.3				
07	الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل.	التكرار	11	14	4	1	0	4.1667	0.7914	2	موافق
		%	36.7	46.7	13.3	3.3	0				

08	يعتمد البنك على مؤشرات الأداء المالي بشكل دوري (أسبوعي، شهري، نصف سنوي،سنوي).	التكرار	4	20	6	0	0	3.9333	0.5832	5	موافق
		%	13.3	66.7	20	0	0				
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لمتغير الربحية								3.99	0.72	/	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول أن إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمتغير الربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا المتغير التابع الثاني (3.99) بانحراف معياري قدره (0.72) ويدخل هذا المتوسط ضمن الفئة الرابعة لمقياس ليكارت الخماسي (3.4 .4.2) وهذا يدل على أن الربحية لها تأثير على إدارة الودائع.

– جاءت العبارة (01) **يحقق البنك ربحية من خلال عملياته البنكية في الأجل القصير والمتوسط والطويل** في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي قدرة (4.3000) وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من سلم ليكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق تماما "والذي يدل على درجة موافقة مرتفعة جدا، وقد قدر الانحراف المعياري بـ (0.5959).

– جاءت العبارة (07) **الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل** في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي قدرة (4.10667) وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من سلم ليكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار"موافق "والذي يدل على درجة موافقة مرتفعة، وقد قدر الانحراف المعياري بـ (0.7914).

– جاءت العبارة (03) **يقدم البنك تسهيلات للاقتراض بما تدر عليه بفوائد في آجال محددة** المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي قدرة (4.1000) وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من سلم ليكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار"موافق "والذي يدل على درجة موافقة مرتفعة، وقد قدر الانحراف المعياري بـ (0.6074).

– جاءت العبارة رقم (05) **يعمل البنك على ترشيد استخدام الموارد من اجل الحصول على الأرباح** المرتبة الرابعة، بمتوسط حسابي قدرة (4.1000) وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من سلم ليكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار"موافق "والذي يدل على درجة موافقة مرتفعة، وقد قدر الانحراف المعياري بـ (0.6074).

– جاءت العبارة (08) **يعتمد البنك على مؤشرات الأداء المالي بشكل دوري (أسبوعي، شهري، نصف سنوي،سنوي)**المرتبة الخامسة، بمتوسط حسابي قدرة (3.9333) وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من سلم ليكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق "والذي يدل على درجة موافقة مرتفعة، وقد قدر الانحراف المعياري بـ (0.5832).

– جاءت العبارة (02) **يقوم البنك باستثمارات تحقق له عوائد واربح** المرتبة السادسة، بمتوسط حسابي قدرة (3.8667) وهويقع ضمن الفئة الرابعة من سلم ليكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار"موافق "والذي يدل على درجة موافقة مرتفعة، وقد قدر الانحراف المعياري بـ (0.8995).

– جاءت العبارة (06) **يقدم البنك تسهيلات الإقراض تخص عمليات التجارة الخارجية بالعملة الصعبة التي تساهم في تحقيق أرباح عالية** المرتبة السابعة، بمتوسط حسابي قدرة (3.8667) وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من سلم ليكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق "والذي يدل على درجة موافقة مرتفعة، وقد قدر الانحراف المعياري بـ (1.0305).

– جاءت العبارة (04) **تقيس الأرباح المجهودات التي بدلت بصفة عامة** المرتبة الثامنة، بمتوسط حسابي قدرة (3.7000) وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من سلم ليكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق "والذي يدل على درجة موافقة مرتفعة، وقد قدر الانحراف المعياري بـ (0.7022).

المطلب الثالث: مناقشة فرضيات الدراسة

من أجل اختبار فرضيات هذا البحث تم الاعتماد على الانحدار الخطي البسيط كما هو موضح في الجداول التالية:

أولا/ اختبار الفرضية الأولى

H_0: لا يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha \geq 0.05$ بين إدارة الودائع والسيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ولاية ميلة

H_1: يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha \geq 0.05$ بين إدارة الودائع والسيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ولاية ميلة.

جدول رقم (14) اختبار معادلة الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل الودائع والمتغير التابع السيولة

مستوى الدلالة	درجة الحرية	فيشر F	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R
0.015	29	6.775	0.195	0.441
مستوى الدلالة	T	معاملات		
	المحسوبية	B		A
0.015	2.603	0.621		1.422

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود علاقة متوسطة بين المتغير المستقل (إدارة الودائع) والمتغير التابع الأول (السيولة) ببنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون الخطي R=0.441 أما قيمة معامل التحديد المربع 0.195 وهذا يعني أن المتغير المستقل فسر ما نسبته 19.5% من تباين المتغير التابع وتدل قيمة R^2 على فعالية ضعيفة للنموذج، بحيث أن إدارة الودائع تؤثر على السيولة بنسبة 19.5% وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى بقيمة 80.5% تؤثر على السيولة، كما نلاحظ أن هناك قيمة فيشر المحسوبة 6.775 هي اكبر من قيمة فيشر الجدولية (1.88) عند درجة الحرية 29، وهذا يدل على أن النموذج دال إحصائيا، كما بلغت قيمة sig =0.015 هذا يعني أن مستويات المعنوية عالي جدا وان النموذج الكلي صالح ويمكن الاعتماد عليه، أما قيمة T المحسوبة هي (2.60) وهي اكبر من T الجدولية عند درجة الحرية 29 وعند مستوى الدلالة يساوي 0.015 وهي اقل من 0.05 وعليه يتم قبول الفرضية البديلة H_1 أي يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($0.05 \geq \alpha$)

لمتغير إدارة الودائع في بن الفلاحة والتنمية الريفية على متغير السيولة، كما بلغت قيمة معامل الانحدار الخطي البسيط (β) (0.621) وقيمة المعامل الثابت الفا (1.422) بما أن قيمة الثابت موجبة هذا يعني ا ن أي زيادة في إدارة الودائع بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة بنفس المستوى في متغير السيولة (0.621) ويمكن تقدير معادلة نموذج الانحدار الخطي البسيط:

$$Y_1 = 1.422 + 0.621\ X_1$$

ثانيا/ اختبار الفرضية الثانية

H_0: لا يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $0.05 \geq \alpha$ بين إدارة الودائع والربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ولاية ميلة.

H_1: يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $0.05 \geq \alpha$ بين إدارة الودائع والربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ولاية ميلة.

جدول رقم (15) اختبار معادلة الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل الودائع والمتغير التابع الربحية

معامل الارتباطR	معامل التحديد R^2	فيشرF	درجة الحرية	مستوى الدلالة
0.446	0.215	7.668	29	0.010
المعاملات			T المحسوبة	مستوى الدلالة
A	B			
2.247	0.446		2.769	0.010

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود علاقة متوسطة بين المتغير المستقل (إدارة الودائع) والمتغير التابع الأول (الربحية) ببنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون الخطي R= 0.464 أما قيمة معامل التحديد المربع 0.215 وهذا يعني أن المتغير المستقل فسر ما نسبته 21.5 % من تباين المتغير التابع وتدل قيمة R^2 على فعالية ضعيفة للنموذج، بحيث أن إدارة الودائع تؤثر على الربحية بنسبة 21.5% وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى بقيمة 78.5% تؤثر على الربحية، كما نلاحظ أن هناك قيمة فيشر المحسوبة 7.668 هي اكبر من قيمة فيشر الجدولية (1.88) عند درجة الحرية 29، وهذا يدل على أن النموذج دال إحصائيا، كما بلغت قيمة sig =0.010 هذا يعني أن مستويات المعنوية عالي جدا وان النموذج الكلي صالح ويمكن الاعتماد عليه، أما قيمة T المحسوبة هي (2.76) وهي اكبر من T الجدولية عند درجة الحرية 29 وعند مستوى الدلالة يساوي 0.010 وهي اقل من 0.05 وعليه يتم قبول الفرضية البديلة H_1 إي يوجد اثر دودلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (α=0.05) لمتغير إدارة الودائع في بن الفلاحة والتنمية الريفية على متغير الربحية، كما بلغت قيمة معامل الانحدار الخطي البسيط (β) (0.446) وقيمة المعامل الثابت الفا (2.647) بما أن قيمة الثابت موجبة هذا يعني أن أي زيادة في إدارة الودائع بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة بنفس المستوى في متغير الربحية (0.446) ويمكن تقدير معادلة نموذج الانحدار الخطي البسيط:

$$Y_2= 2.247+0.446X_2$$

خلاصة الفصل

تم التطرق في هذا الفصل إلى مختلف المعالجات المنهجية والإحصائية للدراسة الميدانية، حيث تم تحديد منهجية البحث والمتمثلة في المنهج الوصفي والتحليلي الذي يصلح لهذه الدراسة، كما تم تحديد مجتمع وعينة الدراسة.

وتم إجراء التحليل الوصفي على متغيرات الدراسة، حيث تم التوصل إلى وجود علاقة متوسطة بين إدارة الودائع في التوفيق بين الربحية والسيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة، مما يعني تمتع المتغير المستقل إدارة الودائع والمتغيرين التابعين السيولة والربحية بقبول متوسط من المبحوثين مع وجود تفاوت في إجاباتهم.

وقد بينت الدراسة على وجود علاقة تأثيرية على متغيرات الدراسة، كما بينت انه لا توجد فروق إحصائية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لتأثير متغير إدارة الودائع على كل من متغير السيولة والربحية من وجهة نظر موظفي بن الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.

الخاتمة

الخاتمة:

نستخلص من خلال دراستنا لإدارة الودائع ودورها في تحقيق التوافق على كل من السيولة والربحية، إذ تبين أن الودائع بمختلف أنواعها هي مصدر مهما وأساسيا لمصادر الأموال خصوبة اقلها تكلفة بالنسبة للبنوك.

كما تساهم جذب الودائع من الحد للتعرض لمخاطر نقص السيولة، ويمكن أن تكون مصدرا رئيسيا لتنمية الموارد المالية للبنك التي تهدف من ورائها إلى تحقيق اكبر قدر من الأرباح، وتشكل قوة إقراضية يمكن تزويد بها المؤسسات والأفراد بما تحتاج إليه من قروض، كما تعتبر الودائع المصرفية المحدد الرئيسي لمدى توسع نشاط البنوك التجارية باعتبارها المورد الرئيسي الذي تعتمد عليه في القيام وبضيفتها الأساسية والمتمثلة في الائتمان المصرفي .

تتضمن الخاتمة في الأخير لأهم النتائج العلمية والعملية وذلك من خلال معالجة الإشكالية الرئيسية للدراسة اختبار الفرضيات وتفسيرها مما يسمح بتقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات بناء على رئة وتطلعات الطالبتين لدور إدارة الودائع ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أولا/ نتائج الدراسة:

انطلاقا من الدراسة النظرية والميدانية التي أجريت حول دور إدارة الودائع في التوفيق بين هدفي السيولة الربحية في البنك الفلاحة والتنمية الريفية بميلة وبالاعتماد على ما تم تناوله من مفاهيم متعددة في الإطار النظري وإضافة إلى ما تم استقصائه من بيانات من خلال أداة الاستبانة وبعد التحليل الإحصائي لمتغيرات ومجالات الدراسة وتفسيرها، توصلنا من خلال الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

1 -النتائج النظرية:

تتجلى النتائج النظرية لدراستنا فيما يلي:

- تسعى البنوك التجارية من خلال عملية جمع المدخرات على شكل ودائع واستثمارها في شكل قروض إلى تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- تعتبر الودائع المصرفية المحدد الرئيسي لمدى توسع البنوك التجارية، باعتبارها المورد الرئيسي للبنوك والذي تعتمد عليه في القيام بوظيفته الأساسية والمتمثلة في الائتمان المصرفي؛
- تعتبر الإستراتيجية الغير سعرية السياسة الأمثل لجلب الودائع المصرفية من المجتمع والتي يمكن للبنوك التجارية الابتكار فيها حسب إمكانياتها وبمراعاة احتياجات العميل الحالية والمستقبلية، عكس الإستراتيجية السعرية أين تكون البنوك مقيدة من طرف البنك المركزي لفرض معدل الفائدة على الودائع المصرفية؛
- تشكل الودائع الجارية النسبة الأكبر من إجمالي الودائع المصرفية مقارنة بالودائع الأخرى؛
- تحاول البنوك التجارية تحقيق اكبر قدر من السيولة و الربحية و الأمان في معاملاتها المالية.

2- النتائج الميدانية:

توصلت دراستنا إلى وجود علاقة بين إدارة الودائع في التوفيق بين هدفي السيولة والربحية وهذه النتائج تتمثل في:

- توجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha \geq 0.05$ بين إدارة الودائع والسيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة؛

- توجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha \geq 0.05$ بين إدارة الودائع والربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.

ثانيا/ توصيات الدراسة:

وعلى ضوء النتائج السابقة نقدم التوصيات التالية:

- يجب على البنوك التجارية الخروج من دائرة منح الإقراض كمصدر أساسي لتحقيق الأرباح والتحول إلى الاستثمار المحفظي؛

- ضرورة اهتمام البنوك التجارية بجودة الخدمات و العمل على تحديثها و التوسع في استخدام التكنولوجيا بشكل فعال ومواكبة كل التطورات الحاصلة في هدا المجال والاهتمام أكثر برغبات المدخرين لما له من اثر في إعطاء صورة تنافسية للبنك ؛

- يجب على البنوك التجارية تفعيل إدارة الودائع والحد من فائض السيولة لديهم؛

- ضرورة القيام بحملات تحسيسية من اجل زيادة الوعي الادخاري والعمل على بعث الثقة في النظام البنكي والقيام بتسهيل الإجراءات عمليات فتح الحسابات والإيداع والسحب؛

- على المصرف محل الدراسة التركيز على الأنشطة التي تدر عوائد مصرفية أعلى من غيرها من الأنشطة وتقديم أفضل للتسهيلات البنكية لتشجيع العملاء على الإيداع لدى المصدر؛

- على إدارة المصرف التركيز على الموازنة بين السيولة والربحية وعدم ترك وعدم ترك تغذية عاطلة في الصندوق مما يؤثر على انخفاض مؤشر الربحية؛

- ضرورة تركيز المصرف على الاستثمارات قصيرة الأجل؛

- على المصرف محل الدراسة زيادة الاهتمام بتقديم أدائه المالي للوقوف على نقاط القوة والقصور ومعالجتها بما يتماشى مع الظروف الحالية لكي يستطيع منافسة البنوك الأخرى.

آفاق الدراسة:

- استكمالا للهدف المرجو من الدراسة ونظرا لعدم التمكن من الإلمام لجميع حيثيات الموضوع ارتأينا تقديم بعض الإشكالات التي نراها مفيدة في الدراسة المستقبلية والتي منها:

- دور تحقيق التوافق بين السيولة والربحية في تحسين الخدمات البنكية؛

- مدى مساهمة تحقيق التوافق بين السيولة والربحية في البنوك التجارية.

المراجع

قائمة المراجع

❖ **الكتب بالعربية:**

1 -عبد الباقي إسماعيل إبراهيم ، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2016.

2 -محمد هاشم إسماعيل ، مذكرات في البنوك والنقود، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، 1976.

3 -سيجل باري ، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد المنصور وعبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ، 1987.

4 -والعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية دون دار نشر، الجزائر.

5 -عبد الله خالد أمين وإسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل، عمان، 2006.

6 -آل شبيب دريد كامل ، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

7 -ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد عنيم، أساليب البحث العلمي، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

8 -الروبي ربيع محمود ، اقتصاديات النقود والمصارف،دار الحقوق، مصر.

9 -العصار رشاد ورياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان2010.

10- العلواني زياد، النقود والبنوك، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، الجزائر،1981.

11- عوض الله زينب حسين ، اقتصاديات النقود والأموال، دار الجامعية، مصر، 1994.

12- جلدة سامر ، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر، عمان،2009.

13- فرحات جمعة سعيد ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ لنشر والتوزيع، الرياض، 2000.

14- بودياب سلمان ، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996.

15- ذيب سوزان سمير ، إدارة الائتمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

16- شادي أحمد زهرة، مقرر إدارة المصارف التجارية، جامعة الشام الخاصة، كلية العلوم الإدارية، سوريا.

17- القزويني شاكر ، محاضرات في اقتصاد البنوك، المطبوعة الثانية، دون دار النشر، دون بلد ، 1992.

18- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد للبنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، بن عكنون الجزائر، 2008.

19- شهاب احمد سعيد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

20- صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية، 2014.

21- الأربح صالح الأمين ، اقتصاديات النقود والبنوك،دار الكتب الوطنية، بنغازي،1991.
22- لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000.
23- طه عاطف جابر ، تنظيم وإدارة البنوك، منهج وصفي تحليلي، الدار الجامعية، القاهرة، 2008.
24- حنفي عبد الغفار ، أسواق المال، كلية التجارة، الإسكندرية.
25- شحادة محمد الهلالي وعبد الرزاق ، محاسبة المؤسسات المالية، دار المناهج، عمان،2009.
26- سويلم محمد ، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، 1998.
27- الصيرفي مدم عبد الفتاح ، إدارة البنوك، دار المنهج، عمان، 2014.
28- محمد مصطفى نعمات، إدارة البنوك، دار الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
29- محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
30- محمود يونس وعبد المنعم مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر.
31- بوعافية منور أوسرير ورشيد ، أسس منهجية البحث العلمي في العلوم الاقتصادية وإدارة أعمال، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود للنشر والتوزيع،2011.
32- وائل عبد الحفيظ، العولمة وأساليب البحث العلمي، المكتبة الوطنية، الأردن، 1997.
33- عجمي هيل جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار الوائل للنشر، عمان،2009.
34- صافي وليد ، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

❖ **المجلات:**

35- أوصغير الويزة، إستراتيجية جذب الودائع في البنوك الجزائرية وأثرها على نشاطها، مجلة الإستراتيجية والتنمية المجلد8، العدد15، جامعة مستغانم، الجزائر، 2008.
36- رابح العربة، دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقا، جامعة الشلف، المجلد 5، العدد 6، 2009.
37- محمد علي محمود، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية، دراسة حالة مصرف التجارية ، مصرف سوريا والمجر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد30، العدد 32، 2014.
38- يسين غربي سي لأخضر ، دور إدارة الودائع في التوفيق بين هدفي الربحية والسيولة لدى البنوك التجارية، مجلة البديل الاقتصادي، مجلد 3، العدد 5، جامعة الجلفة، الجزائر، 2016.

❖ **المذكرات والرسائل الجامعية:**

39- أبو زعيتر باسل جبر حسن ، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

40- بودرجة رمزي، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية وانعكاساتها على صور المؤسسة من وجهة نظر المستهلك، دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجاري، جامعة البليدة، 2016.

41- زيتوني كمال، دور نظام التأمين على الودائع في سلامة البنوك من التعثر (أطروحة الماجستير علوم اقتصادية) قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المسيلة،2012/04/09.

❖ **محاضرات:**

42- بن الشيخ توفيق ، مطبوعة حول محاضرات في: الاقتصاد المصرفي المعمق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

ملحق رقم 01: الاستبيان النهائي

المركـز الجامعـي عبـد الحفيـظ بوالصـوف ـ ميلــة ـ
معهـد العلـوم الاقتصاديــة، التجاريــة و علـوم التسييــر
قسـم علـوم التسييــر

استبيان حول:

دور إدارة الودائــع فـي التوفيــق بيــن هدفــي السيولــة والربحيــة لـدى البنــوك التجاريــة.

دراسـة حالـة بنـك الفلاحـة والتنميـة الريفيـة.

تحيـة طيبـة وبعد

في إطار التحضير لمذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية المؤسسة حول موضوع " دور إدارة الودائـع فـي التوفيق بين هدفـي السيولـة و الربحيـة لدى البنـوك التجاريـة "نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الموجه لموظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهذا لغرض إفادتنا في جمع البيانات ذات الصلة ببحثنا ، نطلب من سيادتكم الإجابة على فقرات الاستبيان بكل صدق و شفافية ، ونعدكم بالمحافظة على سرية المعلومات و كتمانها.

إعداد الطالبتين: إشراف:
. كروش الزهرة الدكتور قريـن ربيــع
. مخلـوف دلال

السنة الجامعية2021/2020

الرجاء وضع علامة (x) في المكان المناسب شاكرين لكم لطفكم و حسن تعاونكم.

أولا/ البيانـات الشخصيـة و الوظيفيـة:

1. الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2. الفئـة العمريـة:

اقل من 30 سنة ☐ من 30 سنة إلى اقل من 40 سنة ☐

من 40 سنة إلى اقل من 50 سنة ☐ 50سنة فأكثر ☐

3. المستوى التعليمـي:

ليسانس ☐ دكتوراه ☐

ماجستير ☐ مستوى آخر ☐

4. عدد سنوات الخبرة:

اقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى اقل من 10 سنوات ☐

من 10 إلى اقل من 15 سنة ☐ 15سنة فما فوق ☐

ثانيا/ متغيرات الدراسـة:

1. متغيـر الودائـع: هي مبلغ من المال يتم إيداعه لدى البنك و تكون واجبة الأداء عند الطلب.

الرقم	الفقـرات	درجة الموافقة				
		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
01	يساعد إيداع الأموال في البنوك لفترات قصيرة الأجل على استغلالها في الأنشطة المختلفة.					
02	توفر الرقابة الخارجية الحماية لأموال المودعين و المستثمرين.					
03	تفرض السلطة الرقابية العقوبات على البنوك في حالة الخروج عن التعليمات المنظمة للودائع.					
04	يعتمد البنك على معدل فائدة تنافسي مقارنة بالبنوك الأخرى من اجل جاذبية اكبر للزبائن المودعين.					
05	يحوز البنك على ثقة و وفاء عملائه.					
06	تسهيل أنظمة الإقراض للعملاء و إعطائهم الأولوية في هذه الخدمة يزيد من حجم الودائع.					
07	إدارة الودائع بشكل جيد تساهم في التخفيض من مخاطر السيولة التي يمكن أن يتعرض لها البنك.					
08	يفضل العميل التعامل مع البنك الذي يتعامل معه أول مرة.					

2. متغيـر السيولـة: هي هدف من أهداف المودعين أو هي ودائع تستحق عند الطلب.

الرقم	الفقـرات	درجـة الموافقـة				
		موافق تماما	موافق	محايد	غيـر موافق	غير موافق إطلاقا
01	يحتفظ البنك بسيولة كافية لمواجهة التزاماته.					
02	يستفيد البنك من عملية خلق النقود بشكل جيد.					
03	يتأثر الحصول على القروض بحجم البنك.					
04	توجد قيود يفرضها البنك المركزي على حجم السيولة التي يتم إدارتها في البنك.					
05	العلاقات الجيدة مع البنك المركزي تساعد في الحصول على التمويل.					
06	هناك التزام كبير من طرف البنك بمواعيد الاستحقاق.					
07	لدى البنك احتياطي بالبنك المركزي و بالقدر الكافي.					
08	يعتمد البنك في عملية اشتقاق النقود على القروض.					

3. متغيـر الربحيـة: هي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي يحققها البنك و الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح.

الرقم	الفقـرات	درجـة الموافقـة				
		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
01	يحقق البنك ربحية من خلال عملياته البنكية في الآجل القصيرة و المتوسط و الطويل.					
02	يقوم البنك باستثمارات تحقق لـه عوائد و أربـاح.					
03	يقدم البنك تسهيلات للاقتراض بما تذر عليه بفوائد في آجال محددة.					
04	تقيس الأرباح المجهودات التي بدلت بصفة عامة.					
05	يعمل البنك على ترشيد استخدام الموارد من اجل الحصول على الأرباح.					
06	يقدم البنك تسهيلات الإقراض تخص عمليات التجارة الخارجية بالعملة الصعبة و التي تساهم في تحقيق أرباح عالية.					
07	الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال ألازم في المستقبل.					
08	يعتمد البنك على مؤشرات الأداء المالي بشكل دوري (أسبوعي، شهري، نصف سنوي، سنوي).					

ملحق رقم 02: قائمة الأساتذة المحكين

اسم المحكم	الملاحظات
خميسي الواعر	إعادة صياغة بعض العبارات وإضافة عبارات
عيساوي سهام	إعادة صياغة بعض العبارات و حذف العبارات المكررة
محمد بوطلاعة	استبيان جيد والبدا في العمل
رملي حمزة	شرح بعض المصطلحات المتعلقة بالبحث مع تعقيبه على محور البيانات الشخصية والوظيفية

ملحق رقم 03: مخرجات SPSS

VAR00001

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	16	53.3	53.3	53.3
	2.00	14	46.7	46.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR00002

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	5	16.7	16.7	16.7
	2.00	14	46.7	46.7	63.3
	3.00	9	30.0	30.0	93.3
	4.00	2	6.7	6.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR00003

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	19	63.3	63.3	63.3
	3.00	2	6.7	6.7	70.0
	4.00	9	30.0	30.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR00004

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	5	16.7	16.7	16.7
	2.00	4	13.3	13.3	30.0
	3.00	11	36.7	36.7	66.7
	4.00	10	33.3	33.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR00005

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	3	10.0	10.0	10.0
	2.00	5	16.7	16.7	26.7
	3.00	1	3.3	3.3	30.0
	4.00	18	60.0	60.0	90.0
	5.00	3	10.0	10.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR00006

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2.00	2	6.7	6.7	6.7
	4.00	18	60.0	60.0	66.7
	5.00	10	33.3	33.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR00007

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3.00	3	10.0	10.0	10.0
	4.00	13	43.3	43.3	53.3
	5.00	14	46.7	46.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR00008

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2.00	5	16.7	16.7	16.7
	3.00	7	23.3	23.3	40.0
	4.00	14	46.7	46.7	86.7
	5.00	4	13.3	13.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR00009

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2.00	1	3.3	3.3	3.3
	3.00	2	6.7	6.7	10.0
	4.00	17	56.7	56.7	66.7
	5.00	10	33.3	33.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR00010

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2.00	5	16.7	16.7	16.7
	3.00	5	16.7	16.7	33.3
	4.00	15	50.0	50.0	83.3
	5.00	5	16.7	16.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR00011

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3.00	2	6.7	6.7	6.7
	4.00	20	66.7	66.7	73.3
	5.00	8	26.7	26.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR00012

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2.00	2	6.7	6.7	6.7
	3.00	9	30.0	30.0	36.7
	4.00	15	50.0	50.0	86.7
	5.00	4	13.3	13.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR00013

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	1	3.3	3.3	3.3
	2.00	2	6.7	6.7	10.0
	3.00	5	16.7	16.7	26.7
	4.00	14	46.7	46.7	73.3
	5.00	8	26.7	26.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR00014

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2.00	3	10.0	10.0	10.0
	3.00	8	26.7	26.7	36.7
	4.00	17	56.7	56.7	93.3
	5.00	2	6.7	6.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR00015

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	2	6.7	6.7	6.7
	2.00	2	6.7	6.7	13.3
	3.00	4	13.3	13.3	26.7
	4.00	19	63.3	63.3	90.0
	5.00	3	10.0	10.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR00016

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2.00	1	3.3	3.3	3.3
	4.00	18	60.0	60.0	63.3
	5.00	11	36.7	36.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR00017

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	1	3.3	3.3	3.3
	2.00	4	13.3	13.3	16.7
	3.00	7	23.3	23.3	40.0
	4.00	12	40.0	40.0	80.0
	5.00	6	20.0	20.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR00018

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3.00	1	3.3	3.3	3.3
	4.00	18	60.0	60.0	63.3
	5.00	11	36.7	36.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR00019

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2.00	2	6.7	6.7	6.7
	3.00	7	23.3	23.3	30.0
	4.00	11	36.7	36.7	66.7
	5.00	10	33.3	33.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR00020

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2.00	3	10.0	10.0	10.0
	3.00	9	30.0	30.0	40.0
	4.00	17	56.7	56.7	96.7
	5.00	1	3.3	3.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR00021

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3.00	2	6.7	6.7	6.7
	4.00	17	56.7	56.7	63.3
	5.00	11	36.7	36.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR00022

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2.00	3	10.0	10.0	10.0
	3.00	5	16.7	16.7	26.7
	4.00	15	50.0	50.0	76.7
	5.00	7	23.3	23.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR00023

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3.00	4	13.3	13.3	13.3
	4.00	19	63.3	63.3	76.7
	5.00	7	23.3	23.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR00024

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2.00	2	6.7	6.7	6.7
	3.00	7	23.3	23.3	30.0
	4.00	19	63.3	63.3	93.3
	5.00	2	6.7	6.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR00025

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3.00	4	13.3	13.3	13.3
	4.00	19	63.3	63.3	76.7
	5.00	7	23.3	23.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR00026

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	1	3.3	3.3	3.3
	2.00	3	10.0	10.0	13.3
	3.00	4	13.3	13.3	26.7
	4.00	15	50.0	50.0	76.7
	5.00	7	23.3	23.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR00027

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2.00	1	3.3	3.3	3.3
	3.00	4	13.3	13.3	16.7
	4.00	14	46.7	46.7	63.3
	5.00	11	36.7	36.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR00028

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3.00	6	20.0	20.0	20.0
	4.00	20	66.7	66.7	86.7
	5.00	4	13.3	13.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	متوسط حسابي	انحراف معياري
VAR00005	30	1.00	5.00	3.4333	1.19434
VAR00006	30	2.00	5.00	4.2000	.76112
VAR00007	30	3.00	5.00	4.3667	.66868
VAR00008	30	2.00	5.00	3.5667	.93526
VAR00009	30	2.00	5.00	4.2000	.71438
VAR00010	30	2.00	5.00	3.6667	.95893
VAR00011	30	3.00	5.00	4.2000	.55086
VAR00012	30	2.00	5.00	3.7000	.79438
VAR00013	30	1.00	5.00	3.8667	1.00801
VAR00014	30	2.00	5.00	3.6000	.77013
VAR00015	30	1.00	5.00	3.6333	.99943
VAR00016	30	2.00	5.00	4.3000	.65126
VAR00017	30	1.00	5.00	3.6000	1.06997
VAR00018	30	3.00	5.00	4.3333	.54667
VAR00019	30	2.00	5.00	3.9667	.92786
VAR00020	30	2.00	5.00	3.5333	.73030
VAR00021	30	3.00	5.00	4.3000	.59596
VAR00022	30	2.00	5.00	3.8667	.89955
VAR00023	30	3.00	5.00	4.1000	.60743
VAR00024	30	2.00	5.00	3.7000	.70221
VAR00025	30	3.00	5.00	4.1000	.60743
VAR00026	30	1.00	5.00	3.8000	1.03057
VAR00027	30	2.00	5.00	4.1667	.79148
VAR00028	30	3.00	5.00	3.9333	.58329
N valide (listwise)	30				

Statistiques d' éléments

	Moyenne	Ecart type	N
الجنس	1,4667	,50742	30
الفئة العمرية	2,2667	,82768	30
المستوى التعليمي	2,0333	1,40156	30
يساعد ايداع الاموال في البنوك لفترات فصيرة الاجلعل باستغلالها في الانشطة المختلفة	3,4333	1,19434	30
توفر الرقابة الخارجية للحماية الاموال المودعين والمستثمرين	4,2000	,76112	30
تفرض السلطة الرقابية العقوبات على البنوك في حالة الخروعن التعليمات المنظمة للودائع	4,3667	,66868	30
يعتمد البنك على معدل فائدة تنافسي مقارنة بالبنوك الاخرى من اجل جادبية اكبر للزبائن المودعين	3,5667	,93526	30
يحوز البنك على ثقة ووفاء عملاءه	4,2000	,71438	30
تسهيل انظمة الاقراض للعملاء واعطائهما لاولوية في هده الخدمة يزيد من حجم الودائع	3,6667	,95893	30
ادارة الودائع بشكل جيد تساهم في التخفيض من مخاطر السيولة التى تمكن من ان يتعرض لها البنك	4,2000	,55086	30
يفضل العميل التعامل معا لبنك الدي يتعامل معه لاول مرة	3,7000	,79438	30
يحتفظ البنك بسيولة كافية لمواجهة التزامات	3,8667	1,00801	30
يساهم البنك في عملية خلق النقود بشكل جيد	3,6000	,77013	30
يتاثر الحصول على القروض بحجم البنك	3,6333	,99943	30
يوجد قيود يفرضها البنك المركز ي على حجم السيولة التي يتم فرضها في البنك	4,3000	,65126	30
العلاقات الجيدة مع البنك المركزي يساعد في الحصول على التمويل	3,6000	1,06997	30
هناك التزام كبير من طرف البنك بمواعيد الاستحقاق	4,3333	,54667	30

لدى البنك احتياطي بالبنك المركزي وبالقدر الكافي	3,9667	,92786	30
يعتمد البنك على عملية اشتقاق النقود على القروض	3,5333	,73030	30
يحقق البنك ربحية من خلال عملياته البنكية في الاجل القصير والمتوسط والطويل	4,3000	,59596	30
يقوم البنك باستثمارات تحققله عوائد وارباح	3,8667	,89955	30
يقدم البنك تسهيلات لاقتراض بما تدرعليه بفوائد في اجال محددة	4,1000	,60743	30
تقيس الارباح المجهودات التى بدلت بصفة عامة	3,7000	,70221	30
يعمل البنك على ترشيد استخدام الموارد من اجل الحصول على الارباح	4,1000	,60743	30
يقدم البنك تسهيلات الاقراض تخص عمليات التجارة الخارجية بالعملة الصعبة والتى تساهم في تحقيق الارباح عالية	3,8000	1,03057	30
الارباح ضرورية للحصول على راسالمال اللازم في المستقبل	4,1667	,79148	30
يعتمد البنك على مؤشرات الاداء المالي بشكل دوري اسبوعي شهري نصف سنوي سنوي	3,9333	,58329	30

معادلة الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل الودائع و المتغير التابع السيولة:

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	v29[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : v30

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.441[a]	.195	.166	.46449

a. Valeurs prédites : (constantes), v29

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1.462	1	1.462	6.775	.015[b]
	Résidu	6.041	28	.216		
	Total	7.503	29			

a. Variable dépendante : v30

b. Valeurs prédites : (constantes), v29

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1.422	.938		1.516	.141
	v29	.621	.239	.441	2.603	.015

a. Variable dépendante : v30

معادلة الانحدار بين متغير مستقل و الربحية:

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	v29[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : v31

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.464[a]	.215	.187	.31393

a. Valeurs prédites : (constantes), v29

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	.756	1	.756	7.668	.010[b]
	Résidu	2.759	28	.099		
	Total	3.515	29			

a. Variable dépendante : v31

b. Valeurs prédites : (constantes), v29

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2.247	.634		3.544	.001
	v29	.446	.161	.464	2.769	.010

a. Variable dépendante : v31

ثباة الأداة كرونباخ ألفا:

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	30	100.0
	Exclus[a]	0	.0
	Total	30	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.770	24

اختبار التوزيع الطبيعي كولموقوروف سميرنوف:

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		Questionnaire
N		30
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	3.9222
	Ecart-type	.32547
Différences les plus extrêmes	Absolue	.119
	Positive	.119
	Négative	-.100
Z de Kolmogorov-Smirnov		.654
Signification asymptotique (bilatérale)		.786

a. La distribution à tester est gaussienne.

b. Calculée à partir des données.